مجلة علمية

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر
عن المركز الليبي للدراسات
العدد الحادي عشر أكتوبر 2025

المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

في هذا العـدد

1 السياسات العامة: الحالة الليبية
2 ديناميكيات السياسات الاقتصادية الليبية في القرن الحادي والعشرين
3 الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على ليبيا
4 التغيّر الديموغرافي في "تشاد والنيجر" وعلاقته بتدفقات الهجرة غير النظامية نحو ليبيا
5 إدماج المنصات الرقمية في عملية المشاركة الانتخابية -دراسة وصفية تقييمية
6 المسؤولية باعتبارها إحدى قيم المواطنة في الأسرة والمدرسة
7 ندوة ..المرأة الليبية بين حقيقة التمكين وتحديات التنفيذ والمشاركة المجتمعية
8 رصد التغير في المساحات المروية بمشروع الكفرة الزراعي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد

دراسات وسياسات

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد الحادي عشر أكتوبر 2025

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات 4

2. الافتتاحية 5

3. السياسات العامة: الحالة الليبية 8

4. ديناميكيات السياسات الاقتصادية الليبية في القرن الحادي والعشرين 44

5. الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على ليبيا 79

6. التغيّر الديموغرافي في "تشاد والنيجر" وعلاقته بتدفقات الهجرة غير النظامية نحو ليبيا .. 101

7. إدماج المنصات الرقمية في عملية المشاركة الانتخابية -دراسة وصفية تقييمية 139

8. المسؤولية باعتبارها إحدى قيم المواطنة في الأسرة والمدرسة 164

9. ندوة ..المرأة الليبية بين حقيقة وتمكين وتحديات التنفيذ والمشاركة المجتمعية 188

10. رصد التغير في المساحات المروية بمشروع الكفرة الزراعي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد عبر منصة EEG خلال الفترة (2015 - 2025) 197

دليل السياسات التحريرية والنشر

أولًا: هُوية المجلة ودورية الإصدار

- تصدر المجلة بصفة دورية ربع سنوية.
- تُعنى المجلة بالشأن الليبي في مختلف أبعاده: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الأمني والقانوني.
- تُركز المواد المنشورة على القضايا ذات الصلة المباشرة بالواقع الليبي الراهن، بما يسهم في تشخيص التحديات وتقديم الحلول العملية، ودعم مسارات التغيير والتنمية.

ثانيًا: نطاق الموضوعات

- تُخصص في كل عدد أبواب ثابتة لثلاثة مجالات رئيسية: السياسة، الاقتصاد، والسياسات العامة.
- يتم تخصيص أبواب متغيرة لتناول موضوعات أخرى مثل: الأمن، القانون، المجتمع، الثقافة، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

ثالثًا: المعايير التحريرية

- الالتزام بالموضوعية والصرامة الأكاديمية في الطرح والتحليل.
- الامتناع عن نشر أي محتوى يتضمن إساءة شخصية، أو تجريحًا بحق الأفراد، أو الكيانات السياسية أو المكونات الاجتماعية والثقافية.
- منح الأولوية للأبحاث والدراسات التي تعالج قضايا راهنة وتقدم تصورات أو مقترحات للتطوير والإصلاح والتنمية.

رابعًا: التحكيم العلمي

- تعتمد المجلة آلية التحكيم العلمي المزدوج.
- يُحال كل بحث إلى محكّمين اثنين على الأقل، وفي حال تعارض قراريهما يُحال إلى محكّم ثالث للفصل.
- يُراعى في اختيار المحكّمين التخصص والخبرة العلمية بما يضمن جودة التقييم ونزاهته.

خامسًا: المسؤولية العلمية

- يتحمل الباحث كامل المسؤولية عن الأمانة العلمية، ودقة ما يورده من معلومات وبيانات.
- يُسمح بالاقتباس من المواد المنشورة في المجلة بشرط الإشارة الصريحة إلى المصدر.
- جميع الآراء المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها فقط، ولا تمثل بالضرورة موقف المجلة أو المؤسسة الصادرة عنها.

سادسًا: متطلبات النشر

- حجم الأبحاث المقبولة للنشر يتراوح بين 5000 – 7000 كلمة، متضمنة الجداول والأشكال والمراجع.
- يشترط تقديم البحث بصيغة القالب المعتمد من المجلة.
- يُلزم الباحث بتدقيق البحث لغويًا قبل التقديم.

سابعًا: قواعد التوثيق والمراجع

- تعتمد المجلة نظام هارفارد (Harvard Style) للتوثيق.
- التوثيق داخل المتن يتم بطريقة تسلسلية، مع الالتزام بالخطوط التالية:
  - اللغة العربية: Arabic Typesetting حجم 12.
  - اللغات الأجنبية: Times Roman حجم 10.

تُرتب قائمة المراجع أبجديًا في نهاية البحث بدءًا باللقب ثم الاسم، وفق قواعد هارفارد.

أمثلة للتوثيق:

1. الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر.
2. الدوريات: اسم الباحث، "عنوان البحث"، اسم المجلة، العدد، تاريخ النشر.
3. المصادر الإلكترونية: اسم الباحث، "عنوان البحث"، مكان النشر، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع، الرابط الإلكتروني.

الافتتاحية
بسم الله الرحمن الرحيم

أعزائي القراء،

يأتي العدد الحادي عشر من مجلة دراسات وسياسات في وقت حرج تمر به بلادنا، حيث تتزايد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إننا في المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات نعي تماماً أهمية هذه اللحظة التاريخية، ونسعى من خلال هذا العدد إلى تسليط الضوء على قضايا محورية تؤثر على مستقبل ليبيا.

يتناول العدد الجديد من المجلة مجموعة من الدراسات المعمقة حول مقومات السياسات الاقتصادية الليبية في القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى تحليل العقوبات الاقتصادية الأمريكية وآثارها على ليبيا. كما يتطرق إلى التغيرات الديموغرافية في دول الجوار وتأثيرها المتزايد على الهجرة غير القانونية نحو ليبيا. وفي ظل الانتخابات البلدية التي شهدتها البلاد مؤخراً، تستعرض المجلة دور المنصات الرقمية كأداة فعالة للتواصل مع الجماهير، وكيف ساهمت في تعزيز المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية.

يسعدني أن أعبر عن خالص الشكر والعرفان لكل من ساهم في إرسال دراساتهم وأبحاثهم لنشرها في المجلة، مما يتيح لنا الاستفادة من معارفهم. كما أود أن أوجه الشكر إلى السادة المحكمين في المجلة، الذين تفضلوا بمراجعة الأبحاث المقدمة، مما يعزز من قيمتها ويرفع من مستوى العطاء العلمي.

نأمل أن تجدوا في محتويات هذا العدد ما يثري تفكيركم ويساهم في النقاشات المستمرة حول مستقبل ليبيا. نشكر كل المساهمين الذين عملوا بجد لإنتاج هذه المادة القيمة، ونرحب دائماً بملاحظاتكم واقتراحاتكم الدائمة ونشكركم مجدداً على ثقتكم.

معاً نحو غدٍ أفضل،

أ. د. كمال سالم الشكري
رئيس التحرير

السياسات العامة: الحالة الليبية

Public Policy: The Libyan Case

أ. د. مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم
أستاذ شرف بجامعة طرابلس . ليبيا

ملخص:

إن أهمية هذه الدراسة تتجسد في وجود فجوة في أدبيات السياسات العامة الليبية، وبالتالي سيتم تغطية بعض العجز في هذا السياق. ومن الأسئلة التي سيتم الإجابة عليها في هذه الدراسة: ما هي أبرز السياسات العامة لليبيا ما بعد القذافي؟ وكيف يتم صنع هذه السياسات من قبل المؤسسة التشريعية، لاسيما المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، باعتبارهما أول مؤسستين تشريعيتين منتخبتين شعبيا بعد 2011؟ وما هي أبرز السياسات العامة للدولة الليبية بعد 2011؟ وما هي أكثر المتغيرات تأثيرا على هذه السياسات العامة؟ وما هي العوامل البيئة المؤثرة على السياسات العامة الليبية؟ وأخيرا ما هي سيناريوهات السياسات العامة الليبية؟ إن الإجابة على التساؤلات السالفة الذكر ستقودنا إلى تطوير الفرضية التي تشير إلى أن المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، تؤثر إيجابا أو سلبا على صنع السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي. وبناء على الفرضية السالفة الذكر فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية: السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي، وصنع السياسات العامة في ليبيا، وأبرز السياسات العامة في ليبيا، والعوامل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسات العامة الليبية، وسيناريوهات السياسات العامة الليبية، ونتائج وتوصيات الدراسة.

كلمات دالة: السياسة العامة، السياسات العامة، العملية التشريعية، المجلس الانتقالي المؤقت، الإعلان الدستوري المؤقت، المؤتمر الوطني العام، المجلس الأعلى للدولة، مجلس النواب الليبي، ومشروع الدستور

Abstract:

This study addresses a critical gap in the literature on public policy in Libya. It seeks to partially fill the deficiency by exploring key questions: What are the most prominent public policies in Libya following the fall of Gaddafi? How legislative institutions, particularly the General National Congress and the House of Representatives, formulate these policies—the first two popularly elected legislative bodies post-2011? What are the main public policies adopted by the Libyan state after 2011? What are the most influential variables shaping these policies? What environmental factors—internal and external—affect public policy-making in Libya? Finally, what are the plausible scenarios for the future of public policy in the Libyan context?

This study develops the hypothesis that internal and external environmental variables have either a positive or a negative impact on the formulation of public policies in Libya in the post-Gaddafi era. Based on this hypothesis, this study is structured around the following thematic areas: (1) Public policies in Libya after Gaddafi; (2) Policy-making processes; (3) Salient public policies; (4) Internal and external environmental factors influencing public policy; (5) Scenarios for public policies; and (6) Results and recommendations.

Keywords: Public policy, legislative process, Interim Transitional Council, Interim Constitutional Declaration, General National Congress, House of Representatives, High Council of State, and draft constitution.

تمهيد:

إن حقل السياسات العامة يعتبر فرعا من فروع علم السياسة العامة، والذي يتفرع بدوره من العلوم الاجتماعية المعاصرة، وبالتالي يلاحظ القارئ مدى تداخل المواضيع بين مجالات معرفية متداخلة. حقل السياسات العامة وفروعه المختلفة يعتبر مجالا معرفيا جديدا، يأخذ في الحسبان التقدم المنهجي في إطار العلوم الاجتماعية المعاصرة. إن تركيز هذه المقالة يتمثل في وصف وتحليل السياسات العامة الليبية، وعليه إذا كان مجال تحليل السياسة العامة يتميز بتعرضه لمواضيع متخصصة، كالمفاهيم، والمداخل المستخدمة لتحليل السياسة العامة، فإن الهدف الرئيسي لهذه المقالة يتجسد في محاولة الإجابة عن تساؤلات محددة تتعلق بالحالة الليبية، وهذا يقودنا للحديث عن منهجية الدراسة. لكن قبل التعرض للمنهجية سنقف قليلا لاستعراض أدبيات السياسات العامة الليبية.

أدبيات السياسات العامة الليبية:[1]

تتسم أدبيات السياسات العامة الليبية بالنُدرة،[2] حيث عُقد مثلا أول مؤتمر للسياسات العامة في ليبيا عام 2007 بجامعة قار يونس (جامعة بنغازي حاليا)، حيث قدمت ورقات علمية ذات بعد امبيريقي وقيمي، تصف وتحليل عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا في عهد القذافي.[3] وتوالى عقد مؤتمرات السياسات العامة بعد ذلك، فمثلا في عام 2022 عُقد أيضا مؤتمر مماثل عن علاقة المشرع الليبي في رسم السياسات العامة بجامعة سرت، حيث تم التركيز فيه على التعريف بالسياسات العامة، وبناء وعي حول أهميتها في تحقيق الاستقرار وتعزيز بناء الدولة الحديثة، وإبراز دور التشريع كأحد الآليات الأساسية لإقرار السياسات العامة، وإضفاء صفة الإلزام للتقيد بتنفيذها من الجهات المختصة، وإبراز دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة وتنفيذها، وأخيرا تحديد الجوانب السلبية في وضع وإقرار السياسات

1- من أمثلة المراجع في الادبيات العربية في هذا الشأن: على الدين هلال، **تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية**. (القاهرة: مكتبة النهضة لمصرية، 8891)، وخيري عبد الله عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**. (الكويت: ذات السلاسل، 9891)، احمد عبد الرحمن، «مراحل صنع السياسة العامة: نموذج دورة السياسة،» **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد 71، (8102)، السيد عبد المطلب غانم (تحرير)، **تقويم السياسيات العامة**. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 9891)، وفتحي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1002).

2- لقد قمت بتدريس اول مادة للسياسات العامة في بداية تأسيس اكاديمية الدراسات العليا (الماجستير) في منطقة الهضبة الخضراء بطرابلس خلال العام الدراسي 2991-3991، حيث تم التركيز على البعدين النظري والعملي، ومنذ ذلك الوقت انتشر تدريس مادة السياسات العامة في جامعات ليبية اخرى مثل جامعات قار يونس (جامعة بنغازي حاليا)، وجامعة الفاتح (جامعة طرابلس حاليا)، وجامعة السابع من ابريل (جامعة الزاوية حاليا).

3- محمد زاهي المغيربي، نجيب المحجوب الحصادي، وأم العز على الفارسي (تحرير)، **السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة** (بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، 7002): 41-33.

العامة، واقتراح المعالجات المناسبة.[4]

وفي عام 2009 نشرت مقالة تؤكد فيها الباحثة على أن حقل السياسات العامة في ليبيا لا يزال في بداياته، ويواجه تحديات منهجية ومؤسساتية، لكنه يحمل إمكانيات نجاح ملحوظة إذا ما توفرت بيئة علمية داعمة، وإرادة سياسية لتعزيز دوره في صنع القرار. وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع الاهتمام الأكاديمي والعلمي بمجال السياسات العامة في ليبيا من ناحية، وتقييم تطور الدراسات والبحوث المرتبطة بصنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تطور هذا الحقل المعرفي في السياق الليبي من ناحية أخرى.[5]

ومن الاسهامات التحليلية مقالة بعنوان صياغة السياسات العامة في دولة هشة: التحديات والفرص في ليبيا ما بعد القذافي، وهي دراسة تتناول الإشكاليات التي تواجه ليبيا في مرحلة ما بعد 2011، مع التركيز على عملية صياغة السياسات العامة في ظل هشاشة الدولة الليبية. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي على التوالي: أولاً، التحديات البنيوية لصياغة السياسات العامة، نظرا لغياب مؤسسات الدولة الفاعلة، والانقسام السياسي والمؤسساتي، وتأثير الجماعات المسلحة على عملية صنع القرار، والتدخل الخارجي في السياسات العامة. أما فيما يتعلق بالمحور الثاني للدراسة محل التقييم فإنه يتعلق بالفرص المتاحة لتحسين صياغة السياسات العامة، وذلك من خلال المصالحة الوطنية، والدعم الدولي، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني. وأخيراً، أكد الباحث على جملة من التوصيات لتعزيز فعالية السياسات العامة في ليبيا، لاسيما ضرورة إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية؛ تضمن الشفافية والمساءلة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وتعزيز الحوار الوطني.[6]

وتتسم الدراسة موضع التقييم بتحليل ملحوظ للتحديات والفرص التي تواجه ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، مع التركيز على أهمية بناء مؤسسات قوية، وتوحيد الجهود الوطنية لصياغة سياسات عامة فعالة. لكن الدراسة ركزت على التحليل وتفتقر

4- انظر المؤتمر الدولي العلمي السنوي الرابع لكلية القانون، دور المشروع الليبي في رسم السياسات العامة وإقرارها، تحت شعار نحو سياسات تحقق الاستقرار وترسي قواعد بناء الدولة. (42-52 مايو 2202)، على : sptth://:ude.us.
4-wal/wal/secnerefnoc/php.xedni/hcraeser/yl

5- عبير إبراهيم أمنينة، «واقع دراسة السياسات العامة في ليبيا: دراسة استكشافية»، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة** – جامعة بنغازي، العدد 82، عام 9002، على الرابط: sptth://:yl.ude.bou.slanruoj/ 2552/3992/weiv/elctira/BED

6- انظر يوسف محمد الصواني، صياغة السياسات العامة في دولة هشة: التحديات والفرص في ليبيا ما بعد القذافي، مقالة مقدمة الى مؤتمر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بعنوان: إشكاليات السياسات العامة في ليبيا تحت شعار (التحديات والمسارات المستقبلية، في
sptth://:yl.ude.tou/dibup?php.meti_notiacilbup=59901

الى الوصف من ناحية، وركزت على البيئة الخارجية للسياسات العامة، وتجاهلت تأثير الظروف البيئية الداخلية بما فيها من مكامن للقوة والضعف من ناحية أخرى. كما أن تجاهل هذه الدراسة للمنهج الكمي الذي يصف لنا التحديات بدقة وقابلية للقياس، يمثل نقدا ثالثا يمكن توجيهه إلى هذه الدراسة. وتتسم أدبيات السياسات العامة الليبية عموما بالتركيز على البعد النظري، وتتجاهل في المقابل البعدين التطبيقي والكمي.[7]

أما كتاب تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا للمؤلف فيهدف إلى تضييق هوة أدبيات السياسة العامة الليبية في الألفية الثالثة من ناحية، ويعكس التوفيق ما بين البعدين النظري والتطبيقي من ناحية أخرى. ويشير المؤلف الى أن استخدام المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة الليبية؛ يؤدي إلى مجموعة متنوعة من النتائج، لاسيما فهم أفضل للعوامل التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، حيث يمكن أن تساعد هذه المداخل النظرية الباحثين على تحديد العوامل المختلفة، التي تؤثر على السياسة العامة الليبية، مثل: العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية، والدولية. وبالتالي يمكن أن يساعد هذا الفهم الباحثين على تطوير سياسات عامة أكثر فعالية وكفاءة، وفهم أفضل للوظائف التي تؤديها هذه السياسات، وبالتالي يمكن أن تساعد المداخل النظرية الباحثين، على فهم الوظائف التي تؤديها السياسة العامة الليبية، مثل: الوظائف التوزيعية، والتنظيمية، والاستخراجية، والرمزية، إلى جانب تقييم فعالية السياسات العامة الليبية في تحقيق أهدافها.إن المداخل النظرية يمكن أن تكون أداة مفيدة لدراسة السياسة العامة الليبية، ومع ذلك، من المهم أن يكون الباحثون على دراية بمزايا وعيوب استخدام هذه المداخل عند اختيار الاقتراب المناسب لدراسة معينة.[8]

منهجية الدراسة:

بادئ ذي بدء، يمكن التنبيه الي ان هناك فرق بين مفهوم السياسات العامة من ناحية، ومصطلح السياسة العامة من ناحية أخرى، حيث انهما قد يبدوان متشابهين، ولكنهما يحملان دلالات مختلفة، خاصة في سياق علمي السياسة والإدارة العامة. عليه يمكن

7- انظر في هذا الشأن: امل أبو القاسم العلوي، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية واشكاليات منهجية» **مجلة الجامعي** العدد (ربيع 2202): 321-041، على: /elcitra/iaemajla/php.xedni/yl.gro.iaemajla//:sptth 148/268/weiv

8- انظر في هذا الشأن للمؤلف كتابي: **نظرية السياسة العامة** (برلين: منشورات المركز الديمقراطي العربي، 1202)، على الرابط التالي:80497=p?/ed.cacitarcomed.www//:sptth، و**تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا** (طرابلس: منشورات المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 4202)، «ومقالة:»السياسة العامة الليبية بين النظرية والتطبيق.» **دراسات وسياسات**، العدد 6 (يوليو 4202): 8-33.

تلخيص الفرق بينهما على النحو التالي، فبينما يلاحظ ان مفهوم السياسة العامة (بصيغة المفرد: Public Policy) يعتبر مفهوم واسع الاستخدام، ويشير إلى المسار العام للعمل الذي تتبعه الحكومة أو مؤسساتها في التعامل مع قضية معينة، وبالتالي يمكن القول بأنه يشكل الإطار العام الذي يحدد الأهداف والتوجهات والنوايا أولا، وأنه يسعى للإجابة على السؤال التالي: ما الذي يجب عمله في قطاع التعليم، أو السياسة الخارجية، أو السياسة الصحية؟ وأن هذه السياسات هي بمثابة «خارطة طريق» تحدد التوجهات الكبرى ثانيا، عليه، يلاحظ أن السياسة العامة تعتبر مسؤولية القيادة العليا في الدولة، مثل: رئيس الحكومة أو مجلس الوزراء، وتتم صياغتها على مستوى الدولة ككل.

لكن مصطلح السياسات العامة (بصيغة الجمع: Public Policies) يعد مفهوم أكثر تحديدًا وتفصيلاً، ويشير إلى مجموعة البرامج، والإجراءات، والقوانين، والقرارات التي تنبثق عن «السياسة العامة» الشاملة، وبالتالي فهي تعكس الأدوات والآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه السياسة العامة.[9] ويمكن القول في هذا السياق أن «السياسات العامة» تهتم بالتفاصيل والإجراءات، وتجيب على السؤال: كيف يتم العمل؟ وبالتالي يلاحظ إذا كانت «السياسة العامة» في التعليم هي «تحسين جودة التعليم»، فإن «السياسات العامة» التي تنبثق منها قد تمتد لتشمل[10]:

- سياسة لزيادة رواتب المعلمين.
- سياسة لتطوير المناهج الدراسية.
- سياسة لتوفير التكنولوجيا في المدارس.
- سياسة لتنظيم الامتحانات.

كما يشمل مفهوم السياسات العامة مسؤولية متعددة، وبالتالي يتم تنفيذ هذه السياسات من قبل مختلف الوزارات والإدارات الحكومية، وقد تتطلب مشاركة فاعلين

9- انظر في هذا الشأن: مكانة السياسات العامة في التخطيط الاستراتيجي، **مكتب دعم السياسات العامة** (نوفمبر 0202)، على الرابط التالي:
8%9D%3B%8D%48%9D%7A%8D%-9A%8D%68%9D%7A%8D%38%9D%58%9D%10/2202/rucoohpu/yl.vog.bspp.www//:sptth
%8D%-A8%9D%18%9D%-9A%8D%58%9D%7A%8D%9B%8D%48%9D%7A%8D%-AA%8D%7A%8D%3B%8D%7A%8D%A
%8D%AA%8D%3B%8D%59%9D%7A%8D%48%9D%7A%8D%-7B%8D%A8%9D%7B%8D%EA%8D%AA%8D%48%9D%7A
fdp.A8%9D%CA%8D%A8%9D%AA%8D%7A%8D%1B

10- انظر في هذا الشأن مثلا،حسين, فرح ضياء،»أنواع السياسات العامة»، [illegible]، 9 (1202): 99-431، على الرابط
& noitinfieD :ycilop cilbuP" ,dasarP .S.P .rD859212.1202.jcrem/80612.01 :iod .
:ta ,.ytisrevinU erogaT htanardnibaR ,ecneicS lacitiloP fo tnemtrapeD ",scistiretcarahc
/ffast/enilno/ni.ca.massautr//:sptth/jakmdnfielclgcpjacpbinnnmbndiafe//:noisnetxe-eorhc
dp.3287401261/selfi/setonssalc

آخرين من القطاع الخاص أو المجتمع المدني.وبعد التمييز بين المفاهيم، يمكن الوقوف على الإشكالية التي ستصفها وتحللها هذه المقالة، وهي مشكلة تجسدها التساؤلات التالية:

ما هي أبرز السياسات العامة لليبيا ما بعد القذافي؟ وكيف يتم صنع هذه السياسات من قبل المؤسسة التشريعية، لاسيما المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، باعتبارهما أول مؤسستين تشريعيتين منتخبتين شعبيا بعد 2011؟ وما هي أبرز السياسات العامة للدولة الليبية بعد 2011؟ وما هي أكثر المتغيرات تأثيرا على هذه السياسات العامة؟ وماهي العوامل البيئة المؤثرة على السياسات العامة الليبية؟ وأخيرا ما هي سيناريوهات السياسات العامة الليبية؟ إن الإجابة على التساؤلات السالفة الذكر سيقودنا إلى تطوير الفرضية التالية، التي تشير إلى أن المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، تؤثر إيجابا أو سلبا على صنع السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي. وبناء على الفرضية السالفة الذكر، فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة الى مجموعة المحاور التالية:[11]

- السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي.
- صنع السياسات العامة في ليبيا.
- أبرز السياسات العامة في ليبيا.
- العوامل المؤثرة على السياسات العامة الليبية
- البيئة الداخلية: مكامن القوة والضعف للسياسات العامة الليبية.
- البيئة الخارجية: الفرص المتاحة وتحديات السياسات العامة الليبية.
- سيناريوهات السياسات العامة الليبية.
- خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات.

أولا: السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي

تشير الأدبيات إلى أن هناك محاولات ملحوظة لوضع سياسات في قطاعات معينة، وغالبا ما كانت هذه المحاولات متأثرة بالصراع السياسي، ومن أمثلة هذه السياسات السياسة الاقتصادية. أن ليبيا تواجه حاليا تحديات كبيرة في تطبيق سياساتها المالية والنقدية والتجارية؛ بسبب الانقسام السياسي، والصراع الحاد الذي تعيشه البلاد منذ 2011، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على النفط؛ مما يجعل اقتصادها شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط العالمية. وتعكس السياسة المالية في ليبيا مسؤولية

gnihsilbuP aisA :yabmoB) **noitarsٍtinimdA cilbuP fo ygolocE ehT**,sggiR.W derF eeS .3111 weN **.evitcepsreP evitarapmoC A :noitarsٍtinimdA cilbuP**,ydaeHlerreF dna ,(1691 ,esuoH (9791,sserP rekkeD lecraM :kroY

وزارة المالية، وتتركز حول إدارة الإنفاق الحكومي والضرائب، ومع ذلك، فإن غياب ميزانية موحدة ومعتمدة على الصعيد الوطني منذ سنوات؛ قد أدى إلى صعوبات في التخطيط المالي والرقابة. إن تمويل العجز في الميزانية غالبا ما يعتمد على الاقتراض من البنك المركزي، مما يساهم في زيادة التضخم والدين العام. إن تذبذب الإيرادات النفطية، وزيادة الإنفاق الحكومي، خاصة على الدعم والرواتب، وعدم وجود تنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة؛ قد أدى الى تشوهات في السياسة الاقتصادية.[12]

كما تعتبر السياسة النقدية من صميم اختصاص مصرف ليبيا المركزي، الذي يهدف للحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة الدينار الليبي. وعلى الرغم من أن المصرف المركزي مستقل نظريًا، إلا أنه يواجه ضغوطًا سياسية كبيرة تشمل أدوات السياسة النقدية، مثل: تحديد سعر الصرف، وما يرتبط بذلك من تذبذب قيمة الدينار؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم. وبالرغم من تنفيذ الإصلاحات النقدية في محاولة لتوحيد سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، إلا أن قيمة الدينار قد انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2025، مقارنة بعامي 2010-2011.ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن المصرف المركزي هو من يحدد أسعار الفائدة على الودائع والقروض لتوجيه سلوك البنوك التجارية، إلى جانب الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع، وبالتالي فقد برزت مثلا أزمة سيولة؛ مما أثر سلبًا على حياة المواطنين والقطاع المصرفي.

وأخيرا، فان السياسة التجارية الليبية تتأثر بشكل ملحوظ بالصادرات النفطية، التي تشكل غالبية إيرادات البلاد، أما الواردات فتشمل: السلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية، والآلات، وبالتالي تواجه السياسة التجارية تحديات هيكلية؛ بسبب ضعف القطاع الإنتاجي المحلي والاعتماد المفرط على الخارج. إن القيود غير الجمركية، والبيروقراطية المفرطة، والصراع الداخلي الذي يعيق تدفق السلع والخدمات؛ أدى إلى عدم تناسق في السياسة التجارية، الأمر الذي يتطلب تنويع الاقتصاد الليبي؛ لتجاوز الاعتماد على النفط.

كما واجهت السياسات العامة للتعليم في ليبيا تحديات كبيرة بعد عام 2011، حيث لم تتشكل سياسة متكاملة ومستقرة؛ بسبب الانقسام السياسي والصراعات المسلحة. ويمكن تقسيم السياسة التعليمية إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل 2011، ومرحلة ما بعد 2011، والوضع الراهن الذي يعكس سياسة الانتشار الأفقي للتعليم. ولقد تمحورت السياسة التعليمية في عهد القذافي حول مبدأ التعليم المجاني والإلزامي من المرحلة

12- انظر عبد السلام مسعود ارحومة، «أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1991-2021) **مجلة الجامعي** مجلد 63 (خريف 3202)، في: sptth://iaemajla.gro/yl.php/xedni/iaemajla/eussi/weiv/64.

الابتدائية حتى التعليم الجامعي، حيث كانت الدولة تسيطر بشكل كامل على المناهج والمؤسسات التعليمية، وكانت الأهداف الرئيسية تتمثل في تحقيق نسب عالية من الالتحاق بالمدارس والجامعات من ناحية، وفرض مناهج موحدة ومحتوى تعليمي يخدم أهداف النظام الحاكم السابق، إلى جانب التركيز على التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل في قطاعات، مثل: النفط، والبناء من ناحية أخرى.

أما السياسة العامة للتعليم ما بعد القذافي فقد تجسدت في غياب السياسات الموحدة أولا، وتمتع الجامعات والمؤسسات التعليمية باستقلالية ملحوظة لاتخاذ القرارات؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى فوضى إدارية ثانيا، وتدهور البنية التحتية للتعليم ثالثا، ومراجعة المناهج المعمول بها رابعا. ولا تزال السياسة التعليمية في ليبيا تواجه تحديات كبيرة في الوقت الحاضر، من حيث تدني جودة التعليم، واتساع الفجوة الرقمية، والافتقار إلى البيئة الآمنة في العديد من الأماكن، ونقص التمويل، وتردي البنية التحتية للتعليم بشكل عام. عليه، يمكن القول إن السياسة التعليمية في ليبيا بعد عام 2011 لم تنجح في تحقيق العديد من أهدافها المنشودة، وان معظم الجهود لتفعيل السياسة التعليمية تظل عموما مبادرات فردية أو محدودة النطاق؛ مما أدى إلى تدهور مستمر في جودة التعليم. إن السياسة العامة للتعليم سعت إلى انتشار التعليم العالي الأفقي، الأمر الذي يحتاج الى وقفة تقييمية في هذا السياق.[13]

ويمكن تحليل السياسة العامة لانتشار التعليم الأفقي في ليبيا، من خلال الاستعانة إما بالوسائل الكيفية أو الكمية، ويمكن الإشارة في هذا السياق الي التحليل الرباعي في الحالة الأولى، وتقنية التحليل الاحصائي مثل: مقاييس النزعة المركزية، والتشتت، وعلاقة الارتباط والانحدار في الحالة الثانية. وبالرغم من أن عملية نشر التعليم العالي من المستوى المركزي إلى المستويات المحلية تعتبر قضية معقدة، تتطلب تقييمًا دقيقًا لمجموعة واسعة من العوامل، إلا أن هذا التحول يهدف إلى تحقيق توزيع عادل للفرص التعليمية، وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتنوعة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، سنقوم بتحليل البيئة الداخلية، أو مكامن

13- ان الانتشار الأفقي في سياق التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، يعني توسع المؤسسات التعليمية، وزيادة عدد الجامعات والكليات والمعاهد في مناطق جغرافية مختلفة، الى جانب تنوع البرامج الأكاديمية، وتقديم برامج دراسية جديدة ومتخصصة تتجاوز التخصصات التقليدية. ان من أبرز خلفية سياسة الانتشار الافقي للتعليم زيادة نطاق الطلاب المستهدفين من العملية التعليمية، واستقطاب فئات جديدة من الطلاب، مثل الطلاب غير التقليديين، والطلاب من خلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة، واخيرا توسيع الشراكات والتعاون، وإقامة علاقات تعاونية مع مؤسسات أخرى، مثل الصناعة، لتبادل الخبرات والمعرفة. وهناك العديد من الأسباب للانتشار الأفقي في التعليم في ليبيا: **أولا**، الطلب المتزايد على التعليم العالي، فمثلا مع زيادة الوعي بأهمية التعليم العالي في سوق العمل، يزداد الطلب على التعليم العالي في ليبيا، و**ثانيا**، التغيرات الديموغرافية، **وثالثا**، التطورات التكنولوجية، حيث تسعى الحكومات والجامعات إلى مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

القوة والضعف لهذا الانتشار، مع التركيز على العوامل التي تؤثر على نجاحه من ناحية، ووصف وتحليل البيئة الخارجية لهذا الانتشار، متمثلة في الفرص المتاحة والتهديدات القائمة، وذلك من خلال الاستعانة بمدخل التحليل الرباعي من ناحية اخرى.

وتعتبر السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا محورًا أساسيًا في بناء الدولة وتطوير المجتمع. فهي تسعى إلى توفير تعليم عالي الجودة يمكّن الخريجين من المساهمة في بناء الوطن، وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة. ومع ذلك، تواجه هذه السياسة تحديات عديدة تتطلب جهودًا مضاعفة لتجاوزها وتحقيق الأهداف المنشودة. ومن أهداف السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا الانتشار الأفقي، ورفع مستوى جودة التعليم، ومراعاة متطلبات سوق العمل، ودعم عملية البحث العلمي، وتحقيق أهداف عملية التنمية المستدامة، من خلال تخريج كوادر مؤهلة في مجالات الطاقة المتجددة والبيئة والزراعة.

وتواجه السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا العديد من التحديات، منها: عدم الاستقرار الأمني، ونقص الكوادر المؤهلة، خاصة في التخصصات العلمية والتقنية. كما أن ضعف البنية التحتية يؤثر على جودة التعليم والخدمات المقدمة للطلاب، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.

وبالرغم من التحديات التي يتم مواجهتها، إلا أن هناك العديد من الفرص لتطوير السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا، منها الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتطوير التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني؛ مما يساهم في زيادة فرص التعلم، وتمكين أكبر عدد من الطلاب في العملية التعليمية، وتعزيز التعاون الدولي مع المؤسسات التعليمية العالمية لجذب الخبرات والكفاءات وتطوير البرامج الأكاديمية، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي، وتشجيع الباحثين على إجراء أبحاث تساهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع، وتطوير برامج التعليم المهني لتلبية احتياجات سوق العمل، وتخريج كوادر مؤهلة للعمل في مختلف القطاعات. ومع أن السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا تواجه تحديات كبيرة، إلا إنه يمكنها أن تتعافى من خلال وجود العديد من الفرص الواعدة، مثل: الاستثمار في التعليم، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الكوادر المؤهلة، حيث يمكن لليبيا في هذا السياق بناء نظام تعليمي عالي الجودة، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويشير الشكل:1 إلى تطور مخرجات التعليم، باعتباره أبرز عناصر التنمية البشرية، حيث ارتفعت معدلات التنمية البشرية من (0,724) في عام

1990 الى (0,745) في عام 2022، الأمر الذي يعني تحقيق معدلات ملحوظة من التنمية البشرية، بما في ذلك زيادة مخرجات التعليم، وتحسن الوضع الصحي في ليبيا، مع ارتفاع متوسط دخل الفرد في ليبيا.

الشكل: 1 تطور التنمية البشرية في ليبيا

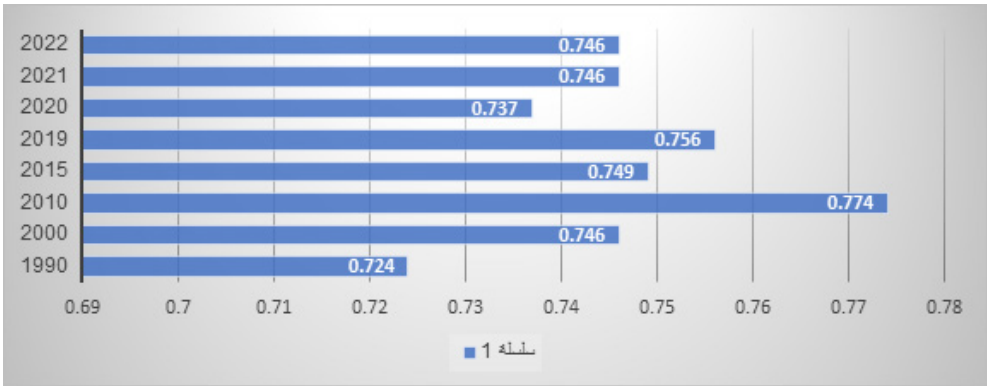

ثانيا: صنع السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي

تعود ممارسة ليبيا للعملية التشريعية الديمقراطية إلى الخمسينيات من القرن العشرين، عندما انتخب البرلمان الأول في عهد الملكية الدستورية في فبراير 1952. ومع ذلك، أدى عهد القذافي (1969–2011) إلى فراغ في العملية التشريعية الديمقراطية. لكن استئناف العملية التشريعية الديمقراطية في ليبيا انطلقت منذ الأيام الأولى لثورة 17 فبراير 2011، عليه فقد تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي (في سبتمبر 2011) من قبل قادة ثوريين من مختلف أنحاء ليبيا، والذي أصدر أهم وثيقة قانونية آلا وهي الإعلان الدستوري المؤقت «ICD» في أغسطس 2011، وهو وثيقة قانونية ترسم خارطة طريق للتحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة.

وتعكس العملية التشريعية الديمقراطية في ليبيا الجديدة مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تشكلت اللجان الدائمة وغير الدائمة واللجان العامة. إن العملية التشريعية الليبية تعكس سياسة فعالة بدلا من أن تكون مجرد سلطة عامة شكلية. وللتعرف على تأثير المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب على السياسة العامة الليبية، فإنه سيتم التعرض لتطور العملية التشريعية الليبية، وتأثيرها السياسي في ليبيا الجديدة.

ويشير الإعلان الدستوري والنظم الداخلية للسلطات التشريعية الليبية (المجلس

الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام،[14] ومجلس النواب الحالي) إلى مراحل صنع القرارات في ليبيا ما بعد القذافي.[15] ومنذ الأيام الأولى لثورة فبراير 2011، انتخبت ثلاث مؤسسات عامة من قبل الناخبين،[16] وبالتالي سينصب تركيز هذا القسم على العملية التشريعية الليبية، التي يمارسها المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام ومجلس النواب.

وطالما أن الهدف من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي كان إدارة أزمة المرحلة الثورية في ليبيا ما بعد القذافي، فقد تبنى قاعدة التوافق خلال الفترة (من 2-3-2011 إلى 8-8-2012). ولقد استند المجلس الوطني الانتقالي الى الشرعية الثورية بدلا من الشرعية الانتخابية، نظراً لان الظروف البيئية التي أحاطت بالحركة الثورية الليبية في عام 2011 لم تسمح بإجراء انتخابات عامة، وبالتالي فقد شكل ممثلون عن المجالس المحلية ي جميع أنحاء ليبيا أعضاء المجلس الوطني الانتقالي.[17]

وعلى الرغم من أن دراسة الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الانتقالي لا تشير إلى وجود نظام لجان عاملة، فإن المقابلات التي أجراها الباحث مع بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، تؤكد على الأخذ بنظام اللجان العاملة لرسم السياسات العامة خلال العامين الأوليين لثورة فبراير. وهكذا، ووفقا لمقابلات أجراها المؤلف مع بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، هناك لجان عمل متخصصة، تغطي الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن أعضاء المجلس الوطني الانتقالي أكدوا أن أبرز لجان العمل المتخصصة هي:[18]

14- ان الحراك السياسي منذ 5102، متمثلا في عقد عدة لقاءات مثل بوزنيقة بالمغرب وجنيف بسويسرا، نتج عنه تغير تسمية المؤتمر الوطني العام الى المجلس الأعلى للدولة الذي يفترض ان ينسق مواقفه مع مجلس النواب عندما يتعلق الامر برسم السياسات العامة للدولة الليبية.

15 – تعكس العملية التشريعية الليبية أطروحة النظرية العقلانية، حيث يحدد صناع القرار أهدافهم ويستكشفون البدائل المتاحة من حيث المكاسب والخسائر. ويمكن لصانعي القرار أن يختاروا في المرحلة النهائية من العقلانية الخيارات التي تزيد من الفوائد أو تقلل من الخسائر، وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر مثلا:
ylreveB) **?yteicoS lanoitarrI dna naM lanoitaR** .srotidE ,nidraH llessuR dna nairB ,yrraB (2891,snoitacilbuP egaS :slliH

16- ان المؤسسات السياسية التي تم انتخابها مباشرة هي المؤتمر الوطني العام في 2102، تلاها بعد ذلك في 4102 انتخاب كلا من مجلس النواب ولجنة صياغة الدستور، عليه يمكن القول بان عملية السياسات العامة تتم في إطار عملية الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه ليبيا منذ 1102، ولمعرفة المزيد انظر للمؤلف على سبيل المثال لا الحصر: مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم. (9102) «الانتخابات الليبية: المفهوم والابعاد.» مجلة جامعة صبراته العلمية، المجلد 3، العدد 2 (ديسمبر 9102): 81-34، في: 48/021/weiv/elcitra/usjsh/php.xedni/yl.ude.ubas.shj//:sptth ، و»ارتدادات الثورة الليبية بين الواقع والمأمول»مجلة جامعة صبراته العلمية، المجلد 5، العدد 2 (ديسمبر 1202): 451-471، في الرابط التالي321/271/weiv/elcitra/usjsh/php.xedni/yl.ude.ubas.shj//:sptth

17- لمعرفة المزيد عن التاريخ السياسي لثورة فبراير انظر مثلا: السنوسي بسيكري. **ليبيا منذ الاستقلال: النظام السياسي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال سبعون عاما.** طرابلس: المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 3202.

18 – أجرى المؤلف مقابلات شخصية وهاتفية بشأن نظام لجان العمل في عهد المجلس الوطني الانتقالي. فعلى سبيل

- اللجنة السياسية
- اللجنة الأمنية
- اللجنة القانونية
- واللجنة المالية

وكان الهدف النهائي للمجلس الوطني الانتقالي هو إدارة الأزمة الليبية من جهة، وبناء دولة القانون والمؤسسات من جهة أخرى، وبالتالي فقد عقدت الاجتماعات الرسمية بشكل شبه يومي تقريبا، لاتخاذ قرارات حاسمة، وسن القوانين التي تستجيب للضغوط الداخلية والخارجية، خلال تلك المرحلة الحرجة من التاريخ الليبي الحديث. وعلى الصعيد الداخلي، تعامل المجلس الوطني الانتقالي مع الأزمات المحلية بفعالية، من خلال آلية حل النزاعات الرسمية وغير الرسمية، مثل: المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة. علاوة على ذلك، أصدر المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدستوري الشهير، الذي يرسم خارطة الطريق الليبية لفترة الانتقال الديمقراطي في ليبيا الجديدة، وبالتالي فقد شكل المجلس لجنة تنفيذية، تُعرف باسم المكتب التنفيذي، لكسب الدعم العالمي لثورة فبراير.[19]

ويشير الشكل: 2 إلى الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الانتقالي، وكما هو موضح في الشكل: 2، احتل رئيس المجلس الوطني الانتقالي ونوابه المراكز التشريعية العليا، بينما عكس المكتب التنفيذي برئاسة د محمود جبريل المستوى الإداري او البيروقراطي. ويلاحظ في هذا السياق أن صنع السياسات العامة في عهد المجلس الوطني الانتقالي أقرب إلى نظام الجمعية الوطنية حيث تندمج السلطة التنفيذية في إطار السلطة التشريعية، وبالتالي فقد تميزت عملية رسم السياسات العامة بالخصائص التالية:[20]

- أن العملية التشريعية تعتبر مترابطة ومعقدة في الوقت نفسه، وبالتالي يمكن

المثال، أجرى المؤلف مقابلة هاتفية مع ممثل غريان (أستاذ القانون العام منصور ميلاد) في 82-21-2102)، وأكد على تكييف آلية نظام لجان العمل منذ إنشاء المجلس الوطني الانتقالي عام 1102.

19 – ان الهدف من إنشاء المكتب التنفيذي هو إدارة الأزمة الداخلية والخارجية الليبية على المستوى التنفيذي، ويتكون من الأعضاء التالية أسماؤهم: الدكتور محمود جبريل (رئيس)، د. علي العيساوي (وزير الخارجية)، د علي الترهوني (الشؤون المالية والاقتصادية)، أسامة الجوالي (شؤون الدفاع)، ومحمود الشمام (الإعلام والاتصال). كما كان الأشخاص الخمسة المذكورون أيضا أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي، لكنهم منحوا مزيدا من الوقت لإدارة الأزمة الليبية مع المجتمع الدولي.

-20 .I derF eeS .G nieٍstneerG dna nosleN .W ,ybsloP **:ecneicS lacitiloP fo koobdnaH-vog-noN**
;(5791 ,ynapmoC gnihsilbuP yelseW-nosiddA :.ssaM ,gnidaeR) yb detidE,**scitiloP latnemnre**
evarglaP :kroY weN .**scitiloP ni stpecnoC yeK** .(0002) ,doowyeHwerdnA dna

القول إن الجوانب السياسية للسياسات العامة في عهد المجلس الوطني الانتقالي تعكس عناصر اجتماعية بشكل عام، مثل: تأثير النظامين القبلي والجهوي على صنع السياسات العامة. كما يمكن القول بان المتغيرات النفسية والأمنية قد أثرت بدورها على عملية صنع القرار، حيث يلاحظ مثلا تأثير القيادة الكاريزمية والمعارك اليومية على عملية صنع السياسات العامة خلال ثورة فبراير. وبالرغم من أن آلية صنع القرار في إطار المجلس الوطني الانتقالي قد جسدت قاعدة الاجماع أو توافق الآراء، إلا أن مشاركة لجان العمل المتخصصة، وتأثير الضغوط الخارجية، كانت حاضرة أيضا في إطار عملية صنع السياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي.

- أدت الاجتماعات شبه اليومية إلى اعتماد المجلس الوطني الانتقالي لقاعدة التوافق أو الإجماع، ونظام محدود من لجان العمل المتخصصة، واستخدام عامل الكاريزما الشخصية للرئاسة عند الضرورة. ولقد كانت كاريزما رئيس المجلس الوطني الانتقالي (المستشار مصطفى عبد الجليل) عاملا حاسما خلال عملية صنع القرار؛ بسبب شعبيته ونفوذه في ليبيا الجديدة.

الشكل: 2

الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الانتقالي

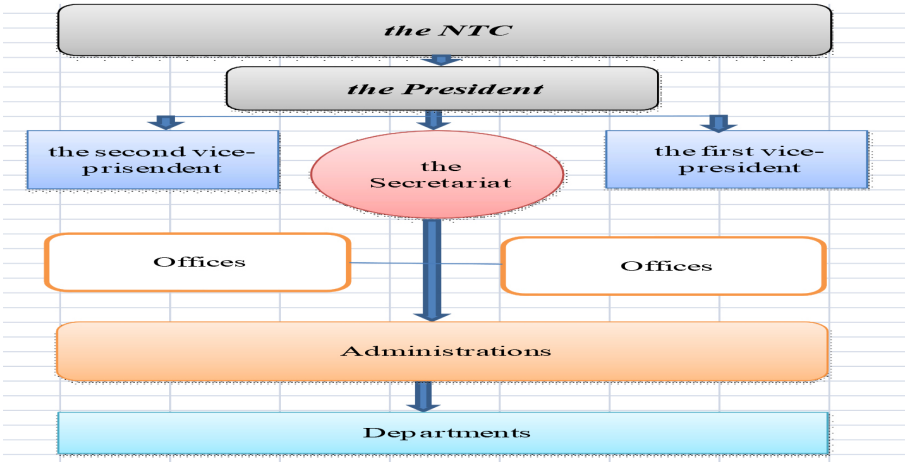

Data Source: Mustafa A. A. Kashiem, "The dynamic of Libyan legislative process in the

post-Gaddafi era: The case of the NGC and the NTC," *Net Journal of Social Sciences*, Volume 5, Issue 2 (May 9, 2017): 21-34, at http://www.netjournals.org/z_NJSS_17_014.html

- في عهد المجلس الوطني الانتقالي، أصدرت السلطة التشريعية قوانين وقرارات أنهت مرحلة الثورة وبدأت الخطوات الأولى لبناء دولة القانون والمؤسسات. ومن أهم الوثائق السياسية والقانونية الصادرة عن المجلس الوطني الانتقالي: قانون الكيانات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وقانون انتخاب أول برلمان ليبي، آلا وهو المؤتمر الوطني العام.
- أدى نجاح العملية التشريعية في عهد المجلس الوطني الانتقالي عمليا إلى نجاح باهر في انتخابات يوليو 2012 من جهة، وتحول سلمي للسلطة إلى الحكومة الانتقالية المنتخبة في أغسطس 2012 من جهة أخرى.

إذا، بدأ المجلس الوطني الانتقالي الخطوة الأولى نحو صنع السياسات العامة، في إطار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا الجديدة، حيث وضع المجلس قواعد جديدة وجهت العملية التشريعية خلال حقبة المؤتمر الوطني العام، وهكذا تم توسيع نظام اللجان المحدودة إلى إجراءات لجان موسعة؛ بهدف التغلب على التحديات الجديدة التي تواجهها ليبيا على المستويين الداخلي والعالمي بعد 2011.[21]

صنع السياسات في إطار المؤتمر الوطني العام:

وعلى النقيض من الإجراءات الداخلية للمجلس الوطني الانتقالي، أشار التنظيم الداخلي للمؤتمر الوطني العام إلى مراحل صنع السياسات العامة من جهة، وتشكيل لجان العمل المختلفة التي تعكس مبدأ التخصص وتقسيم العمل من جهة أخرى. ويشير الجدول1 إلى لجان العمل الفعلية داخل المؤتمر الوطني العام[22]. ووفقا للنظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام، هناك ثلاثة أنواع من اللجان، وهي:

- هناك عشرون لجنة دائمة تختص بمختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تتمثل مهام اللجان الدائمة عموما في مناقشة ومتابعة أي قضايا تعكس أجندة السلطة التنفيذية.
- يتم إنشاء اللجان المؤقتة عندما تبرز الحاجة الماسة لذلك.
- كما يمكن تشكيل لجان مشتركة عندما تصبح القضايا متعددة التخصصات.

21- انظر للمؤلف مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، **تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة**. (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 3102)

22- يشير الجزء الثاني من الإجراءات الداخلية للمؤتمر الوطني العام في المواد 21-64 إلى تشكيل ووظيفة لجان العمل المتخصصة التي تعتبر جوهر عملية صنع السياسات العامة في ليبيا منذ 2102.

كما يشير الشكل: 3 عموما إلى عملية صنع السياسات العامة، وبالتالي فن دراسة النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام والشكل: 3 يقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

- يتبنى المؤتمر الوطني العام NGC قاعدة التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي فقد تأسست عشرون لجنة متخصصة لتغطية مختلف المجالات الوظيفية (انظر الجدول: 1). وتشير المادة 16 من النظام الداخلي إلى أن المؤتمر الوطني العام ينتخب لجانا دائمة ووقتية تتألف من حوالي 7–17 عضوا، وعليه يلاحظ أن تشكيل اللجان العاملة المختلفة يعتبر الخطوة الأولى، في إطار صنع السياسات العامة في ليبيا الجديدة.
- يمكن إدخال مسودات القوانين والقرارات إلى رئاسة اللجنة، من قبل أعضائها والتكتلات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين أيضا، وبالتالي يقوم رئيس المؤتمر الوطني العام بنقل مسودات القوانين والقرارات إلى اللجان المتخصصة، أو مناقشتها بين أعضاء المجلس
- تتم دراسة مشروعات القوانين والقرارات ومناقشتها بشكل كامل وفوري، إما من قبل لجنة متخصصة دائمة، أو من قبل لجنة متخصصة غير دائمة، لجعلها مقبولة لدى المشرعين. وبطبيعة الحال، فإن اللجان المتخصصة الدائمة وغير الدائمة، تشترط وجود بيانات ومعلومات من مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وبالتالي بالإمكان التواصل معهم للحصول على ما هو متاح لجعل مسودات القوانين والقرارات أكثر عقلانية.
- وعند إعداد مشروعات القوانين والقرارات، تنشئ لجنة متعددة التخصصات من الأعضاء الذين ينتمون إلى أكثر من لجان دائمة وغير دائمة، ويمكن لرئيس المؤتمر الوطني العام، أو أي من نوابه، أن يترأس جلسات اللجان متعددة التخصصات للتوصل إلى حلول وسط، بعد أن ينجح في عملية تضييق الخلافات إذا كانت موجودة في المقام الأول.
- تحال مشروعات القوانين والقرارات مرة أخرى إلى اللجنة المختصة، وبالتالي يمكن أن توافق عليها بأغلبية بسيطة، وعندما تنقسم الأصوات بالتساوي، فإن رئاسة المؤتمر تنحاز للجانب الذي يضم رئيس اللجنة

- يقوم رئيس اللجنة المتخصصة الدائمة بنقل مسودات القوانين والقرارات المعتمدة إلى رئاسة المؤتمر، الذي يفترض إدراجها في جدول أعمال المؤتمر الوطني العام. ومع ذلك، تتم مراجعة مسودة القانون والقرار مرة أخرى من قبل أعضاء

المؤتمر الوطني العام. وبينما يتم إقرار القضايا الحاسمة، مثل: الأمن والتعيينات الحكومية، بأغلبية الثلثين، يلاحظ أن المسائل الإجرائية لا تتطلب سوى الأغلبية البسيطة من الأصوات.

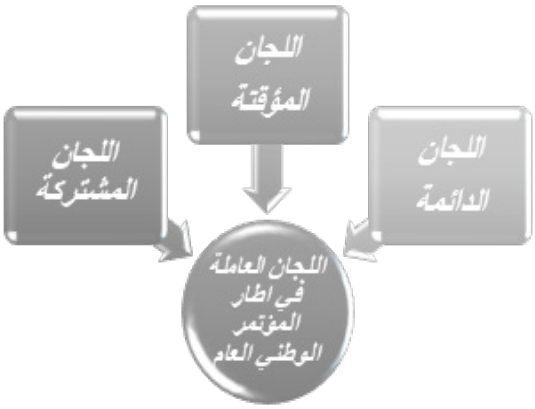

الجدول: 1

اللجان المتخصصة العاملة الدائمة للمجلس الوطني للخدمات الرقمية

	اسم اللجنة
1	اللجنة القانونية والتشريعية والدستورية
2	لجنة الشؤون الداخلية
3	لجنة الشؤون الداخلية للشؤون الخارجية
4	لجنة الدفاع
5	لجنة التخطيط والمالية
6	لجنة التعليم
7	لجنة شؤون الصحة والبيئة
8	لجنة السكان والمرافق العامة

9	لجنة الشؤون العمالية والاجتماعية والشباب والرياضة
10	لجنة الإدارة والمجلس المحلي
11	اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
12	لجنة شؤون الطاقة
13	لجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار والصناعة
14	لجنة العدل والشؤون الإسلامية
15	لجنة الإعلام والثقافة والمجتمع المدني
16	لجنة شؤون الزراعة والري
17	لجنة الاتصالات والنقل
18	لجنة شؤون الثوار
19	لجنة الشؤون الإدارية للمجلس الوطني للخدمات المالية
20	لجنة شؤون القتلى والجرحى والمفقودين

مصدر البيانات: النظام الداخلي للمجلس (طرابلس: وثيقة غير منشورة، 2012)، ص 9.

الشكل: 3

الهيكل التنظيمي للعملية التشريعية في إطار المؤتمر الوطني العام

- **وأخيرا، يقوم المؤتمر الوطني العام كجهاز تشريعي بنقل القوانين والقرارات التي يتم اتخاذها إلى السلطة التنفيذية ليتم تنفيذها، وبالتالي فإنها تصبح متاحة للجمهور بشكل عام على موقع الويب الخاص بالمؤتمر الوطني العام.[23]**

يتضح مما سبق، أن صنع السياسات العامة للمؤتمر الوطني العام قد تطورت، مقارنة بفترة المجلس الوطني الانتقالي، وأصبحت أكثر تعقيدا وتداخلا، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ومنظمات المجتمع المدني، والرأي العام، ووسائل الإعلام، موجودون كلاعبين جدد في عملية صنع السياسات العامة.

صنع السياسات العامة في إطار مجلس النواب الليبي:[24]

إن صدور القانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن اعتماد النظام الداخلي لمجلس النواب الليبي يُعد الإطار التنظيمي الأساسي لعمل المجلس خلال المرحلة الانتقالية، وقد تم تفعيله فيما بعد لتأكيد أهمية العمل الجماعي لصنع السياسات العامة في إطار الدولة الليبية[25]. ومن أبرز مضامين القانون ما يتعلق بالاختصاصات،[26] والرقابة على السلطة التنفيذية،[27] وهيكلية مكتب رئاسة المجلس،[28] واختصاصات رئيس المجلس[29]، وآلية اتخاذ القرارات. ولقد تم تفعيل هذا القانون مؤخرًا لتأكيد أهمية

23 - لمزيد من المعلومات، انظر الى الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الانتقالي واللجان التابعة له على الرابطين التاليين: yl.vog.ctn.www//:ptth> و <yl.vog.cng.www//:ptth

24- لمعرفة المزيد عن دور مجلس النواب الليبي في رسم السياسات العامة، انظر الرابط التالي:
-58%9D%28%9D%1B%8D%-68%9D%88%9D%68%9D%7A%8D%28%9D%/notialsigel/yl.yteicoswal//:sptth
-68%9D%3A%8D%4B%8D%8A%8D%-58%9D%-4102-9A%8D%68%9D%3B%8D%48%9D%-4
/48%9D%7A%8D%-FA%8D%7A%8D%58%9D%AA%8D%9B%8D%7A%8D%

25- تتجسد آلية اتخاذ القرارات في إطار مجلس النواب الليبي باختصار في مجموعة الخطوات التالية:
يتخذ مكتب رئاسة المجلس قراراته بأغلبية أعضائه.
يُشترط حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه حتى تصح انعقاد جلساته.
يُمنح النائبان مجتمعين الحق في الدعوة لعقد الجلسات.

26- تمتد اختصاصات مجلس النواب لتشمل: إصدار النظام الداخلي الخاص به، وتشريع القوانين المتعلقة باستبدال الأعضاء في حالات الاستقالة أو الإقالة أو الوفاة أو فقدان العضوية، والنظر في مشاريع القوانين المقدمة من مجلس الوزراء، بما في ذلك مشروع قانون الموازنة العامة للدولة، والمصادقة على الحساب الختامي، والمصادقة على موازنة مجلس النواب ولجانه، والنظر في مشروعات القوانين المقترحة من قبل أعضاء المجلس ولجانه.

27- ان رقابة مجلس النواب على السلطة التنفيذية تبدا بمساءلة واستجواب أعضاء مجلس الوزراء، بمن فيهم رئيس الوزراء، وأي مسؤول آخر في السلطة التنفيذية أو الجهات التابعة لها، وإجراء التحقيقات بشأن أي واقعة يرى المجلس أن لها علاقة بالمصلحة العامة أو حقوق المواطنين، وطلب المعلومات والوثائق من الجهات الرسمية حول أي موضوع يتعلق بالمصلحة العامة أو تنفيذ القوانين، ودعوة أي شخص للإدلاء بشهادة أو تقديم معلومات بشأن موضوع معين، وقيام أعضاء مجلس النواب بزيارات تفقدية للوزارات ودوائر الدولة للاطلاع على سير العمل وتطبيق القوانين.

28- تتكون رئاسة مجلس النواب الليبي من رئيس ونائبيه، ويتولى الرئيس إدارة الجلسات وتنظيم عملية التصويت، والتصديق على محاضر الجلسات، ووضع جدول الأعمال، والتنسيق مع الجهات الحكومية لتوفير متطلبات عمل المجلس، وإعداد خطة عمل للمجلس والإشراف على تنفيذها، وإقرار الهيكل التنظيمي لديوان المجلس، وتنظيم علاقات المجلس مع السلطات الأخرى والبرلمانات الأجنبية.

29- تتمثل اختصاصات رئيس مجلس النواب في الاتي: إدارة شؤون المجلس والإشراف الإداري والمالي والفني على

العمل الجماعي داخل البرلمان الليبي، حيث شددت رئاسة مجلس النواب على أن المجلس يعمل كمؤسسة تشريعية جماعية، وأن قراراته تعبر عن إرادة جميع أعضائه، وليس عن تحركات فردية.

إن عملية اتخاذ القرارات في مجلس النواب الليبي تُنظم وفقًا لأحكام النظام الداخلي لمجلس النواب (قانون رقم 4 لسنة 2014)، وتقوم على مبادئ الشفافية، والتصويت، واتباع الإجراءات الرسمية، وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

1. يتم انعقاد المجلس بدعوة من رئيس المجلس، أو أحد نائبيه، أو بطلب موقع من ثلث أعضاء المجلس، حيث يحدد جدول الأعمال مسبقًا من مكتب الرئاسة.

2. لا تُعقد الجلسة إلا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء (50٪ + 1)، وفي حال عدم اكتمال النصاب تُؤجل الجلسة.

3. يُعرض الموضوع المدرج، وتُفتح المناقشة وفق تنظيم الوقت المحدد لكل عضو، أما إدارة النقاش فتتم بواسطة رئيس الجلسة (أو من ينوب عنه)، ويمكن للنواب اقتراح التعديل أو الإضافة أو الحذف على مشاريع القوانين أو القرارات.

4. ويتم التصويت على القرارات بعد استكمال المناقشات، ويكون التصويت علنيا برفع الأيدي، أو بالنداء بالاسم، أو إلكترونيًا، وفي بعض القضايا الحساسة، يمكن اللجوء إلى التصويت السري.

5. ويميز مجلس النواب بين السياسات الشكلية والجوهرية، وبالتالي فإنه لتمرير القوانين العادية تُشترط الأغلبية البسيطة فقط (أكثر من نصف الحاضرين)، أما تمرير القرارات المصيرية (مثل: سحب الثقة، أو إقرار الدستور، أو التعديلات الدستورية) فتُشترط أغلبية خاصة (ثلثي الأعضاء أو أكثر حسب الموضوع).

6. يُعلن رئيس الجلسة نتيجة التصويت وتبني القرار رسميًا في محضر الجلسة، ويُعتمد ويوقّع من الرئيس وأمين السر.

7. يجوز لأي عضو أن يطلب مراجعة أو إعادة التصويت على القرار، إذا ظهرت أسباب جوهرية (كعدم احتساب صوت، أو خرق للنظام الداخلي).

8. تُحال القوانين والقرارات إلى الجهات التنفيذية أو القضائية المختصة للتنفيذ، أو

سير العمل، وتمثيل المجلس في الداخل والخارج وأمام القضاء، ودعوة المجلس للانعقاد وافتتاح الجلسات وترأسها، وضبط المناقشات، وإعلان ما يصدره المجلس من قرارات، وحفظ الأمن داخل المجلس، ودعوة اللجان للانعقاد، وتوقيع المخاطبات الرسمية.

النشر في الجريدة الرسمية (إذا كانت قانونًا عامًا).

تأثير السلطة التشريعية على صنع السياسات العامة في ليبيا:

عندما تصنع السياسات العامة من قبل السلطة التشريعية يطلق على ذلك صانعة للسياسات policy influencing، وعندما تهمش السلطة التشريعية في ظل النظم غير الديمقراطية، يطلق عليها السلطة المهمشة نظرا لهيمنة السلطة التنفيذية على عملية اتخاذ القرارات أو "Executive Dominated Parliament". عليه، يبرز التساؤل الملح: هل تعتبر السلطة التشريعية في ليبيا ما بعد القذافي صانعة سياسات أم مجرد سلطة رمزية؟. إن الإجابة المبدئية على التساؤل السابق تقودنا إلى التعرف على نمط الوظائف التي تؤديها السلطة التي تصنع القرارات في النظم الديمقراطية، حيث تؤدي السلطة التشريعية في النظم الديمقراطية العديد من الوظائف، مثل:[30] (Almond, 1974: 18–19; Heywood and, 2000: 215)

- سلطات وضع السياسات العامة.
- الإشراف على السلطة التنفيذية أو الحكومة والتدقيق فيها.
- العمل كهيئة تمثيلية للحكومة.
- تجنيد وتدريب السياسيين والقادة السياسيين.
- المساعدة في الحفاظ على شرعية النظام السياسي.
- تأثير الرأي العام والقيم الاجتماعية على الحكومة والسياسات العامة.

تجاوز المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، بصفتهما هيئتين تشريعيتين، دورهما التقليدي في سن القوانين والقرارات، حيث امتد نفوذهما ليشمل مرحلتي تنفيذ السياسات العامة ومراقبتها.

فلقد عمل رؤساء كل من المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب في مناسبات عديدة كرؤساء تنفيذيين؛ لذلك، كانوا بمثابة قادة وممثلين لليبيا في الخارج، وبالتالي[31] يمكن القول بأنهم قد تجاوزوا الجانب التشريعي إلى البعد التنفيذي. كما يبرز تأثير المؤسسات الثلاث في قدرتها على سن القوانين واتخاذ القرارات، حيث أسفرت العملية التشريعية الليبية، عن صدور مجموعة واسعة

30- See eeS ,doowyeH ,werdnA ,dna ,512 :(0002 ,evarglaP :kroYweN) **.scitiloP ni stpecnoC yeK**
G .B mahgniB ,llewoP ,C nomlA .D dna **dna ,ssecorP ,mesyS :scitiloP evitarapmoC** leirbaG .A
yciloP (nosloB :elttiL ,nworB dna ,ynapmoC ,8791): 81-91.

31 – على الرغم من أن الموعد النهائي لاعتماد دستور جديد وفقا للجنة صياغة الدستور المنتخبة شعبيا قد انقضى بالفعل، إلا أن هذه اللجنة مازالت قائمة طالما لم يعرض مسودة الدستور الجديد للاستفتاء. كما ان الإعلان الدستوري المؤقت لم يحدد صلاحيات اول برلمان منتخب شعبيا، عليه فقد اعتبر رئيس المؤتمر الوطني العام قائدا عام ورئيس للدبلوماسية الليبية خلال عامي 2102–4102.

من المخرجات التي كانت ضرورية للغاية؛ للانتقال من فترة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة. ولم تعكس نتائج العملية التشريعية الليبية الإعلان الدستوري المؤقت ومشروع الدستور فحسب، بل شملت أيضا عدة أنواع من القرارات، مثل: القوانين، والقرارات، واللوائح، والإعلانات، والإحاطات. فلقد هدفت العملية التشريعية الليبية إلى نقل البلاد من مرحلة الثورة إلى عملية بناء الدولة. إن صدور الإعلان الدستوري المؤقت قد رسم مثلا خارطة طريق لبناء ليبيا الديمقراطية الجديدة، وإعداد قانون الانتخاب نتج عنه اختيار أول جهاز تشريعي خاضع للمساءلة والشفافية.

ولقد اعتمد المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس 2011الإعلان الدستوري المؤقت، والذي يتألف من سبع وثلاثين مادة، تهدف الى نقل ليبيا بعد القذافي من دولة تسلطية إلى دولة ديمقراطية. عليه، يلاحظ أن الإعلان الدستوري المؤقت قد وضع خارطة طريق لبناء دولة القانون والمؤسسات من ناحية، وتوقع مواعيد نهائية للانتخابات، وبالتالي فقد تم إجراء انتخابات مسؤولة وشفافة في يوليو 2012، 2014، وأسفرت عن انتخاب المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب من ناحية اخرى.

وتعتبر الرقابة على السلطة التنفيذية والبيروقراطية بُعداً آخرا للعملية التشريعية، وبالتالي فقد تم تشكيل أكثر من عشرة حكومات انتقالية حتى عام 2025. عليه، فقد مارست السلطة التشريعية بقوة سلطتها في الإشراف على السلطة التنفيذية والبيروقراطية، خاصة في عهد حكومتي الكيب وعلي زيدان. كما يمكن القول بأن المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب يعتبران هيئتين تمثيليتين للحكومة، وذلك من خلال الاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين الممثلين ودوائرهم الانتخابية بشكل مستمر. وعلى الرغم من أن الشعب الليبي انتخب (إقبال منخفض من الناخبين) مجلس النواب في أغسطس 2014، إلا أن التحول السلمي لعملية السلطة لم يتحقق، وبالتالي، يوجد برلمانان وحكومتان في ليبيا الجديدة منذ أغسطس 2014.

ويبرز تأثير المشرعين فيما يتعلق بتجنيد وتدريب النشطاء والقادة السياسيين مثلا، من خلال منع أنصار القذافي من الحكم خلال السنوات الأولى للثورة، وبالتالي فقد صدر قانون العزل السياسي في ديسمبر 2012، وهو قانون يحظر على الموالين للقذافي شغل مناصب قيادية عليا.[32] عليه، فقد استقال بعض القادة السياسيين، وتم عزل آخر بعد انتخابهم أو تعيينهم، وفرار البعض الاخر. ولقد برز بالفعل جيل جديد من القادة السياسيين منذ بداية ثورة 17 فبراير 2011، حيث أسفرت العملية التشريعية عن حزمة جديدة من القوانين، التي إما تمنع السياسيين الموالين للقذافي من الانتخاب

32 – وافقت لجنة العزل السياسي على المسودة النهائية لقانون العزل السياسي بالإجماع في مايو 3102، عليه فقد تم استقالة العديد من السياسيين أو عزلهم من مناصبهم، مثل الرئيس والنائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام.

أو التعيين في مناصب قيادية، على الأقل خلال السنوات العشر الأولى من الثورة، أو تشجع جيل جديد من النشطاء والقادة السياسيين على المشاركة بفعالية في بناء دولة القانون والنظام.

وأخيرا، فان حرية التعبير والإعلام بشكل إيجابي قد ساهم في التطور السياسي في ليبيا الجديدة، وبالتالي أصبح الرأي العام عاملا جديدا في السياسات الليبية المعاصرة. وبالرغم من محدودية استطلاعات الرأي العام في ليبيا والدول النامية الأخرى، فإنه لا يمكن للمشرعين تجاهل مواقف الليبيين تجاههم. وتكشف مراجعة الأدبيات في هذا الصدد أن المؤشرات تؤكد على التحول الملحوظ من ثقافتي الرعوية والتابعة إلى ثقافة المشاركة.[33] وعندما يصبح الرأي العام مؤثرا، فإن السياسات العامة تصبح أكثر تكيفا مع البيئة المحيطة.[34] إذا، العملية التشريعية الليبية تؤدي تلك الوظائف المتعلقة بالبرلمانات المعاصرة في البلدان الديمقراطية. لكن في المقابل فان تأثير العملية التشريعية الليبية لا يتسم بالفاعلية؛ بسبب انقسام الشعب الليبي ومنظمات المجتمع المدني بين مؤيد ومعارض للعملية الديمقراطية في المقام الأول.

يتضح مما سبق، أن تأثير السلطة التشريعية، بما في ذلك المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، على صنع السياسات العامة في ليبيا يُعد محوريًا من الناحية الدستورية والنظرية، لكن فعاليته عمليًا تأثرت بعدة عوامل سياسية وأمنية منذ 2014. إن السلطة التشريعية تختص بوضع السياسات العامة عبر التشريعات والقرارات الصادرة من كلا من المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب من ناحية، واعتماد القوانين، حيث إن كل السياسات العامة بحاجة إلى إطار قانوني يمر عبر السلطة التشريعية من ناحية أخرى. لكن التأثير الفعلي والعملي للسلطة التشريعية يواجه تحديات جمة لعل أهمها: الانقسام السياسي، ووجود برلمانين (في طبرق وطرابلس)؛ أدت إلى ضعف فعالية السلطة التشريعية في صنع السياسات. كما أن السلطة التنفيذية لا تنفذ قرارات المجلس لغياب التنسيق أو الانقسام المؤسسي أحيانا. كما أن غياب استراتيجية

33 – انتشرت ثقافة المشاركة في البلدان الديمقراطية، ولمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال:
lacitiloP fo koobdnaH ni “,noitapicitraP lacitiloP” ,abreV yendiS dna .H namroN ,eiN -nosiddA :.ssaM ,gnidaeR) ybsloP .W nosleN dna niestneerG .I derF yb detidE ,**ecneicS** .47-1 .pp ,(5791 ,ynapmoC gnihsilbuP yelseW

34 – هناك فجوة أدبية بين الباحثين العرب والليبيين فيما يتعلق بموضوع الثقافة السياسية وصلته بالديمقراطية. انظر للمؤلف مثلا:
-reB) .ssecorP lacitiloP eht no sisirC s‘aybiL fo tcapmI ehT .A alladbA afastuM ,meihsaK //:sptthta ,(2202 ,seidutS cimonocE & lacitiloP ,cigetartS rofretneC cibarA citarcomeD:nil -itiloP-eht-no-sisirC-saybiL-fo-tcapmI-ehT/90/2202/sdaolpu/tnetnoc-pw/ed.cacitarcomed .fdp.ssecorP-lac

وطنية موحدة يجعل السياسات العامة متقطعة ومؤقتة، وليس نتاج رؤية تشريعية شاملة، إلى جانب وجود تحديات أخرى تقلل من فاعلية السياسات العامة، مثل: غياب الدستور الدائم، وضعف الأجهزة الرقابية، وغياب الشفافية في العمل التشريعي، والتدخلات الخارجية، والنزاعات الداخلية المسلحة

ثالثا: أبرز السياسات العامة في ليبيا

نظرا للانقسام السياسي والصراع المسلح في ليبيا منذ عام 2014، لم تتبلور سياسات عامة متكاملة وناجحة يمكن تطبيقها على مستوى الدولة بالكامل. بدلاً من ذلك، يمكن تقييم السياسات العامة في سياق محاولات الحكومات المتنافسة، حيث كانت بعض هذه المحاولات غير فعالة؛ بسبب غياب الإجماع الوطني. فمثلا : السياسة العامة الأمنية كان هدفها الرئيسي يتمثل في دمج الجماعات المسلحة في هياكل الجيش والشرطة الرسمية. لكن هذه السياسة واجهت تحديات جمة، وبالتالي فقد تم تحويلها إلى كيانات شرعية تابعة للدولة مع الاحتفاظ بقوتها وسلطتها؛ مما أدى إلى شرعنة الانقسام السياسي، وتفاقم الفوضى الأمنية بدلاً من بناء جيش وطني موحد.

وبالرغم من أن ليبيا استمرت في إنتاج النفط، إلا أن غياب سياسة اقتصادية موحدة؛ أدى إلى صراع على عائدات النفط بين الحكومات المتنافسة والجماعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى إهدار الموارد الوطنية، وتدهور قيمة العملة، وتفاقم أزمة السيولة في المصارف، وارتفاع معدلات الفساد.كما تعثرت سياسة الانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون والمؤسسات السياسية، وبالتالي فقد تأخرت عملية تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، ووضع إطار دستوري متفق عليه، فقد أدت التأجيلات المتكررة للانتخابات، وغياب التوافق على مسودة الدستور، إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية، وتعميق الانقسام السياسي، وغياب شرعية المؤسسات العامة. وأخيرا وليس آخرا، فان سياسة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية قد تعثرت أيضا؛ مما أدى إلى غياب المحاسبة على الانتهاكات، واستمرار الثأر، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية والجهوية. وبالرغم من الفوضى، نجحت القوات الموالية للحكومات المتنافسة، بدعم دولي، في شن حملات عسكرية ناجحة للقضاء على معاقل تنظيم داعش في سرت، وبالتالي تُعتبر هذه السياسات من أبرز النجاحات الأمنية المحدودة في مواجهة خطر الإرهاب.

كما استطاعت السلطات الصحية في الشرق والغرب، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، من وضع استراتيجية للاستجابة لجائحة كوفيد-19، وبالتالي فقد تم توفير اللقاحات والمستلزمات الطبية وتطبيق إجراءات وقائية؛ مما أظهر قدرة غير محدودة للمؤسسات على العمل بشكل فعال في أوقات الأزمات الإنسانية. أما ما يتعلق بسياسة

الطاقة وإنتاج النفط، فقد تم التوصل إلى اتفاقات هشة بين الأطراف المتنافسة لضمان استمرار إنتاجه وتصديره وهو ما منع الانهيار الاقتصادي الكامل. هذا التوافق، وإن كان مؤقتًا، يمكن اعتباره نجاحًا نسبيًا في الحفاظ على شريان الحياة الاقتصادي للبلاد.

رابعا: تأثير العوامل البيئية الداخلية والخارجية على السياسات العامة الليبية

تشمل العوامل البيئة المؤثرة على السياسات العامة الليبية البيئة الداخلية بما فيها من مكامن القوة والضعف، والبيئة الخارجية بما فيها من فرص متاحة وتحديات لهذه السياسات. ويعتبر مدخل التحليل الرباعي إطارا نظريا متاح لوصف وتحليل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على أي منظمة، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، ويتضمن هذا المدخل تحليل أربعة عوامل رئيسية[35]: (انظر الشكل: 3)

1. البيئة الاقتصادية:

وتشمل البيئة الاقتصادية عموما التركيز على عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي فان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يزيد من الطلب على التعليم العالي؛ مما يتيح فرصًا لتوسيع البرامج التعليمية. كما أن الاستثمار في التعليم العالي، سواء أكانت هذه الاستثمارات حكومية أو خاصة تتيح الموارد اللازمة لتوسيع البنية التحتية، وتطوير البرامج التعليمية. وأخيرا، فان التطور التكنولوجي وتغير الاحتياجات يتطلب من سوق العمل تطوير برامج تعليمية جديدة تواكب هذه التغيرات.

2. البيئة الاجتماعية:

فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية، فإنها تعكس الطلب المتزايد على التعليم وزيادة الوعي بأهميته، وبالتالي فإن تطلعات المجتمع نحو التعليم العالي تخلق طلبًا متزايدًا على المؤسسات التعليمية. كما أن التنوع الجهوي والثقافي وما يرتبط بذلك من وجود مجتمعات متنوعة ثقافيًا؛ يوفر فرصًا لتطوير برامج تعليمية تلبي احتياجات هذه المجتمعات. وأخيرا، فان التغيرات في التركيبة السكانية مثل: زيادة عدد الشباب تزيد من الضغط على المؤسسات التعليمية لتوفير المزيد من المقاعد.

3. البيئة التكنولوجية:

من العناصر التي يتعرض لها الباحث في إطار الاستعانة بمدخل التحليل الرباعي التعليم الإلكتروني، وما يرتبط بذلك من برامج تعليمية إلكترونية؛ ينتج عنها توسع نطاق الوصول إلى التعليم من ناحية، ويسمح للطلاب بالدراسة في أي مكان وفي

35- سيتم التركيز في هذا الجزء من الدراسة على سياسة التعليم العالي كحالة تعكس السياسات العامة الليبية، وبالتالي فان التحليل الرباعي سيستعرض البيئة الداخلية والخارجية بحيث يمكن تعميم نتائج هذا التحليل على السياسات العامة في ليبيا ككل.

أي وقت من ناحية أخرى. عليه يمكن القول بأن التعليم العالي القائم على المشاريع يضع بين أيدي أعضاء هيئة التدريس والطلاب أدوات ووسائل تقنية جديدة؛ لتعزيز نظام التعلم القائم على المشاريع والتفكير النقدي. وأخيرا، يمكن استخدام البيانات المتراكمة لتحسين عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية وتطوير البرامج التعليمية.

4. البيئة السياسية والقانونية:

وتعتبر البيئة السياسية والقانونية العامل الرابع الذي يُؤخذ في الحسبان خلال الاستعانة بتقنية التحليل الرباعي، وفي هذا السياق يتم التركيز على وجود سياسات تعليمية داعمة للتعليم العالي، وتشجيع التوسع في هذا القطاع من ناحية، وإبرام اتفاقيات تعاون دولي في مجال التعليم العالي؛ يفتح آفاقًا جديدة للتعاون البحثي والتبادل الطلابي من ناحية أخرى. كما يتم التركيز في هذا السياق على الإطار قانوني واضح المعالم؛ يحمي حقوق المؤسسات التعليمية، ويوفر بيئة مستقرة للعمل.

البيئة الداخلية لانتشار التعليم الأفقي:

يشير الشكل: 3 إلى عناصر البيئة الداخلية للانتشار الأفقي للتعليم العالي، حيث يلاحظ في هذا السياق وجود مزايا وعيوب يمكن استعراضها على النحو التالي:

الشكل: 3

بيئة الانتشار الأفقي للتعليم في إطار التحليل الرباعي

مكامن القوة:

1. زيادة فرص التعليم، حيث يتيح الانتشار الأفقي للتعليم في ليبيا فرصًا أكبر للطلاب للحصول على تعليم عالي بجوار أماكن إقامتهم؛ مما يقلل من التكاليف المرتبطة بالسفر والإقامة.
2. تلبية الاحتياجات المحلية، ويمكن للمؤسسات التعليمية المحلية تصميم برامج دراسية تلبي احتياجات سوق العمل المحلي؛ مما يساهم في تطوير الكفاءات المطلوبة.
3. تعزيز التنمية الاقتصادية، ويؤدي وجود مؤسسات تعليمية عالية في المناطق المحلية إلى جذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، وتحفيز النمو الاقتصادي.
4. كما يمكن للمؤسسات التعليمية المحلية أن تساهم في حل المشكلات المجتمعية، من خلال الأبحاث والتطوير، وتقديم الخدمات للجميع.
5. التنوع الثقافي، حيث يعزز الانتشار الأفقي للتعليم العالي التنوع الثقافي، ويسمح للطلاب من مختلف الخلفيات بالتفاعل مع بعضهم البعض.
6. التنوع البرامجي، وقد شهدت الجامعات الليبية تنوعًا في البرامج الدراسية؛ مما يوفر للطلاب خيارات أوسع للتخصص.
7. التعليم المهني، حيث عملت بعض المؤسسات على تقديم برامج تعليم مهني؛ تهدف إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

مكامن الضعف:

1. تواجه المؤسسات التعليمية المحلية نقصًا في الموارد المالية والبشرية؛ مما يؤثر على جودة التعليم المقدمة.
2. البنية التحتية في بعض المناطق غير كافية لاستيعاب المؤسسات التعليمية الجديدة؛ مما يتطلب استثمارات كبيرة.
3. من الصعب جذب الكفاءات الأكاديمية إلى المناطق النائية؛ مما يؤثر على جودة التدريس.
4. يواجه الانتشار الأفقي للتعليم العالي صعوبات في التكامل مع النظام التعليمي المركزي؛ مما يؤدي إلى ازدواجية في الجهود، وعدم الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.
5. إن تعقيد وصعوبة الإجراءات البيروقراطية لعملية إنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية المحلية تتسم بالتعقيد وطول الإجراءات.

6. يميل التعليم العالي في ليبيا إلى التركيز على الجانب النظري؛ مما يقلل من فرص تطبيق المعرفة واكتساب المهارات العملية.
7. وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.
8. تعاني العديد من المؤسسات التعليمية من نقص التمويل المستدام؛ مما يؤثر على قدرتها على تطوير البنية التحتية وتوفير الموارد اللازمة.

البيئة الخارجية لسياسة الانتشار الأفقي للتعليم العالي:

أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية التي تواجه سياسة الانتشار الأفقي، فيمكن القول بأن هناك فرصا متاحة للاستفادة منها من ناحية، وتهديدات خارجية محتملة يمكنها إعاقة وإفشال عملية الانتشار من ناحية أخرى، وسيتم التعرض لها على النحو التوالي.

الفرص المتاحة:

يمثل انتشار التعليم العالي الأفقي في ليبيا فرصة لتحقيق التنمية المستدامة، وتلبية احتياجات سوق العمل المتزايدة. ويمكن تحليل هذه الفرص بشكل أفضل باستخدام مدخل التحليل الرباعي، التي يسمح لنا بتحديد الفرص المتاحة في البيئة الخارجية. ولتحليل الفرص المتاحة وفقاً للمدخل الرباعي فإنه سيتم التركيز على النقاط التالية:

1 تطوير برامج تعليمية تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية الواعدة في ليبيا، مثل: النفط، والغاز، والطاقة، المتجددة.

2 إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مختلف المجالات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 تشجيع الشراكات بين الجامعات والشركات؛ لتطوير برامج تدريب مهني وتبادل الخبرات.

4 الاستثمار في بناء الجامعات والكليات وتوفير المرافق اللازمة.

5 توفير برامج تدريب للكوادر الأكاديمية لتطوير مهاراتهم وبناء قدراتهم.

6 توفير برامج تعليم مهني لتلبية احتياجات سوق العمل.

7 استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير المناهج الدراسية ووسائل التدريس.

التهديدات المحتملة:

تعكس التهديدات البيئة الخارجية وجود تحديات مختلفة على السياسات العامة عموما، وعلى السياسة العامة لانتشار التعليم الأفقي خصوصا، وبالتالي يمكن تلخيص أهم هذه التهديدات في مجموعة النقاط التالية:

1. تعتمد ليبيا بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل ميزانيتها، بما في ذلك قطاع التعليم، وبالتالي فإن أي تقلبات في أسعار النفط قد تؤثر سلبًا على الميزانية المرصودة للتعليم العالي.
2. ارتفاع معدلات البطالة قد يقلل من الحوافز لدى الشباب للالتحاق بالتعليم العالي، خاصة إذا لم يلاحظوا وجود صلة واضحة بين التعليم وسوق العمل.
3. قد تؤدي الهجرة إلى الخارج من قبل الكوادر الأكاديمية المؤهلة إلى نقص في الكفاءات اللازمة لتطوير التعليم العالي.
4. تؤدي الفجوة الرقمية بين المناطق إلى تفاوت في فرص الحصول على التعليم الجيد، خاصة في المناطق النائية.
5. قد يؤدي الاعتماد المفرط على التكنولوجيا إلى تقليل التفاعل الاجتماعي بين الطلاب والأساتذة، ويؤثر سلبًا على عملية التعلم.
6. قد يؤدي الفساد إلى هدر الموارد المخصصة للتعليم العالي، وتأثيره سلبًا على جودة التعليم.

وبالطبع يمكن تبني استراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات المحتملة لانتشار التعليم العالي الأفقي في ليبيا، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل، مثل: التبرعات والمنح الدولية، وبناء القدرات المحلية من خلال التركيز على تدريب الكوادر وتطوير البرامج التعليمية، وتعزيز التعاون الدولي، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة، وتطوير البنية التحتية الرقمية بقصد تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة، ومكافحة الفساد في قطاع التعليم؛ لضمان استخدام الموارد بشكل فعال، وتعزيز الحوار المجتمعي لبناء توافق في الآراء حول قضايا التعليم.

خامسا، سيناريوهات السياسات العامة الليبية:

وفيما يتعلق بآفاق السياسات العامة في ليبيا الجديدة، فانه يمكن تحديد عدة سيناريوهات مختلفة، حيث يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. سيناريو استمرار الانقسام السياسي، حيث تستمر الأوضاع القائمة التي تجسدت في

وجود حكومتين متنازعتين، الي جانب تعدد مراكز القوة، وضعف المؤسسات العامة، الأمر الذي يعني غياب سياسة عامة موحدة، وتعطل مشاريع التنمية، وصنع وتنفيذ السياسات حسب الولاءات المحلية والقبلية، والجهوية.

2. سيناريو التوافق الوطني والانتقال الديمقراطي، حيث يتوقع اجراء انتخابات حرة، والاستفتاء على الدستور، واتفاق سياسي شامل، ودعم دولي فعّال لعملية الانتقال السلمي للسلطة، ونجاح عملية التحول الديمقراطي، عليه فإن النتائج في إطار هذا المشهد تتمثل في:

- بناء مؤسسات تشريعية وتنفيذية موحدة.
- تطوير سياسات تنموية شاملة (صحة، تعليم، بنية تحتية).
- إصلاحات اقتصادية تدريجية.

3. سيناريو عسكرة الدولة وهيمنة الجماعات المسلحة، حيث يتوقع توسع نفوذ هذه الجماعات أو القوات النظامية على حساب المؤسسات المدنية، وبالتالي سيتم فرض سياسات عامة بقوة السلاح، مع تهميش المجتمع المدني، وتقويض العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية.

4. سيناريو التدخل الدولي المعمق من خلال البعثة الأممية، مع دول إقليمية، وبرامج دعم تقني، الأمر الذي قد يسفر عن تحسين الإدارة العامة على المدى القصير، وعدم تبعية القرار الوطني للخارج، مع بطء في الاستجابة للاحتياجات المحلية.[36]

5. سيناريو بروز نخبة تكنوقراطية من خلال تعيين حكومات كفاءات لإدارة المرحلة الانتقالية، وبالتالي يتوقع رسم سياسات عامة قائمة على أولويات واقعية في مجالات هامة (مثل: القطاع الاقتصادي والخدمي)، مع استمرار وجود مقاومة من القوى التقليدية أو الجماعات المسلحة.

سادسا، خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات:

كانت الممارسات الديمقراطية ورسم السياسات العام في ليبيا موجودة منذ الأشهر

36 – يعكس الخلاف بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب استمرار الصراع بين معسكرين، أي مؤيد لثورة 17 فبراير مقابل منظومة تطبيق النموذج العسكري والامني، ولمزيد من التفاصيل انظر في هذا الصدد:
,3rebotcO) **snoitaleR ngieroF no licnuoC** "?aybiL rof etaL ooT tI sI" ,namztrewGdranreB ,rehcaL marfloWdna yerheW cirederF ;gro.rfc.www//:ptth :knil siht ta elbaliavA ,(4102 **ngieroF** ",soahC fiaddaQ-ŝtoP ehtni sediS gnikciP fo regnad ehT :sisirC ycamitigeL s'aybiL" ,kcaP nosaJ dna ;moc.sriaffa ngierof.www//:ptth:ta elbaliava ,(4102 ,6 rebotcO) **sriaffA** :ta elbaliava ,(4102 ,82 yluJ) **sriaffA ngieroF** ",gnithgiF eht poŝtot woH :knirB eht no aybiL" moc.sriaffa ngierof.www//:ptth

الأولى من الاستقلال السياسي في فبراير 1952، حيث أجريت أول انتخابات وكانت النتيجة انتخاب البرلمان الليبي الذي أصدر سياسات عامة مختلفة، تعكس عملية بناء دولة القانون والمؤسسات. ولقد حدد الدستور الليبي لعام 1951 صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك يمكن القول إن الممارسة المبكرة للسياسات العامة في ليبيا موغلة في التاريخ. وعاد استئناف العملية التشريعية عندما أطاح الشعب الليبي بنظام القذافي، وأسس المجلس الوطني الانتقالي، الذي تبنى خارطة طريق تشير إلى خطوات بناء دولة القانون والمؤسسات، وهكذا، أجريت انتخابات مسؤولة وشفافة للمؤتمر الوطني العام، منذ الانتخابات البرلمانية بعد الاستقلال.

ولقد ركزت هذه الدراسة على دور السلطة التشريعية والتنفيذية بعد 2011–2025 في رسم وتنفيذ السياسات العامة، عليه يمكن في خاتمة هذه الدراسة الولوج إلى الاستنتاجات التالية:

1. مارست ليبيا العملية التشريعية ورسم السياسات العامة منذ الأشهر الأولى من الاستقلال السياسي في فبراير 1952.
2. تلاشي العملية التشريعية الليبية خلال عهد القذافي (1969–2011)، حيث تم إحلالها بما أطلق عليه في ذلك الوقت منظومة السلطة الشعبية واللجان الشعبية.
3. على الرغم من أن المجلس الوطني الانتقالي كان هيئة تشريعية غير منتخبة، إلا أنه بسبب الظروف المضطربة التي سادت خلال الثورة الليبية، إلا أنه أثر على عملية رسم السياسات العامة، على سبيل المثال: صدور الإعلان الدستوري، وخارطة طريق الانتقال الديمقراطي.
4. اعتمد المجلس الوطني الانتقالي قاعدة الإجماع أثناء عملية صنع القرار استجابة للظروف المحيطة.
5. على الرغم من أن النظام الداخلي للمجلس الوطني الانتقالي لم يشر مباشرة إلى نظام اللجان كوسيلة لعملية صنع القرار، إلا أنه اعتمد نظام اللجان المحدودة.
6. تفاعلت عملية صنع القرار في المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب بنجاح مع البيئة المحيطة. وبالتالي، فإن معظم قراراتهم تعكس تحويل المدخلات إلى مخرجات.
7. اعتمد كل من المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب نظام اللجان، على سبيل المثال: اللجان الدائمة وغير الدائمة والعامة.
8. ظهر تأثير السلطة التشريعية المنتخبة في مجالات مختلفة، عكست في المقام الأول الوظائف المثلى للسلطتين التشريعية والتنفيذية في البلدان الديمقراطية.
9. تتوفر معظم متطلبات السلطات التشريعية في البلدان الديمقراطية على الأجهزة

التشريعية في ليبيا ما بعد القذافي.

10. يعد الإشراف على السلطة التنفيذية للحكومة، والتدقيق فيها جانبا هاما لتقييم لعملية صنع وتنفيذ ومتابعة السياسات العامة الليبية بعد 2011.

يتضح مما سبق، أن نتائج هذه الدراسة تؤكد على مصداقية فرضية مدى تأثر السياسات العامة بالظروف البيئية المحيطة في إطار ليبيا ما بعد القذافي. وفيما يتعلق بتوصيات هذه الدراسة، فإنها تتلخص في النقاط التالية:

1. هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالسياسات العامة الليبية؛ لتضييق الفجوة في الأدبيات.
2. تطوير مهارات المشرعين والتنفيذيين الليبيين من خلال الندوات وورش العمل؛ ليكونوا أكثر فاعلية أثناء عملية رسم السياسات العامة.
3. تعزيز الروابط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من جهة أخرى.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1. مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة. (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، 2013).

2. مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا (طرابلس: منشورات المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2024)،

3. السنوسي بسيكري. ليبيا منذ الاستقلال: النظام السياسي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال سبعون عاما. طرابلس: المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2023.

4. محمد زاهي المغيربي، نجيب المحجوب الحصادي، وأم العز على الفارسي (تحرير)، السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة (بنغازي: مركز البحوث والاستشارات، 2007).

5. على الدين هلال، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية. (القاهرة: مكتبة النهضة لمصرية، 1988)، وخيري عبد الله عبد القوي، دراسة السياسة العامة. (الكويت: ذات السلاسل، 1989)،

6. السيد عبد المطلب غانم (تحرير)، تقويم السياسيات العامة. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)،

7. وفتحي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).

الدوريات:

1. مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، السياسة العامة الليبية بين النظرية والتطبيق.» دراسات وسياسات، العدد 6 (يوليو 2024)

2. احمد عبد الرحمن، «مراحل صنع السياسة العامة: نموذج دورة السياسة،» مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 17، (2018)

مواقع الانترنت:

1. دور مجلس النواب الليبي في رسم السياسات العامة، انظر الرابط التالي:

https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-4-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2014-%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%-/D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84

2. الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الانتقالي واللجان التابعة له على الرابطين التاليين: http://www.ntc.gov.ly> و <http://www.gnc.gov.ly

3. عبد السلام مسعود ارحومة، «أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999–2021 مجلة الجامعي مجلد 36 (خريف 2023)، في: https://aljameai.org.ly/index.php/aljameai/issue/view/46

4. مكانة السياسات العامة في التخطيط الاستراتيجي، مكتب دعم السياسات العامة (نوفمبر 2020)، على الرابط التالي:

https://www.ppsb.gov.ly/uphoocur/2022/01/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%

AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%
A7%D9%95%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A
%D8%AC%D9%8A.pdf

5. حسين، فرح ضياء، «أنواع السياسات العامة»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 9 (2021):
، على الرابط

doi: 10.21608/mercj.2021.212958Dr. P.S. Prasad, "Public policy: Defi-.
nition & characteristics," Department of

6. حسين، فرح ضياء،»أنواع السياسات العامة»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 9 (2021):
على الرابط https://www.ppsb.gov.ly/uphoocur

7. يوسف محمد الصواني، صياغة السياسات العامة في دولة هشة: التحديات والفرص
في ليبيا ما بعد القذافي، مقالة مقدمة الى مؤتمر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي
والاجتماعي بعنوان: إشكاليات السياسات العامة في ليبيا تحت شعار (التحديات
والمسارات المستقبلية، في

https://ly.edu.uot.publication/pubid?php.item=10995

8. المؤتمر الدولي العلمي السنوي الرابع لكلية القانون، دور المشروع الليبي في رسم
السياسات العامة وإقرارها، تحت شعار نحو سياسات تحقق الاستقرار وترسي قواعد
بناء الدولة. (24-25 مايو 2022)، على : .https://su.edu.ly/research/index
php/conferences/law/law-4

9. عبير إبراهيم أمنينة، «واقع دراسة السياسات العامة في ليبيا: دراسة استكشافية»،
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة – جامعة بنغازي، العدد 28، عام 2009، على
الرابط: https://ly.edu.uob.journals/view/article/DEB/2993/2552

10. امل أبو القاسم العلوي، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية واشكاليات
منهجية» مجلة الجامعي العدد (ربيع 2022): على: https://aljameai.org.ly/
index.php/aljameai/article/view/862/841

11. مصطفى عبد الله خشيم، نظرية السياسة العامة (برلين: منشورات المركز
الديمقراطي العربي، 2021)، على الرابط التالي:https://www.democraticac.
de/?p=79408،

Foreign References:

Books:

1. Nie, Norman H. and Sidney Verba, "Political Participation," in Handbook of Political Science, Edited by Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Company, 1975.

2. Heywood, Andrew,Key Concepts in Politics. (New York: Palgrave :(2000 ,,

3. Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Comparative Politics: System, Process, and Policy (Boston: Little, Brown and Company, 1978.

4. Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, Handbook of Political Science: Non-governmental Politics, Edited by (Reading, Mass.: Addison-Wesley Publishing Company, 1975); and AndrewHeywood, (2000). Key Concepts in Politics. New York: Palgrave

Websites:

1. the Post-Qaddafi Chaos," Foreign Affairs (October 6, 2014), available at:http://www.foreign affairs.com;

2. Sides in and Jason Pack, "Libya on the Brink: How tostop the Fighting," Foreign Affairs (July 28, 2014), available at: http://www.foreign affairs.com

3. BernardGwertzman, "Is It Too Late for Libya?" Council on Foreign Relations (October3, 2014), Available at this link: http://www.cfr.org; Frederic Wehrey and Wolfram Lacher, "Libya's Legitimacy Crisis: The danger of Picking

4. Kashiem, Mustafa Abdalla A. The Impact of Libya's Crisis on

the Political Process. (Berlin:Democratic Arabic Centerfor Strategic, Political & Economic Studies, 2022), athttps://democraticac.de/wp-content/uploads/2022/09/The-Impact-of-Libyas-Crisis-on-the-Political-Process.pdf.

5. Mustafa A. A. Kashiem, "The dynamic of Libyan legislative process in the post-Gaddafi era: The case of the NGC and the NTC," *Net Journal of Social Sciences* , Volume 5, Issue 2 (May 9, 2017 http://www.netjournals.org/z□NJSS□17□014.html

6. Fred W.Riggs,The Ecology of Public Administration (Bombay: Asia Publishing House, 1961),

7. FerrelHeady,Public Administration: A Comparative Perspective. New York: Marcel Dekker Press,1979)

8.. Dr. P.S. Prasad, "Public policy: Definition & characteristics," Department of Political Science, Rabindranath Tagore University., at: chroe-extension //: efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj /https://rtuassam.ac.in/online/staff/classnotes/files/1621047823.pd

ديناميكيات السياسات الاقتصادية الليبية في القرن الحادي والعشرين (المقومات – المحاصصات – الموازنات)

إسماعيل فرج الذويبي
الجامعة الأسمرية الإسلامية

ملخص:

يدرس هذا البحث تحليل السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين، حيث يشمل فترتين لنظامين مختلفين، وهما فترة نظام الجماهيرية قبل 2011، وفترة دولة ليبيا بعد 2011 ،حيث يبحث في مقومات الاقتصاد الليبي وطبيعته وتأثير الأحداث السياسية والأمنية عليه في القرن الحادي والعشرين، واستمرارية محاصصة القرار الاقتصادي في ليبيا، والسياسات الاقتصادية الليبية بين التوجهات والتحديات، وتقديم مقترح لتطوير السياسات الاقتصادية في ليبيا، ويهدف هذا البحث إلى: تحليل مقومات الاقتصاد الليبي، وكيفية تأثره بالأحداث السياسية والأمنية، دراسة محاصصة القرار الاقتصادي بين مختلف المناطق والمصالح السياسية في ليبيا، التعرف على التغييرات والتحديات التي طرأت على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال هذه الفترة، وأهم النتائج التي توصل إليها البحث: اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، وهيمنة القطاع العام، محاصصة القرار الاقتصادي قبل 2011، واستمراريته بعد عام 2011، عدم القدرة على إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية بعد عام 2011، تراجع الأداء الاقتصادي الكلي وزيادة التفاوت في توزيع الثروة والفرص الاقتصادية.

Abstract:

This research examines the analysis of economic policies in Libya during the twenty-first century, covering two distinct periods: the era of the Jamahiriya before 2011 and the period of the State of Libya after 2011. It explores the components of the Libyan economy, its nature, and the impact of political and security events on it in the twenty-first century. The study also addresses the continuity of economic decision-making distribution in Libya, the economic policies in Libya between trends and challenges, and proposes suggestions for developing economic policies in the country. The objectives of this research include: analyzing the components of the Libyan economy and how they are affected by political and security events, studying the distribution of economic decision-making among different regions and political interests in Libya, understanding the changes and challenges that have emerged in economic policies during this period, and the key findings of the research are: - The Libyan economy heavily relies on the oil and gas sector, with dominance of the public sector, the distribution of economic decision-making before 2011 and its continuity post-2011, the inability to implement real economic reforms after 2011, a decline in overall economic performance, and an increase in inequality in the distribution of wealth and economic opportunities.

الكلمات المفتاحية:

(السياسات الاقتصادية)، (المحاصصات)، (الموازنات)، (المقومات)، (النفط والغاز)، (ديناميكيات).

مقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية في ليبيا موضوعا بالغ الأهمية، خاصة في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد في القرن الحادي والعشرين ، والسياسات الاقتصادية كانت تتسم بالمحاصصة بين مختلف المناطق والمصالح السياسية، حيث كانت صناعة القرار الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بمطالب هذه المناطق وضرورة كسب ولائها السياسي، وهذا قاد إلى التركيز على قطاعات محددة كالنفط وهيمنة القطاع العام؛ وأدى إلى توزيع غير عادل للفرص والثروة على حساب المناطق الهامشية، وبعد 2011 لم تتغير هذه الديناميكية بشكل جذري حيث استمر صنّاع القرار في مراعاة مطالب المناطق المختلفة عند تشكيل السياسات الاقتصادية، مما حال دون إصلاحات اقتصادية حقيقية، وهذا أحد أهم التحديات التي واجهت الانتقال الاقتصادي في ليبيا بعد 2011، فقد تأثر الاقتصاد الليبي بشكل كبير بهذه التغييرات؛ مما دفع صناع القرار إلى محاولة إصلاح وتطوير السياسات الاقتصادية، وهذه الدراسة تسعى إلى تحليل السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين، من حيث المقومات والمحاصصات والسياسات المتبعة؛ للوقوف على التغييرات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة.

أولا: الإشكالية:

ما هي التغيرات والتحديات التي طرأت على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين؟

الأسئلة الفرعية:

1-ما هي مقومات الاقتصاد الليبي وكيف تأثرت بالأحداث السياسية والأمنية في القرن الحادي والعشرين؟

2-كيف تأثرت محاصصة القرار الاقتصادي في ليبيا بين مختلف المناطق والمصالح السياسية في القرن الحادي والعشرين؟

ثانيا: الفرضية:

تفترض هذه الدراسة أن السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين، وخاصة قبل عام 2011 كانت تتسم بالمحاصصة بين مختلف المناطق والمصالح السياسية؛ مما أدى إلى التركيز على قطاعات محددة كالنفط وهيمنة

القطاع العام وتوزيع غير عادل للثروة والفرص الاقتصادية، وبعد عام 2011 لم تتغير هذه الديناميكية بشكل جذري؛ مما حال دون إصلاحات اقتصادية حقيقية.

ثانيا: أهداف الدراسة:

1. تحليل مقومات الاقتصاد الليبي، وكيفية تأثرها بالأحداث السياسية والأمنية في القرن الحادي والعشرين.
2. دراسة محاصصة القرار الاقتصادي بين مختلف المناطق والمصالح السياسية في ليبيا في القرن الحادي والعشرين.
3. التعرف على التغييرات والتحديات التي طرأت على السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال هذه الفترة.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على السياسات الاقتصادية في ليبيا قبل وبعد عام 2011، وتحليل التغييرات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة، كما تساهم في فهم الديناميكيات السياسية والاقتصادية التي شكلت صناعة القرار الاقتصادي في ليبيا، وتقديم توصيات لتطوير السياسات الاقتصادية المستقبلية.

رابعا: حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على السياسات الاقتصادية في ليبيا قبل وبعد عام 2011، وتحليل التغييرات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة، وتغطي الفترة من بداية القرن الحادي والعشرين وحتى الوقت الراهن.

خامسا: دراسات سابقة:

1. دراسة مجلس التخطيط الوطني (2013) بعنوان: استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا (2013-2040)، ملخص: هذه الدراسة تعد خطة استراتيجية طويلة المدى؛ تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ليبيا خلال الفترة 2013-2040، وتركز الدراسة على البعد البشري للتنمية باعتباره المحرك الرئيسي للتغيير والتطور في المجتمع الليبي، أهدافها: تمكين الإنسان الليبي وتطوير قدراته وإمكاناته، تحقيق التنمية البشرية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بناء مجتمع متكافئ ومتماسك قادر على المشاركة الفاعلة في

عملية التنمية، تطوير منظومة التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل والتنمية، تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في برامج التنمية البشرية. مرتكزاتها: الاستثمار في رأس المال البشري والاهتمام بالعنصر البشري، باعتباره محور التنمية، تطوير منظومة التعليم والتدريب وربطها بسوق العمل، تعزيز المشاركة المجتمعية والشراكة بين الجهات المعنية، المساواة وتكافؤ الفرص وتكافل المجتمع، الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. محاورها: التعليم والتدريب، الصحة والرعاية الاجتماعية، السكن والبنية التحتية، المشاركة المجتمعية، الاقتصاد والتشغيل، البيئة والتنمية المستدامة. آليات التنفيذ والمتابعة: إنشاء هيئة وطنية للتنمية البشرية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، تطوير نظام معلومات متكامل لرصد وتقييم مؤشرات التنمية البشرية، تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع، بناء القدرات المؤسسية والفنية للجهات المنفذة، تعزيز التنسيق والشراكة بين الجهات المعنية على مختلف المستويات. الخاتمة: تمثل هذه الاستراتيجية خطة طموحة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في ليبيا خلال الفترة 2013–2040، ويتطلب تنفيذها تضافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمعية لتحقيق الأهداف المرجوة، وتحسين نوعية حياة المواطنين الليبيين.

2. دراسة الأمم المتحدة الإسكوا (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعية والاقتصادي الليبي. ملخص: تتناول الدراسة الواقع الاقتصادي في ليبيا والتحديات التي يواجهها، وتستشرف الآفاق المستقبلية، تعتبر هذه الدراسة جزءًا من مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي. الواقع الاقتصادي في ليبيا: الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، ثمة تحديات عديدة تواجه الاقتصاد الليبي، أبرزها: اعتماده المفرط على النفط وضعف القطاعات الأخرى، معدلات البطالة والتضخم مرتفعة، والمؤشرات الاقتصادية الكلية شهدت تدهورا في السنوات الأخيرة. التحديات الاقتصادية: هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد وضعف القطاعات غير النفطية، التذبذب في إيرادات النفط والغاز وتأثيره على الاقتصاد ككل، التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أثرت سلبًا على الاقتصاد، ضعف البنية التحتية وغياب التنمية المتوازنة بين المناطق. الآفاق المستقبلية: ضرورة التنويع الاقتصادي والتركيز على القطاعات غير النفطية، الحاجة إلى إصلاحات هيكلية وتطوير السياسات الاقتصادية، أهمية توفير بيئة مستقرة سياسيًا وأمنيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الليبي في القرن الحادي والعشرين

ليبيا دولة ذات موقع جغرافي استراتيجي في شمال أفريقيا؛ مما يجعلها نقطة ربط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، ويساهم موقعها في توفير فرص اقتصادية واعدة، مثل: التجارة والنقل والسياحة، وتتمتع ليبيا بثروات طبيعية كبيرة خاصة الموارد الطبيعية، مثل: النفط والغاز الطبيعي، الذي تمتلك منه احتياطيات كبيرة، ومع التطورات التقنية والاستثمارات أصبح هذا القطاع المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، وكذلك الموارد البشرية المؤهلة التي يشكل الشباب فيها النسبة الأكبر، والتنوع الاقتصادي في الزراعة والصناعة والخدمات الذي عزز الاقتصاد الليبي على المرونة والتكيف، والفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات الداعمة للاستثمار؛ لذلك مع هذه المقومات يتطلع الاقتصاد الليبي في القرن الواحد والعشرين إلى التنمية والنمو الاقتصادي المستدام، من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وأيضا شهد الاقتصاد الليبي تحولات وتغييرات كبيرة، تأثرت بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المحور الأول: طبيعة الموارد الاقتصادية في ليبيا:

ليبيا تتمتع بعدد من الموارد الاقتصادية المتنوعة والغنية، التي تشكل الأساس الاقتصادي الاستراتيجي لها في القرن الحادي والعشرين، ويأتي هذا التنوع في المقومات من خلال الموقع والموارد الطبيعية والبشرية والمناخ والفرص المتاحة المتعددة.

الجدول رقم (1) يوضح إيرادات ومصروفات الميزانيات العامة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من (2007 – 2023)، وأن تحليل هذه الميزانيات خلال القرن الحادي والعشرين يثير العديد من الملاحظات والتساؤلات الهامة، التي تتمثل في أن: إلى أي مدى تعكس هذه الميزانيات الرؤية الاستراتيجية والأهداف التنموية الشاملة للبلاد؟ هل تتماشى تخصيصات الإنفاق مع الأولويات الوطنية والاحتياجات الحقيقية للمواطنين؟ ما مدى استدامة هذا النمط من الإنفاق الحكومي وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة؟ ما مدى دقة وشفافية البيانات المالية المعلنة وكفاية المعلومات المتاحة للجمهور؟ هل توجد آليات فعالة للرقابة والمحاسبة على استخدام الموارد العامة؟ ما مدى قدرة صناع القرار على التحليل الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي للموازنة؟ لماذا التباين الكبير بين الإيرادات النفطية الضخمة والنتائج المتواضعة للميزانية العامة؟ ما هي أهم المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي وتنعكس على

الميزانية؟ ما مدى فعالية سياسات الدعم والإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

في ضوء هذه التساؤلات يمكن القول والاجابة: أن الميزانيات العامة في ليبيا لا تعكس بشكل كاف المقومات الاقتصادية الضخمة للبلاد، بل تركز على تسيير الأعمال اليومية دون تخطيط استراتيجي واضح للتنمية المستدامة، ويتطلب ذلك إصلاحات جذرية في النظام المالي والإداري، وتعزيز الشفافية والمساءلة وربط الإنفاق الحكومي بأولويات التنمية الوطنية.

جدول رقم (1) يوضح إيرادات ومصروفات الميزانية العامة لمصرف ليبيا المركزي بالدينار الليبي (2007–2023).

الفترة	الإيرادات	المصروفات	إيرادات نفطية	إيرادات غير نفطية	الدعم وموازنة الأسعار
2007	53,366،3	30,883،0	48,638،3	4,728،0	-
2008	72,741،2	44,115،5	64,417،0	8,324،2	-
2009	41,785،0	35,677،2	35,347،0	6,438،0	-
2010	61,503،1	54,498،8	55,713،0	5,790،1	8,019،7
2011	16,813،3	23,366،5	15,830،1	983،2	4,414،4
2012	70,131،4	53,941،6	66,932،3	3,199،2	11,708،6
2013	54,763،6	65,283،5	51,775،7	2,987،9	9,408،5
2014	21,543،3	43,814،2	19,976،6	1,566،7	12,439،8
2015	16,843،4	36,014،9	10,597،7	6,245،7	8,219،9
2016	8,595،2	28,787،9	6,665،5	2,179،7	5,723،8
2017	22,337،6	32,692،0	19,209،0	3,128،6	5,970،0
2018	35,911،2	39,286،4	33,475،8	15,667،8	6,626،8
2019	57,365،2	45,813،0	31,394،7	25,970،5	7,235،0
2020	22,818،0	45,813،0	5,280،0	17,538،0	5,600،0
2021	105,620،0	85,775،9	103,368،9	2,251،1	20,830،3
2022	134,376،2	127,874،4	130,535،1	3,841،1	20,038،0
2023	125,917،7	125,726،4	121,692،3	4,225،4	20,000،0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

1. الموارد الطبيعية:

هناك عدة أنواع مختلفة ومهمة للموارد الطبيعة التي تتمتع وتزخر بها ليبيا مثل:

1,1 النفط والغاز الطبيعي:

تُعد ليبيا من الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي حيث تمتلك احتياطيات كبيرة منهما، ويهيمن إنتاج النفط على الآفاق الاقتصادية لليبيا الذي من المتوقع أن يصل إلى 1,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2026، ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 8٪ في عام 2024، ويستمر في النمو بمعدلات أقل في السنوات التالية، وتشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى انخفاض رصيد المالية العامة، والحساب الخارجي على مدى السنوات المقبلة، تزامنا مع الانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية». (صندوق النقد الدولي، 2024).

«يعتبر القطاع النفطي المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، حيث يساهم بنسبة تزيد عن 95٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية وأكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدت الأزمة السياسية في ليبيا عام 2011 إلى انخفاض إنتاج النفط بشكل كبير؛ مما أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية بنسبة تزيد عن 60٪، وانكماش الاقتصاد الليبي بنسبة 62٪ في ذلك العام». (محمد علي، 2015، ص 25).

2,1 الموارد المعدنية:

«تتمتع ليبيا بوفرة في الموارد المعدنية بخلاف النفط والغاز الطبيعي، حيث تتوفر في البلاد كميات كبيرة من خامات الحديد والنحاس والكروم والفوسفات والكبريت والبوتاسيوم والملح الصخري، ويعد قطاع التعدين من القطاعات الواعدة للاقتصاد الليبي، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بقطاع النفط والغاز». (الخضراوي، ص 23).

3,1 الموارد الزراعية:

على الرغم من أن المناخ الصحراوي يحدّ من الإمكانات الزراعية. إلا أن ليبيا تمتلك مساحات زراعية خصبة في بعض المناطق، وتنتج محاصيل زراعية كالحبوب والخضروات والفواكه، «ولليبيا لديها مناخ جاف وشبه جاف بشكل رئيسي، مع معدل هطول أمطار سنوي متوسط أقل من 100 ملم في معظم أنحاء البلاد، ومع ذلك فإن بعض أجزاء البلاد مثل: المناطق الساحلية، والهضاب الشمالية، تتمتع بظروف مناخية

أكثر ملاءمة مع هطول أمطار أعلى، وتربة أكثر خصوبة، هذه المناطق قادرة على إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل بما في ذلك الحبوب والخضروات والفواكه، على الرغم من الظروف المناخية الصعبة فإن ليبيا لديها إمكانات زراعية كبيرة، مع مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، تشمل المنتجات الزراعية الرئيسية للبلاد: القمح، والشعير، والزيتون، والتمور، والحمضيات، والخضروات». (العبار، ص 49).

4,1 الثروة السمكية:

«تنتج المياه الليبية ما يقرب من 30,000 طن من الأسماك سنويًا، تشمل أنواعًا مختلفة مثل: السردين، والتونة، والسمك القاروص، والمرجان، ومع ذلك لا يتم استغلال هذه الثروة بالشكل الأمثل، وهناك العديد من التحديات التي تواجهها صناعة الصيد البحري في ليبيا، بما في ذلك الحاجة إلى تحديث الأساطيل ومرافق البنية التحتية، والترويج للاستزراع السمكي». (الشريف، ص 17).

2. الموارد البشرية:

«تتوفر في ليبيا ثروة بشرية ممتازة، تتمثل في وجود عدد كبير من السكان في سن العمل، ذوي مستويات تعليمية مرتفعة نسبيًا، فقد بلغ إجمالي عدد السكان في ليبيا عام 2012 حوالي 6,2 مليون نسمة منهم حوالي 4,5 مليون في سن العمل (بين 15–64 عامًا) أي ما يمثل نحو 72٪ من إجمالي السكان، كما تميزت التركيبة السكانية في ليبيا بارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية الأصغر، مما يشير إلى إمكانية استغلال هذه الفئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد». (مجلس التخطيط الوطني 2013، ص31).

1,2 الشباب:

«الشباب يشكلون ثروة بشرية ممتازة في ليبيا، حيث يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي السكان وأن هذه الفئة العمرية تتمتع بالطاقة والحيوية والقدرة على الإبداع والابتكار؛ مما يجعلها قوة دافعة لتنمية الموارد البشرية في البلاد. وأن الاستثمار في الشباب من خلال توفير فرص التعليم والتدريب والتوظيف المناسبة؛ سيكون له انعكاس إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وضرورة إشراك الشباب في عملية صنع القرار وإعطائهم دورًا فاعلاً في مختلف قطاعات المجتمع». (الشريف، ص 87–112).

2,2 المؤهلات العلمية:

«ليبيا تتمتع بموارد بشرية متعلمة وموهوبة حيث تتميز بارتفاع نسبة الخريجين الجامعيين وخاصة في مجالات العلوم والهندسة والطب، مما يشكل قاعدة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن تحدي الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لا يزال قائما؛ مما يتطلب مزيدا من الجهود لتطوير المناهج الدراسية وبرامج التدريب؛ لضمان توفير القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، التي تحتاجها المؤسسات الحكومية والخاصة». (الشريف، 2018، ص 45).

3. الموارد الاقتصادية الأخرى:

إن ليبيا بجانب ثرواتها النفطية الهائلة تتمتع بالعديد من الموارد الاقتصادية الأخرى، التي تشكل أهمية كبيرة للاقتصاد الليبي، وأن أبرز هذه الموارد ما يلي:

1,3 الموقع الجغرافي الاستراتيجي:

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والذي يربط بين أوروبا وإفريقيا وآسيا؛ مما يجعلها بوابة طبيعية للتجارة والاستثمار بين هذه القارات، هذا الموقع الفريد أهله ليكون مركزًا لوجستيًا وتجاريًا مهمًا، يستقطب الشركات والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، ويوفر فرصاً اقتصادية واعدة في مجالات التجارة والنقل والسياحة.

2,3 التنوع الاقتصادي:

على الرغم من الاعتماد الكبير على قطاع النفط إلا أن ليبيا تتمتع بتنوع اقتصادي نسبي، حيث تساهم قطاعات أخرى مثل: الزراعة، والصناعة، والتعدين، والسياحة، في الناتج المحلي الإجمالي، هذا التنوع يمثل فرصا واعدة للاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية؛ مما يعزز مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف، مثل: الاستثمار في قطاع الزراعة وما تمتلكه ليبيا من موارد زراعية واسعة، وكذلك في قطاع الصناعة وما تمتلكه ليبيا من قاعدة صناعية متنوعة، تشمل: صناعات البتروكيماويات، والأسمدة، والحديد، والاسمنت، وقطاع التعدين وموارده المتنوعة، وفرص الاستكشاف والاستخراج، وقطاع السياحة وما تتمتع به ليبيا من مناظر طبيعية وآثار تاريخية متنوعة، إن هذه الأمثلة تبرز بعضًا من الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في ليبيا؛ مما يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة مرونة الاقتصاد.

3,3 الفرص الاستثمارية:

توفر ليبيا العديد من الفرص الاستثمارية الجاذبة في مختلف القطاعات؛ نظرًا لوفرة الموارد الطبيعية، والثروات المعدنية، وتنوع الإمكانات الاقتصادية، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية، والقوى العاملة المؤهلة، كما تتيح التشريعات الاستثمارية المحفزة للمستثمرين الأجانب فرصًا واسعة للاستثمار في مختلف المجالات، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية، والتشريعات الداعمة للاستثمار، تتوفر في ليبيا فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات، وبالتالي فإن امتلاك ليبيا لهذه الموارد الاقتصادية المتنوعة، بالإضافة إلى ثرواتها النفطية، يجعلها وجهة اقتصادية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وفرصة واعدة لتنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المحور الثاني: تأثير الأحداث السياسية والأمنية على مقومات الاقتصاد الليبي:

«منذ عام 2011 تأثرت الدولة الليبية بشكل كبير بالتغيرات التي حصلت، فبسقوط نظام القذافي وجدت الدولة الليبية نفسها أمام تحديات كبيرة ويومية، شملت تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية، فقد تم إيقاف تصدير النفط في عام 2013 من قبل رئيس حرس المنشآت؛ مما انعكس على تمويل الميزانيات العامة للدولة، والتي أصبحت تمول بالعجز الذي وصلت نسبته إلى 6 في المائة مقارنة بعام 2010 ، وازدادت التحديات صعوبة بعد انتخابات مجلس النواب، والتي لم يعترف بنتائجها بعض أعضاء المجلس الوطني، الأمر الذي تفاقم إلى تشكيل حكومات متناظرة في كل طرابلس والبيضاء، ومن ثم استمر الانقسام ليطال أغلب مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، ونجت من ذلك، جزئيا المؤسسات القضائية إلا أنها تأثرت في أداء أعمالها، وقد أدى هذا الانقسام إلى صرف مبالغ كبيرة أغلبها على المرتبات والأجور والنفقات التسييرية، في حين أن بنود التنمية في الميزانيات المتعاقبة لم تتعد نسبتها 7,5 في المائة لدى كل الحكومات». (الحاسي، 2020).

1. الأحداث السياسية والأمنية بعد 2011:

بعد سقوط النظام السابق في 2011 تعرض الاقتصاد الليبي لعدة صدمات أثرت على مقوماته الأساسية من أبرز هذه الأحداث:

1. إيقاف تصدير النفط في عام 2013 من قبل رئيس حرس المنشآت: هذه الخطوة أدت إلى انخفاض حاد في إيرادات الدولة من النفط؛ مما انعكس على تمويل الميزانية العامة للدولة، والتي أصبحت تعاني من عجز كبير، بسبب الاعتصامات والاحتجاجات من

قبل عمال الموانئ النفطية التي قادت إلى إيقاف تصدير النفط، وتأثير هذا الإيقاف على مختلف القطاعات الاقتصادية في ليبيا التي تعتمد على إيرادات النفط، وكذلك كيف أدى هذا الإيقاف إلى تفاقم الأزمة المالية للدولة، وعجز الميزانية العامة.

2. الانقسام السياسي واستمرار الصراع بين الحكومات المتنافسة في طرابلس والبيضاء: هذا الانقسام طال أغلب مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، وأثر على أداء المؤسسات الحكومية والخدمات العامة، وكيف انعكس هذا الانقسام على مختلف مؤسسات الدولة، مثل: الجيش، والشرطة، والخدمات العامة، وزاد من وتيرة الصراعات والتوترات بين هاتين الحكومتين، وكيف أضرت باستقرار البلاد.

3.الاضطرابات الأمنية والصراعات المسلحة: استمرار الاقتتال والصراعات المسلحة بين مختلف الجماعات والميليشيات في مختلف مناطق ليبيا؛ أدى إلى تدمير البنية التحتية وتأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي والاستثمارات وانعدام الأمن؛ مما أثر سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثمارات، وكذلك الآثار الاجتماعية والإنسانية للصراعات المسلحة على السكان المدنيين.

2. انعكاسات الأحداث السياسية والأمنية على الاقتصاد الليبي:

نتيجة للأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 كان لذلك انعكاسات واضحة على الاقتصاد الليبي أبرزها:

1.ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة: إلى أن وصلت نسبة العجز إلى 6٪ مقارنة بعام 2010 نتيجة انخفاض إيرادات النفط، وزيادة الإنفاق على المرتبات والنفقات التشغيلية، وتراجع إيرادات النفط؛ بسبب انخفاض إنتاج النفط وصادراته في ظل الاشتباكات المسلحة والاعتداءات على المنشآت النفطية، وأيضا ارتفاع الإنفاق على المرتبات والنفقات التشغيلية إلى زيادة العجز.

2.تراجع حجم الاستثمارات والنشاط الاقتصادي: بسبب الاضطرابات الأمنية والصراعات المسلحة التي أدت إلى تدمير البنية التحتية وانعدام الأمن، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة هذه الصراعات المسلحة، كتدمير المرافق الحيوية، والمنشآت الصناعية، وهجرة رؤوس الأموال والكفاءات من ليبيا؛ بسبب انعدام الأمن.

3.انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتنمية: حيث لم تتعد نسبة الإنفاق على التنمية في الموازنات المتعاقبة 7,5٪ فقط، ومن أسباب تراجع الإنفاق على التنمية هي الأولوية الممنوحة للإنفاق على الأمن والدفاع، وكذلك بعض المشاريع التنموية

المتعطلة؛ بسبب الأوضاع السياسية والأمنية.

4. تردي مستوى الخدمات العامة والبنية التحتية: نتيجة الانقسام السياسي، وتعطل أداء المؤسسات الحكومية، وتأثر الخدمات الحيوية، كالكهرباء، والماء، والصحة، والتعليم؛ بسبب الانقسام السياسي وتعطل المؤسسات، وتدهور البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات وغيرها.

بشكل عام فإن الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 قد ألقت بظلالها الثقيلة على الاقتصاد الليبي؛ وأدت إلى تراجع مقوماته الأساسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

المبحث الثاني: محاصصة القرار الاقتصادي في ليبيا

يُعد تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي مجموعات محددة دون غيرها، من أبرز التحديات التي واجهت التنمية الاقتصادية في ليبيا أثناء فترة القرن الحادي والعشرين، فقد شكّلت المحاصصة والتجاذبات السياسية بين مختلف المناطق والأطراف بؤرة الصراع الذي طال القرار الاقتصادي، وأثر بشكل كبير على فعالية السياسات الاقتصادية وجهود الإصلاح، وأن محاصصة القرار الاقتصادي في ليبيا يبقى أحد أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي المنشود؛ مما يتطلب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح البنية المؤسسية، والقضاء على مظاهر الانقسام والتفرقة السياسية.

المحور الأول: دور الهيمنة والتنافس للمناطق الليبية في صناعة القرار الاقتصادي قبل 2011:

شهدت ليبيا قبل عام 2011 هيمنة المصالح الجهوية والقبلية على صنع القرار الاقتصادي، حيث كانت السياسات والتوجهات الاقتصادية في البلاد تعكس بشكل كبير مصالح المناطق المختلفة، وتوازن القوى السياسية بينها، فقد كانت المناطق (الغربية والشرقية والجنوبية) تتنافس على الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد والاستثمارات الحكومية، بما يعزز مكانتها السياسية والاقتصادية، وكان هذا التنافس يؤثر على توجيه الاستثمارات العامة وتوزيع المشاريع الاقتصادية والخدمات الأساسية، بما يخدم المصالح السياسية لمختلف الأطراف، ودون الالتزام بمبادئ العدالة والتوازن الإقليمي، كما أن نفوذ المصالح القبلية والعائلية كان له دور كبير في التأثير على عملية صنع القرار الاقتصادي، حيث كانت تلك المصالح تسعى لتعزيز مكانتها من خلال الحصول على حصص مفضلة من الموارد والامتيازات.

قبل عام 2011 كانت السياسات الاقتصادية في ليبيا تعكس بشكل كبير المصالح الجهوية والقبلية، حيث تنافست المناطق الغربية والشرقية والجنوبية على الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد والاستثمارات الحكومية، هذا التنافس الإقليمي كان له تأثير كبير على توجيه الاستثمارات العامة، وتوزيع المشاريع الاقتصادية والخدمات الأساسية، بما يخدم المصالح السياسية لمختلف الأطراف، وليس على أساس مبادئ العدالة والتوازن الإقليمي.

1. المنطقة الغربية:

«كانت المنطقة الغربية خاصة مدينة طرابلس تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبير قبل عام 2011، فقد كانت طرابلس المركز السياسي والإداري للبلاد، وكانت المؤسسات الحكومية والقرارات الاقتصادية الرئيسية تُتخذ فيها، كما كان لسكان طرابلس والمناطق المحيطة بها دور كبير في الهياكل السياسية والاقتصادية للدولة، وفي هذا السياق سعت المنطقة الغربية إلى الهيمنة على صناعة القرار الاقتصادي، من خلال الحصول على حصص كبيرة من الاستثمارات العامة والمشاريع الاقتصادية الكبرى». (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2021 ص 15).

من هنا جاء توضيح الدور السياسي والاقتصادي البارز للمنطقة الغربية في ليبيا، وكيف كانت تسعى إلى السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي من خلال الحصول على المشاريع والاستثمارات الكبرى، وكيف كانت المنطقة الغربية وخاصة مدينة طرابلس تتمتع بنفوذ كبير في الدولة قبل عام 2011.

2. المنطقة الشرقية:

«على الجانب الآخر كانت المنطقة الشرقية، وخاصة مدينة بنغازي تسعى لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في مواجهة هيمنة المناطق الغربية على البلاد، وقد كان للمنطقة الشرقية دور مركزي في قطاع النفط والغاز؛ مما دفعها للمطالبة بالحصول على حصة أكبر من الاستثمارات الحكومية والمشاريع التنموية؛ لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية». (الشريف، 2017 ص 85).

لذلك تسعى المنطقة الشرقية لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في مواجهة هيمنة المناطق الغربية على البلاد، وهذا يؤكد وجود صراع بين مختلف المناطق الليبية على توزيع السلطة والموارد، مما يتبين دور المنطقة الشرقية في قطاع النفط والغاز، وأن للمنطقة الشرقية دوراً مركزياً في قطاع النفط والغاز، ويدفعها للمطالبة بنصيب أكبر من الاستثمارات الحكومية والمشاريع التنموية، من هنا تبرز أهمية هذا القطاع

الحيوي في الصراع بين المناطق، كما تسعى المنطقة الشرقية إلى الاهتمام بالمطالب المالية والتنموية لها؛ وهدفها تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية، وتوضيح الأهمية التي توليها المنطقة لهذا الجانب في إطار الصراع الداخلي، كذلك التركيز على مدينة بنغازي، وأنها هي البؤرة الرئيسية لهذه الطموحات، وهذا يعكس الدور المحوري لهذه المدينة في الصراع السياسي والاقتصادي.

بشكل عام يبين هذا التحليل على الطبيعة التنافسية للعلاقات بين المناطق الليبية، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الاقتصادية الحيوية والتأثير السياسي، وهذا الواقع يمثل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار في ليبيا.

3. المنطقة الجنوبية:

«إن المنطقة الجنوبية في ليبيا وخاصة المناطق الصحراوية، كانت تشعر بالإهمال والتهميش مقارنة بالمناطق الشمالية، رغم أهمية هذه المنطقة لاحتوائها على موارد طبيعية مهمة، وبالتالي سعت المنطقة الجنوبية للتأثير على صناعة القرار الاقتصادي؛ لضمان حصتها العادلة من الاستثمارات والمشاريع الحكومية». (سعيد، ص 42).

شعور المناطق الجنوبية في ليبيا بالتهميش مقارنة بالمناطق الشمالية ينشأ من عدم تخصيص حصة عادلة من الاستثمارات والمشاريع الحكومية، باعتبار المناطق الجنوبية تحتوي على موارد طبيعية هامة، تشمل النفط والغاز والمعادن وغيرها؛ لذلك سعت هذه المناطق للتأثير على صناعة القرار الاقتصادي في ليبيا؛ لضمان الحصول على الحقوق العادلة في المشاريع والاستثمارات، وأن استمرار إهمال المناطق الجنوبية وعدم إشراكها بشكل عادل في التنمية، قد يؤدي إلى تفاقم الشعور بالاستياء والغضب في تلك المناطق، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى توترات سياسية واجتماعية، وحتى نزاعات مسلحة بين المناطق الشمالية والجنوبية؛ لذلك يجب أن تتبنى الحكومات الليبية سياسات تنموية متوازنة، تعمل على تطوير المناطق الجنوبية، وضمان حصولها على حقها العادل في الاستثمارات والمشاريع الحكومية، هذا من شأنه أن يعزز الاستقرار والتماسك الوطني في ليبيا.

بشكل عام كان التنافس بين هذه المناطق يؤثر كثيرا على واقع الإهمال والتهميش الذي عانت منه المناطق الجنوبية في ليبيا، والحاجة إلى معالجة هذا الخلل من خلال سياسات تنموية عادلة وشاملة، وتوجيه الاستثمارات العامة والمشاريع الاقتصادية والخدمات الأساسية بما يخدم المصالح السياسية والقبلية لمختلف الأطراف، بدلاً من المصلحة الوطنية.

المحور الثاني: استمرارية محاصصة القرار الاقتصادي في ليبيا بعد 2011:

بعد أحداث عام 2011 لم تتمكن ليبيا من تجاوز مشكلة المحاصصة السياسية والاقتصادية، فقد استمرت التجاذبات بين مختلف الأطراف السياسية والعسكرية في التأثير على القرارات الاقتصادية؛ مما أفقد السياسات الاقتصادية أي توجه استراتيجي، وحدّ من فرص إنجاح الإصلاحات الاقتصادية، وكان لنفوذ المليشيات المسلحة ودوائر النفوذ السياسي المختلفة تأثير كبير على توجيه الإنفاق الحكومي، وتخصيص الموارد بما يخدم مصالحها الحزبية والجهوية، كما أدت الصراعات بين مختلف الحكومات المتعاقبة في البلاد إلى إضعاف المؤسسات الاقتصادية المركزية، وتفتيت السياسات الاقتصادية؛ الأمر الذي حال دون تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة؛ لذلك تبقى محاصصة القرار الاقتصادي في ليبيا إحدى أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي المنشود، مما يتطلب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح البنية المؤسسية والقضاء على مظاهر الانقسام والتفرقة السياسية.

1. المنطقة الغربية:

إن الاستمرارية لمشكلة المحاصصة السياسية والاقتصادية في ليبيا بعد 2011 ظلت تؤثر بشكل كبير على القرارات الاقتصادية في البلاد، وفي هذا السياق يمكن التركيز على واقع المنطقة الغربية في ليبيا، حيث كانت تخضع لمصالح وتوجهات جهوية وحزبية بعيدة عن البرامج الإصلاحية الشاملة، بالتالي ظلت محاصصة القرار الاقتصادي في المنطقة الغربية كما في باقي أنحاء ليبيا إحدى أبرز العقبات، التي حالت دون تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي المنشود.

«يشير التقرير الصادر حول الاقتصاد الليبي عن البنك الدولي في عام 2021 إلى أنه: في المنطقة الغربية من ليبيا استمرت المجموعات المسلحة والشبكات السياسية في السيطرة على مصادر الإيرادات والنفقات الحكومية؛ مما أفقد السياسات الاقتصادية أي توجه استراتيجي، فقد كان لنفوذ المليشيات المسلحة ودوائر النفوذ السياسي المختلفة تأثير كبير على توجيه الإنفاق الحكومي، وتخصيص الموارد بما يخدم مصالحها الحزبية والجهوية». (البنك الدولي، 2021 ص 11).

2. المنطقة الشرقية:

إن الواقع السياسي والأمني المضطرب في المنطقة الشرقية بعد 2011 أدى إلى تفكيك

البنية الاقتصادية المؤسسية، فقد تفتتت السياسات الاقتصادية، وبرزت هيمنة المليشيات المسلحة وأتباع السياسيين على صنع القرار الاقتصادي، هذا الوضع حال دون إمكانية تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة في المنطقة الشرقية، فاستمرت ظاهرة محاصصة القرار الاقتصادي بين الأطراف المتنفذة؛ مما أضعف بشكل كبير فرص تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي المنشود في تلك المناطق، إن هذا التفكك المؤسسي والسياسي الذي طال البنية الاقتصادية في المنطقة الشرقية، يعكس مدى تداعيات الصراعات المسلحة والخلافات السياسية على الواقع الاقتصادي، فقد أفقدت هذه التطورات السلبية المنطقة القدرة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة.

«على الرغم من الاستقرار النسبي في المنطقة الشرقية منذ عام 2011، فقد أدت الخلافات السياسية والصراعات المسلحة إلى تفكك المؤسسات الاقتصادية المركزية، وتفتيت السياسات الاقتصادية في هذه المناطق، ولا تزال قبضة المليشيات المسلحة وحلفاء السياسيين على القرارات الاقتصادية قائمة؛ مما حرم المنطقة الشرقية من إمكانية تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة، وبالتالي استمرت محاصصة القرار الاقتصادي في المنطقة الشرقية، وأضعفت من فرص تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي المنشود». (البنك الدولي، 2020).

3. المنطقة الجنوبية:

واجهت المنطقة الجنوبية في ليبيا بعد 2011 العديد من التحديات المعقدة والمترابطة على الصعيد الأمني، حيث تنتشر في هذه المنطقة مجموعات مسلحة متنافسة على السيطرة على الموارد الطبيعية والطرق التجارية؛ مما أدى إلى انتشار الفوضى والانعدام الأمني وعدم الاستقرار في المنطقة، وهذا الوضع الأمني المتردي ينعكس سلباً على الجهود التنموية في المنطقة الجنوبية، فمن الناحية التنموية تعاني المنطقة الجنوبية من تردي الخدمات الأساسية كالبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتعود هذه المشاكل التنموية إلى الإهمال التاريخي الذي طال المنطقة الجنوبية خلال العقود الماضية، وقد تفاقمت هذه التحديات التنموية في ظل الانقسام السياسي، والصراع المسلح الدائر على الصعيد الوطني في ليبيا.

«تواجه المنطقة الجنوبية في ليبيا تحديات أمنية وتنموية متشابكة، فعلى الصعيد الأمني تنتشر في هذه المنطقة مجموعات مسلحة متنافسة على السيطرة على الموارد والطرق التجارية؛ مما أدى إلى انتشار الفوضى واللاأمن وعدم الاستقرار، وعلى

الصعيد التنموي تعاني المنطقة الجنوبية من تردي الخدمات الأساسية، وضعف البنية التحتية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر؛ نتيجة الإهمال التاريخي الذي طالها خلال العقود الماضية، وتفاقم هذه التحديات في ظل الانقسام السياسي والصراع المسلح الدائر في البلاد». (أحمد محمود، 2018 ص 75).

إن تداخل التحديات الأمنية والتنموية في المنطقة الجنوبية؛ أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان هناك، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً لتأمين الاستقرار والأمن، وتنفيذ برامج تنموية شاملة لهذه المنطقة المهمشة تاريخياً، وفي ظل الانقسام السياسي وغياب الإرادة للإصلاح، ستظل المنطقة الجنوبية تواجه تحديات كبيرة على طريق تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية الليبية (التوجهات -التحديات)

هذا المبحث يتناول التوجهات والتحديات التي شهدتها السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين، ويستعرض السمات والمقومات الأساسية للاقتصاد الليبي في فترة حكم نظام القذافي قبل عام 2011، التي كانت تتسم بهيمنة قطاع النفط والمحروقات على الاقتصاد الوطني، كما يحلل كيفية تأثير الأحداث السياسية والأمنية في هذه الفترة على صناعة القرار الاقتصادي، والذي كان يتأثر بشكل كبير بالمحاصصة بين مختلف المناطق والمصالح السياسية في البلاد، وينظر في النتائج المترتبة على هذه الديناميكية، والتي أدت إلى التركيز على قطاعات محددة كالنفط وهيمنة القطاع العام؛ مما أسهم في حدوث توزيع غير عادل للفرص والثروة الاقتصادية، ويتناول التحديات والعقبات التي واجهت جهود الإصلاح والتحول الاقتصادي في ليبيا، بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد في2011، وعلى الرغم من التغييرات السياسية إلا أن ديناميكية المحاصصة بين المناطق والمصالح السياسية استمرت في التأثير على صناعة القرار الاقتصادي.

المحور الأول: توجهات السياسات الاقتصادية في ليبيا قبل 2011:

هذا المطلب يتناول تحليل السياسات الاقتصادية في ليبيا قبل عام 2011 خلال فترة حكم نظام القذافي حيث سيتم التركيز على المقومات الأساسية للاقتصاد الليبي في هذه الفترة والتي كانت تهيمن عليها صناعة النفط والمحروقات، كما سيتم استعراض كيفية تأثر هذه المقومات بالأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد خلال القرن الواحد والعشرين قبل 2011، ومن المهم التطرق إلى كيفية تأثر صناعة

القرار الاقتصادي بالمحاصصة بين مختلف المناطق والمصالح السياسية في ليبيا في هذه الفترة، حيث كان التركيز على قطاعات محددة كالنفط وهيمنة القطاع العام نتيجة لهذه الديناميكية السياسية والمحاصصة، وهذا أدى في النهاية إلى توزيع غير عادل للفرص والثروة على حساب المناطق الهامشية.

1. التركيز على قطاع النفط والغاز وهيمنة القطاع العام:

«كان قطاع النفط والغاز يهيمن على الاقتصاد الليبي قبل عام 2011 حيث شكل هذا القطاع نحو 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90٪ من إيرادات الحكومة والصادرات، وقد كان النفط والغاز المورد الرئيسي للدخل الحكومي والإنفاق العام؛ مما أدى إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتهميش القطاع الخاص، وتركزت الإيرادات الحكومية والإنفاق في المناطق الرئيسية التي كان النفط والغاز ينتج منها؛ مما عمق التفاوت الإقليمي في التنمية، واستفحال الشعور بالإقصاء لدى المناطق الأخرى». (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 11).

إن هيمنة قطاع النفط والغاز على الاقتصاد الليبي قبل عام 2011، يُعد أمرًا شائعًا في البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل هذا القطاع المصدر الرئيسي للدخل الحكومي والصادرات، وهذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز جعل الاقتصاد الليبي شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ مما يجعله عُرضة لتقلبات كبيرة في الإيرادات الحكومية والإنفاق العام.

جاءت هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الليبي؛ بسبب تركز الإيرادات الحكومية والإنفاق العام في المناطق الكبيرة والرئيسية المنتجة للنفط والغاز، وأدى إلى إهمال التنمية في المناطق الأخرى، وعمّق التفاوت الإقليمي في التنمية، وأن التركيز على هذه المناطق فقط في توزيع الإيرادات الحكومية والإنفاق العام؛ أدى إلى شعور المناطق الأخرى بالإقصاء والتهميش، مما ساهم في تعميق التوترات في ليبيا. هذا الشعور بالتهميش كان أحد العوامل التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والصراعات المسلحة في ليبيا بعد عام 2011، وكذلك تهميش القطاع الخاص حال دون تنمية قطاعات اقتصادية متنوعة، واعتماد الاقتصاد على قطاع واحد هشّ وهو (النفط والغاز).

2. التوزيع غير العادل للثروة والفرص الاقتصادية:

«على الرغم من وفرة الموارد المالية والاحتياطيات النفطية في ليبيا، إلا أن التوزيع غير العادل للثروة والفرص الاقتصادية كان سمة بارزة خلال فترة حكم القذافي،

فقد تركزت الاستثمارات والمشاريع التنموية في المناطق الغربية والساحلية، في حين هُمِّشت المناطق الداخلية والجنوبية؛ ما أدى إلى تفاوت كبير في مستويات المعيشة والتنمية بين مختلف أنحاء البلاد، هذا التوزيع غير المتكافئ للثروة والفرص كان نتيجة لسياسات التمييز الجغرافي، وتفضيل بعض المناطق على حساب أخرى، إلى جانب هيمنة القطاع العام والمحسوبية السياسية على صناعة القرار الاقتصادي في البلاد». (إيمان شريف، 2016).

إن هذا التوزيع غير العادل للثروة كان نتيجة لسياسات التمييز الجغرافي، وتفضيل بعض المناطق على حساب أخرى، إلى جانب هيمنة القطاع العام والمحسوبية السياسية على صناعة القرار الاقتصادي، مثال ذلك ما حصل في المنطقة الغربية وطرابلس تحديدا، والمناطق الساحلية الغربية، حيث شهدت تركزًا كبيرًا للاستثمارات الحكومية ومشروعات التنمية؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات المعيشة والنمو في تلك المناطق، وفي المقابل شهدت المناطق الجنوبية والدواخل مثل: مناطق الوسطى، وسبها، إهمالاً واضحًا في التنمية والاستثمارات؛ مما أدى إلى تراجع مستويات المعيشة والخدمات الأساسية في تلك المناطق، هذا التوزيع غير العادل للثروة والفرص الاقتصادية كان أحد أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد الليبي خلال فترة حكم القذافي، والتي ساهمت في تفاقم الاختلافات والتوترات بين مختلف مناطق البلاد.

المحور الثاني: التحديات التي واجهت الانتقال الاقتصادي في ليبيا بعد 2011:

هذا المطلب يناقش التحديات التي واجهت الانتقال الاقتصادي في ليبيا بعد عام 2011، أي بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد وأطاحت بنظام القذافي، وعلى الرغم من التغييرات السياسية إلا أن ديناميكية المحاصصة بين المناطق والمصالح السياسية استمرت في التأثير على صناعة القرار الاقتصادي؛ مما حال دون إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية في هذه المرحلة، واستمر التركيز على قطاعات محددة كالنفط وهيمنة القطاع العام، مع استمرار التوزيع غير العادل للفرص والثروة، وسيتم مناقشة هذه التحديات التي واجهت الانتقال الاقتصادي في ليبيا بعد 2011 ،وكيف أثّرت على جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وعدالة.

1. استمرار محاصصة القرار الاقتصادي:

على الرغم من التغييرات السياسية في ليبيا بعد عام 2011، إلا أن ديناميكية المحاصصة بين المناطق والمصالح السياسية استمرت في التأثير على صناعة القرار الاقتصادي؛

مما حال دون إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية في هذه المرحلة، هذا يشير إلى أن التوزيع والمحاصصة السياسية للقرارات الاقتصادية بين مختلف المناطق والمصالح في ليبيا كانت أحد أهم العوائق، التي حالت دون إحداث تحولات اقتصادية حقيقية بعد عام 2011، حيث استمرت هذه الديناميكية في التأثير على صناعة القرار الاقتصادي، وإعاقة جهود الإصلاح والتنويع الاقتصادي.

«إن المحاصصة السياسية بين المناطق والمصالح المتنافسة في ليبيا كانت عائقًا أمام الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2011، وأن توزيع الموارد الحكومية والوظائف العامة بين مختلف المناطق الليبية كان يتم وفقًا لاعتبارات سياسية وليس معايير موضوعية؛ مما أعاق الجهود الرامية إلى إصلاح الاقتصاد والحد من الفساد». (Frederic، 2018).

هذه المشكلة الحقيقية والشائعة في الكثير من البلدان التي تعاني من الانقسامات السياسية والمحاصصة، كانت تراعي في توزيع الموارد والاستثمارات والوظائف الحكومية، وهذه بعض الاعتبارات السياسية والمحاصصة في ليبيا بعد 2011:

أ. المحاصصة الجهوية: تم توزيع المناصب والموارد بين مناطق ليبيا المختلفة (طرابلس، بنغازي، سبها، مصراتة، الزاوية، زليتن، إلخ) بطريقة تراعي التوازن السياسي بين هذه المناطق، فقد كانت هناك محاولات لتمثيل مختلف المناطق في المؤسسات الحكومية والوزارات، بغض النظر عن الكفاءة.

ب. المحاصصة القبلية والعشائرية: كان هناك تأثير كبير للانتماءات القبلية والعشائرية في توزيع الوظائف والموارد، فقد تم تعيين أشخاص في مناصب بناءً على انتمائهم لقبائل أو عشائر معينة، بدلاً من الكفاءة والخبرة.

ج. المحسوبية السياسية: تم تعيين أفراد في الوظائف الحكومية بناءً على ولاءاتهم السياسية، وليس على أساس الكفاءة، فقد كان هناك تفضيل لبعض الجماعات السياسية على حساب جماعات أخرى.

د. المحاصصة الأيديولوجية: كانت هناك محاولات لتمثيل مختلف التوجهات الأيديولوجية (إسلامية، قومية، ليبرالية، إلخ) في المؤسسات الحكومية، وقد تم تعيين أشخاص في مناصب بناءً على توجهاتهم الأيديولوجية بدلاً من الكفاءة.

هذه الاعتبارات السياسية والجهوية والعشائرية أعاقت الجهود الرامية إلى إصلاح الاقتصاد، والحد من الفساد في ليبيا بعد 2011، حيث كان التوزيع للموارد والوظائف يتم وفقًا لاعتبارات سياسية بحتة، بدلاً من معايير موضوعية وكفاءة.

المحور الثالث: الصعوبات في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية:

«كانت هناك صعوبات كبيرة في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية في ليبيا بعد عام 2011، حيث استمرت ديناميكية المحاصصة بين المناطق والمصالح السياسية في التأثير على صناعة القرار الاقتصادي؛ مما حال دون إجراء إصلاحات جوهرية، واستمر التركيز على قطاعات محددة كالنفط، مع هيمنة القطاع العام واستمرار التوزيع غير العادل للفرص والثروة». (البنك الدولي، 2021، ص 15).

إن الصعوبات في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية في ليبيا بعد عام 2011، تعكس بعض التحديات الجوهرية التي واجهت هذا البلد خلال هذه المرحلة الانتقالية، وهذه الصعوبات تتمثل فيما يلي:

1. ديناميكية المحاصصة بين المناطق والمصالح السياسية: يعكس هذا التحدي استمرار الانقسامات الجغرافية والقبلية في المجتمع الليبي، التي أعاقت عملية صنع القرار الاقتصادي الموحد والشامل، حيث يمكن تفسير هذه الديناميكية في ضوء نظريات الصراع الاجتماعي، حين تتصارع المجموعات المختلفة على السلطة والموارد بطريقة تضر بالمصلحة العامة، وهذا الواقع ينطوي على مشكلة (الحالة الطبيعية) للمجتمع الليبي وفق فلسفة توماس هوبز التي ذكرها في كتابه ليفياثان، حيث يسود (حرب الكل ضد الكل) بين الأطراف المختلفة.

2. هيمنة القطاع العام واستمرار التوزيع غير العادل للفرص والثروة: تعكس هذه الظاهرة الاستمرار في نمط الاقتصاد الريعي المعتمد على القطاع العام والمحسوبية، والذي يؤدي إلى عدم المساواة وتركز الثروة في أيدي نخبة محدودة، ويمكن تفسير هذا الواقع في ضوء نظريات العدالة التوزيعية لفلاسفة مثل: جون رولز، والتي تؤكد على ضرورة توزيع الثروة والفرص بطريقة عادلة تحقق المساواة في المجتمع، هذا الواقع ينطوي على مشكلة (الأخلاق الاقتصادية) وفق فلسفة آدم سميث، والتي تؤكد على ضرورة تحرير السوق من القيود والمحسوبية؛ للوصول إلى توزيع عادل للثروة.

3. التركيز المستمر على قطاع النفط مع هيمنة القطاع العام: يعكس هذا التحدي استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر واحد للدخل (النفط)؛ مما يحد من التنويع الاقتصادي، وتنمية القطاعات الأخرى، ويمكن تفسير هذا الواقع في ضوء نظريات التنمية الاقتصادية لفلاسفة مثل: آمارتيا سن، والتي تؤكد على ضرورة التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات الإنتاجية المختلفة، هذا الواقع ينطوي على مشكلة (الاقتصاد السياسي للتنمية) وفق فلسفة المدرسة النقدية، والتي تؤكد على

ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحرير القطاعات الإنتاجية من هيمنة القطاع العام.

في مجمل الأمر تعكس الصعوبات في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية في ليبيا بعد 2011 تحديات جوهرية، تتعلق بالانقسامات السياسية والاجتماعية وهيمنة النمط الاقتصادي الريعي والقطاع العام، وتتطلب مواجهة هذه التحديات تبني مقاربات سياسية–اقتصادية – علمية، تؤكد على ضرورة بناء مؤسسات قوية وتعزيز المساواة والعدالة التوزيعية وتنويع الاقتصاد واستقلاليته عن الريع النفطي.

المبحث الرابع: مقترح تطوير السياسات الاقتصادية في ليبيا الجديدة

يقدم هذا المبحث رؤية متكاملة للإصلاح الاقتصادي في ليبيا مع التركيز على ثلاث ركائز أساسية: تعزيز المقومات الاقتصادية المهملة، وإصلاح نظام الموازنات، وتبني سياسات اقتصادية حديثة، من هذا التحول يقترح إنشاء المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية كآلية مؤسسية، تدمج بين الحوكمة الرشيدة والتقنيات الحديثة، كما يستجيب المقترح للتحديات الملحة التي تواجه الاقتصاد الليبي، خاصة الاعتماد المفرط على النفط وعدم عدالة توزيع الثروة، ويأخذ في الاعتبار متطلبات التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، مع التركيز على تمكين الشباب والمرأة في عملية صنع القرار الاقتصادي.

المحور الأول: المقومات الاقتصادية:

تستند التنمية الاقتصادية في ليبيا إلى مقومات أساسية تشمل: الموارد الطبيعية والبنية التحتية والكفاءات البشرية، حيث يشكل النفط والغاز الركيزة الرئيسية للاقتصاد الوطني، تبرز الحاجة الملحة لتنويع هذه المقومات وتطويرها لتحقيق نمو مستدام، مع التركيز على تعزيز القطاعات غير النفطية وخلق فرص عمل جديدة.

1. تعريف المقومات:

المقومات الاقتصادية هي الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، وتشمل: الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والقوى العاملة، والتنوع الاقتصادي، في حالة ليبيا يمثل النفط والغاز العناصر الرئيسية للمقومات.

2. أهمية المقومات:

. مصادر الدخل: تعتبر إيرادات النفط والغاز العصب الرئيسي للاقتصاد الليبي، حيث تمثل النسبة الأكبر من الدخل الحكومي.

. تطوير القطاعات الأخرى: يتوجب الاستثمار في تطوير القطاعات غير النفطية، مثل: الزراعة، والسياحة، والتجارة؛ لتعزيز التنوع الاقتصادي.

. التوظيف: الاستثمار في المقومات الاقتصادية يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل وتقليل البطالة.

3. استكشاف وتطوير المقومات:

. إجراء دراسات شاملة لتحديد وتحليل كل المقومات الاقتصادية المتاحة.

. تنفيذ استثمارات استراتيجية في مجالات مثل: التعليم، والفنون، والصناعات الحرفية؛ لتعزيز التنوع الاقتصادي.

. الاستفادة من الخبرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في المجالات ذات العائد المرتفع.

المحور الثاني: الموازنات:

تعتبر الموازنات أداة تخطيطية وإدارية تستخدمها الحكومات والمؤسسات لتقدير الإيرادات والمصروفات على مدى فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنوية، وفي سياق الاقتصاد الليبي تعكس الموازنات الحكومية السياسات الاقتصادية، وتوجهات الدولة تجاه التنمية والاستثمار والخدمات العامة، وتساعد الموازنات في تحقيق التوازن المالي، وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية.

1. إنشاء المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية:

إن إنشاء المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية، يعد خطوة استراتيجية نحو تعزيز الفعالية المالية، وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، ويأتي هذا المركز كضرورة ملحة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد؛ مما يستدعي وجود جهة متخصصة ذات كفاءة قادرة على إدارة الموازنات العامة بفاعلية وشفافية، ومن خلال هذه المبادرة يمكن لليبيا أن تستفيد من تحسين آليات التخطيط المالي، الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

أ. التأسيس: لإنشاء المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية يجب اتخاذ خطوات رئيسية تشمل:

1. التشريع: إصدار قانون تأسيسي يضمن استقلالية المركز من قبل السلطة التشريعية، ويحدد الإطار القانوني للمركز وأهدافه وصلاحياته، ويجب أن ينص

القانون على الهيكل التنظيمي للمركز وطريقة عمله.

2. تخصيص المقر: اختيار مدينة كبرى كمقر للمركز مثل: العاصمة أو بالقرب منها؛ لضمان التواصل الفعال مع الجهات الحكومية والبرلمانية مع فروع إقليمية.

3. التوظيف: تعيين كوادر متخصصة في الاقتصاد الرقمي وإعداد الموازنات.

4. التمويل: تحديد مصادر التمويل للمركز من الميزانية العامة للدولة؛ لضمان الاستقلالية.

5. وحدة التحول الرقمي: تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الاقتصادية، ومنصة رقمية موحدة لإدارة الموازنات.

6. نظام الرقابة بالبلوك تشين: تسجيل جميع المعاملات المالية بسلسلة الكتل، وضمان الشفافية والمساءلة.

7. وحدة الاقتصاد الأخضر: متابعة مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير معايير الاستدامة.

ب. مكونات الهيكل: يتكون الهيكل التنظيمي للمركز من الأقسام التالية:

. الإدارة العليا: تشمل مدير المركز ونائبه وفريق استشاري.

. قسم التحليل الاقتصادي: مختص بتجميع وتحليل البيانات الاقتصادية.

. قسم الموازنات: مسؤول عن إعداد الموازنات والتوقعات المالية.

. قسم المتابعة والتقييم: متابعة تنفيذ الموازنات وتقييم نتائج السياسات المالية.

. قسم العلاقات العامة والتواصل: مسؤول عن نشر المعلومات والتقارير والتواصل مع وسائل الإعلام والجهات المعنية.

ج. الأهداف: يمكن تحديد أهداف المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية كالتالي:

. تحسين جودة الموازنات: العمل على إعداد موازنات دقيقة تعتمد على بيانات وإحصائيات موثوقة.

. تعزيز الشفافية: ضمان أن تكون المعلومات المتعلقة بالموازنة متاحة للجمهور ولصانعي القرار.

. توجيه السياسات الاقتصادية: دعم الحكومة في تحديد أولويات الإنفاق وفقًا للأهداف التنموية.

. تحفيز الحوار حول الموازنة: توفير منصة للنقاش والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول القضايا المالية.

د. المهام: من المهام الرئيسية للمركز:

. إعداد وتقديم مقترحات الموازنات إلى الحكومة.

. إجراء الدراسات والبحوث التي تدعم عملية التخطيط المالي.

. تقديم استشارات وموارد حول السياسات المالية العامة.

. تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية حول إعداد الموازنات وإدارتها.

. تقييم أثر السياسات والإجراءات المالية.

ر. التبعية: إن تبعية المركز للسلطة التشريعية قد تكون الأفضل، حيث سيمكن ذلك من تعزيز استقلاليته وشفافيته كما سيتيح له العودة إلى السلطة التشريعية للحصول على الدعم والمراجعة، ومع ذلك يمكن أيضًا أن تكون له علاقة تعاون وثيقة مع السلطة التنفيذية لتحقيق الأهداف المشتركة، وتسهيل تطبيق السياسات المالية المقررة.

باختصار إن وجود مركز مخصص للحوكمة الاقتصادية الذكية في ليبيا، يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة.

ز. إيجابيات المركز ومنافعه المستقبلية:

. تحسين كفاءة الإنفاق العام: من خلال موازنات دقيقة وموثوقة؛ سيؤدي ذلك إلى استخدام أفضل للموارد المالية للدولة.

. تعزيز الشفافية والمساءلة: سيعمل المركز على توفير معلومات دقيقة للجمهور مما يزيد من الثقة في المؤسسات الحكومية.

. تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني: يتمكن المركز من تحفيز الحوار البناء مع جميع المعنيين؛ مما يدعم نتائج السياسات المالية.

. إعداد الكوادر الشابة: من خلال التدريب وورش العمل، يمكن أن يساهم المركز في بناء جيل جديد من الاقتصاديين القادرين على إدارة المتغيرات.

. تحقيق الأهداف التنموية المستدامة: عبر توجيه السياسات نحو أولويات تنموية؛ مما يسهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

. استقطاب خبرات وشهادات دولية: من خلال الشراكات مع منظمات دولية متخصصة؛ مما يعزز تجارب المركز ويتبنى أفضل الممارسات العالمية.

يُعتبر المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية بمثابة الأساس لنظام مالي سليم؛ يساعد ليبيا في تجاوز التحديات الاقتصادية الحالية نحو مستقبل أفضل.

2. بنية الموازنات:

تتكون الموازنات الاقتصادية عادة من عدة مكونات رئيسية، بينما يمكن أن تتباين تفاصيلها من دولة لأخرى، وفي حالة ليبيا يمكن تطوير بنية الموازنة لتشمل:

. الإيرادات: تشمل إيرادات النفط الضرائب، الرسوم، وغيرها من الإيرادات الحكومية.

. المصروفات: تشمل النفقات العامة، مثل: التعليم، الصحة، البنية التحتية، الأمن، والدفاع.

. العجز أو الفائض: الفرق بين الإيرادات والمصروفات، والذي قد يتطلب تمويلاً إضافياً أو تقليص النفقات.

. الخطط الاستثمارية: مخصصات لرصد الاستثمارات المستقبلية في القطاعات المختلفة، مثل: الطاقة، الزراعة، السياحة، وغيرها.

أ. عمل الموازنات:

تلعب الموازنات دوراً مهماً في توجيه السياسة الاقتصادية، وتحديد الأولويات الوطنية، وتشمل أوجه عمل الموازنات:

. تخطيط الأداء الاقتصادي: من خلال تحديد الاتجاهات المستقبلية للإيرادات والمصروفات.

. تحقيق التوازن المالي: العمل على تقليل العجز، أو تحقيق الفائض من خلال ضبط المصروفات وزيادة الإيرادات.

. تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال توجيه الأموال نحو القطاعات ذات الإمكانيات العالية للنمو.

. تقييم الأداء: تمكن الموازنات الحكومة من قياس مدى تحقيق الأهداف المحددة، ومقارنة الأداء الفعلي مع المخطط له.

ب. الاستفادة من الموازنات في الاقتصاد الليبي:

لتحسين السياسات الاقتصادية في ليبيا يمكن الاستفادة من الموازنات من خلال:

. تطوير موازنة شاملة ومتكاملة: تضم كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتعكس احتياجات الشعب الليبي بشكل دقيق.

. توسيع قاعدة الإيرادات: بتعزيز تحصيل الضرائب، وتنويع مصادر الإيرادات، بدلاً من الاعتماد على النفط.

. تعزيز مراقبة الإنفاق: لضمان توجيه الأموال نحو المشاريع التي تعود بالنفع على الاقتصاد وتقليل الهدر.

. تنفيذ موازنات برامجية: ترتكز على تحقيق نتائج معينة بدلاً من التركيز فقط على المصروفات.

. تشجيع مشاركة المجتمع المدني: في عملية إعداد الميزانيات لضمان الشفافية والمساءلة.

تمثل الموازنات أحد الأدوات الأساسية للسيطرة على الاقتصاد وتوجيهه نحو الأهداف التنموية من خلال تحسين بنيتها وعملها، ويمكن أن تلعب دوراً فعالاً في بناء اقتصاد ليبي مستقر، وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

3. السياسات الاقتصادية:

في ظل التطورات الاقتصادية والتحديات العالمية المتسارعة، أصبحت الحاجة ملحة لتبني سياسات اقتصادية حديثة وشاملة في ليبيا؛ من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل الوطني، فبعد اعتماد الاقتصاد الليبي لعقود على النفط كمصدر رئيسي للدخل، أصبح من الضروري البحث عن آليات جديدة لتطوير القطاعات غير النفطية، وتشجيع الابتكار والتنمية التكنولوجية، كما يتطلب الأمر إصلاح النظام المالي، وتعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الموازنة العامة للدولة، وبالتوازي مع ذلك يجب وضع استراتيجيات تنموية إقليمية، تراعي الخصوصيات

والفرص المتاحة في كل منطقة على حدة، وتعمل على بناء القدرات المحلية لتنفيذ مشاريع التنمية.

إن تطبيق هذه السياسات الاقتصادية المتكاملة؛ سيكون له أثر بالغ في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، وسيشكل ذلك أساساً مهماً لبناء اقتصاد ليبي متنوع وقادر على المنافسة على الصعيد الإقليمي والعالمي.

أ. تطوير سياسات التنوع الاقتصادي:

. تعزيز قطاعات غير نفطية: يتطلب الأمر وضع استراتيجيات لدعم القطاعات، مثل: الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية، ويمكن ذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للمستثمرين.

. تحفيز الابتكار والتكنولوجيا: تشجيع الابتكار من خلال استثمار في البحث والتطوير، وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ مما يسهم في خلق بيئة أعمال ديناميكية.

ب. إصلاح النظام المالي:

. تعزيز الشفافية: يجب أن تتبنى السياسات المالية مبدأ الشفافية، من خلال نشر معلومات دقيقة حول الميزانيات العامة وإيرادات النفط.

. تحديث النظام المصرفي: العمل على تحديث وتعزيز النظام المصرفي المحلي؛ ليكون قادرًا على تمويل مشاريع التنمية والاستثمار.

ج. التخطيط الإقليمي:

. استراتيجية تنمية مستدامة: تطوير استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الإقليمية وتعزز من استغلال الموارد المتاحة بصورة متوازنة؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

. تعزيز القدرات المحلية: يجب أن تشمل السياسات الاقتصادية تطوير القدرات المحلية في مجالات التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية.

جدول رقم (2) يوضح أن الموازنات أحد الأدوات الأساسية للسيطرة على الاقتصاد، وتوجيهه نحو الأهداف التنموية، من خلال تحسين مفهومها وبنيتها وعملها والاستفادة منها، ويمكن أن تلعب دوراً فعالاً في بناء الاقتصاد الليبي المستقر، والقادر على مواجهة التحديات المستقبلية، وهذا الجدول يعكس نموذجاً لتطوير السياسات الاقتصادية في ليبيا، ويُنظم العناصر الأساسية المتعلقة بالمقومات والموازنات والسياسات، مع التركيز على أهمية المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية في هذا الإطار، من خلال هذا النموذج يمكن تحسين الشفافية وكفاءة الاستخدام الفعال للموارد، وبالتالي

تعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

جدول رقم (2) مقترح نموذج تطوير السياسات الاقتصادية في ليبيا 2024:

المكونات	المحتوى	التحسينات المقترحة	دور المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية
المقومات			
تعريف المقومات	تشمل الموارد الطبيعية، البنية التحتية، القوى العاملة، والتنوع الاقتصادي، مع التركيز على النفط والغاز.	تنفيذ دراسات شاملة لتحديد الموارد وتنوعها.	تقديم بيانات وتحليلات دقيقة حول الموارد الاقتصادية.
أهمية المقومات	مصادر الدخل – تطوير القطاعات – التوظيف.	تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال استثمارات استراتيجية في القطاعات المختلفة.	إعداد تقارير سنوية حول تأثير المقومات على الإيرادات والمصروفات.
الموازنات			
إنشاء المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية	التشريع – تحديد المقر – التوظيف – التمويل.	إنشاء مركز متخصص لضمان الشفافية والكفاءة في تخطيط الميزانية.	تقديم الدعم الفني والإداري في بناء الكفاءة المالية والإدارية.
مكونات الهيكل	هيكل تنظيمي يتضمن الإدارة المالية، إدارة الموازنات، وإدارة التقارير.	تطوير الهياكل التنظيمية لدعم الرقابة والشفافية.	إعداد هيكل تنظيم إداري فعال يضمن تنظيم الموارد.
السياسات	الاقتصادية		
تطوير سياسات التنوع الاقتصادي	تنويع مصادر الدخل تعزيز القطاعات غير النفطية.	وضع استراتيجيات لتعزيز القطاع الزراعي، السياحي، والصناعي.	تقديم توصيات باعتماد استراتيجيات مبتكرة لدعم التنوع الاقتصادي.
إصلاح النظام المالي	تحسين إدارة الإيرادات والنفقات وتعزيز الشفافية والمساءلة.	إنشاء نظام معلوماتي يعكس الأداء المالي بدقة.	متابعة ورصد الأداء المالي من خلال الموازنات وتقارير الأداء.
التخطيط الإقليمي	تحديد المناطق الاقتصادية الفعالة وأداء استراتيجيات تنموية إقليمية.	تطوير خطط تنموية تتناسب مع كل منطقة بناءً على مقوماتها.	وضع استراتيجيات موازنة تأخذ بعين الاعتبار تنمية الأقاليم المختلفة.

المصدر: اجتهادات الباحث بالاعتماد على مقومات ومحاصصات وسياسات الاقتصاد الليبي في القرن الحادي والعشرين.

تحتاج ليبيا إلى تطوير سياسات اقتصادية فعالة، تستند إلى تحليل شامل لمقومات اقتصادها، مع التركيز على تحقيق التوازن بين المناطق المختلفة، وتعزيز العدالة الاقتصادية. يمكن أن يساهم الفهم العميق للمقومات، وتحليل الاحتياجات الاقتصادية، في صياغة استراتيجيات فاعلة تدعم التنمية المستدامة في البلاد، وأن نجاح هذه السياسات يعتمد على التزام الحكومة والجهات الفاعلة كافة بالمشاركة الفعالة،

والاستجابة للاحتياجات المحلية. إن تعزيز التعليم والتدريب المهني، والاستثمار في التعليم والتدريب؛ يحسن من مهارات القوى العاملة، ويعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد، ومحاربة الفساد، وتنفيذ سياسات صارمة لمكافحة الفساد، ويمكن أن يساهم في تحسين بيئة الأعمال، ويعزز من الثقة في الاقتصاد الوطني، والعمل على الاستقرار السياسي، الذي يجب أن تسعى السياسات الاقتصادية إلى دعم الاستقرار السياسي في البلاد، حيث أن الاستقرار هو أساس التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال هذه الخطوات يمكن لليبيا تعزيز اقتصاداتها، واستغلال مقوماتها بشكل مستدام، يساهم في مستقبل أفضل لمواطنيها.

خاتمة:

شهدت السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين تحديات كبيرة متأثرة بالتحولات السياسية والأمنية في البلاد، وكان الاقتصاد الليبي يتسم بالاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز وهيمنة القطاع العام والتركيز على قطاعات محددة على حساب المناطق الهامشية، كما كان القرار الاقتصادي يخضع للمحاصصة بين مختلف المناطق والمصالح السياسية سواء قبل عام 2011 أو بعده، مما حال دون إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية وأدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي الكلي وتزايد التفاوت في توزيع الثروة والفرص، وبالتالي فإن تجاوز هذه التحديات والمضي قدمًا في إصلاح السياسات الاقتصادية في ليبيا يتطلب إرادة سياسية قوية وحوكمة فعالة تضمن تجاوز المحاصصات وتركيز الجهود على تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين توزيع الفرص والثروة، وتشير التجارب الدولية الناجحة في دول مثل النرويج والإمارات إلى أن تنويع الاقتصاد والاستثمار في التكنولوجيا هما عاملان حاسمان للنجاح، فقد استطاعت النرويج بناء صندوق ثروة سيادي يعد الأكبر عالمياً بينما طورت الإمارات بنية تحتية تكنولوجية متقدمة.

النتائج:

1. اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وتركيز الاستثمارات في قطاعات محددة، والتأثر الكبير للاقتصاد الليبي بالأحداث السياسية والأمنية في القرن الواحد والعشرين.

2. قبل عام 2011 كان القرار الاقتصادي محاصصًا بين مختلف المناطق والمصالح

السياسية، وبعد عام 2011 لم تتغير هذه الديناميكية بشكل جذري؛ مما حال دون إصلاحات اقتصادية حقيقية.

3.التركيز على قطاعات محددة كالنفط وهيمنة القطاع العام قبل عام 2011، وعدم القدرة على إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية بعد عام 2011؛ بسبب استمرار محاصصة القرار الاقتصادي، وتراجع الأداء الاقتصادي الكلي، وزيادة التفاوت في توزيع الثروة والفرص الاقتصادية.

التوصيات:

بناءً على التحليل المفصل لهذه الدراسة، التي شملت السياسات الاقتصادية في ليبيا خلال القرن الحادي والعشرين، انتهى البحث إلى التوصيات التالية؛ لتطوير السياسات الاقتصادية المستقبلية في ليبيا بعد 2011:

1.تبني مقترح نموذج إنشاء المركز الليبي للحوكمة الاقتصادية الذكية: الذي يعتبر بمثابة الأساس لنظام مالي متطور، يساعد ليبيا في تجاوز التحديات الاقتصادية الحالية نحو مستقبل أفضل.

2.تعزيز الاستقلالية والموضوعية في صناعة القرار الاقتصادي: بإنشاء هيئات اقتصادية مستقلة وشفافة، تعمل على وضع السياسات الاقتصادية، بعيداً عن المصالح السياسية والجغرافية المحلية، وتطوير آليات المساءلة والرقابة على عملية صناعة القرار الاقتصادي؛ لضمان الحيادية والنزاهة.

3.تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص: تشجيع الاستثمار في قطاعات غير النفطية، كالزراعة، والصناعة، والخدمات؛ لتقليل الاعتماد على النفط، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية حافزة لنمو القطاع الخاص، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللازمة؛ لتعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

4.إعادة هيكلة وتطوير القطاع العام: مراجعة دور القطاع العام، وتقليص هيمنته على الاقتصاد، من خلال خصخصة المؤسسات العامة غير الأساسية، وتحسين كفاءة وإنتاجية المؤسسات العامة الاستراتيجية، من خلال تطبيق معايير الحوكمة والشفافية، وإعادة توزيع الموارد والإنفاق الحكومي، بما يعزز التنمية الشاملة والعادلة جغرافياً وقطاعياً.

5.تعزيز التنمية الإقليمية والمحلية المتوازنة: تطوير استراتيجيات تنموية محلية تراعي الخصوصيات الإقليمية، وتعزز المشاركة المجتمعية، وتخصيص حصص

عادلة من الإنفاق الاستثماري والتنموي للمناطق الأقل نمواً؛ لتقليص التفاوتات الإقليمية، وتمكين السلطات المحلية من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق التنمية في مناطقها.

6. تطوير رأس المال البشري وتحفيز الابتكار: زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب لتنمية المهارات اللازمة؛ لبناء اقتصاد متنوع ومبتكر، وتوفير الحوافز والبيئة التشجيعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف القطاعات، وتعزيز الشراكات بين جميع القطاعات.

7. تعزيز التنسيق والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي: تفعيل الشراكات الاقتصادية مع الدول المجاورة؛ لتعزيز التجارة والاستثمار البيني، والتفاعل مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية؛ لجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية.

8. اعتماد معايير الاقتصاد الأخضر في المشاريع التنموية، وتسريع التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي، وإطلاق منصة وطنية للبيانات المالية المفتوحة.

المصادر والمراجع:

1-إبراهيم العبار (2013) «Agriculture in Libya: Constraints and Potentials، مجلة Libyan Studies" ص 47.

2-البنك الدولي (2021) تقرير حول الاقتصاد الليبي، واشنطن البنك الدولي، موقع الكتروني: https://documents1.worldbank.org/curated/en/308711614963624361/pdf/Libya-Economic-Monitor.pdf

3-ـــــــ (2020) مراجعة الإطار الاستراتيجي للبنك الدولي في ليبيا لعام 2020، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، متاح على الرابط: https://documents1.worldbank.org/curated/en/573961589290552012/pdf/Libya-Country-Engagement-Note.pdf

4-ـــــــ (2021) تقرير بعنوان: دعم الانتعاش الاقتصادي في ليبيا: التحديات والفرص، لعام 2021، واشنطن متاح على: https://documents.worldbank.org/publication/documentdeta/en/org/reports-documents/il-economic-recovery-supporting-libya-s-opportunities-and-challenges/766081612207806445

5-المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) (2021) بعنوان: السياسات الاقتصادية في ليبيا: التحديات والفرص.

6-إيمان أحمد شريف (2016) الاقتصاد السياسي للتنمية في ليبيا: توزيع الثروة والفرص الاقتصادية، مجلة إنسانيات 2016 موقع الكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=540235

7-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) التحديات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا: السياسات المطلوبة، متاح على الرابط:https://www.undp.org/content/dam/libya/docs/Social%20and%20Economic%20Challenges%20in%20Libya%20The%20Required%20Policies%20Arabic.pdf

8-عبدالرحمن الخضراوي (2018) الموارد الطبيعية في ليبيا: الواقع والتحديات، مجلة جامعة قاريونس للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

9- محمد علي (2015) دور القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي، جامعة القاهرة.

10-محمد الشريف (2018) الثروة السمكية في ليبيا: الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الليبي، المجلد 23 العدد 4، 2018.

11-محمد علي بن سعيد (2015) التنمية الإقليمية في ليبيا: التحديات والآفاق، الناشر مجلة الدراسات الليبية عام 2015.

12-محمد عبدالله الشريف (2018) دور الشباب في تنمية الموارد البشرية في ليبيا، مجلة جامعة مصراتة للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1.
13-محمد الشريف (2017) الصراع على السلطة في ليبيا: أبعاد جغرافية وسياسية، دار الأمل للنشر والتوزيع.
14-محمد الشريف (2018) التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في ليبيا، مركز البحوث والدراسات الليبي.
15-عبدالله حامد الحاسي (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعية والاقتصادي الليبي، الأمم المتحدة الاسكوا موقع الكتروني: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arabic-economy-libyan-prospects-challenges.pdf
16-صندوق النقد الدولي (2024) ليبيا:بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 – مايو 2024 موقع الكتروني: https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/05/10/mcs051024-libya-staff-concluding-statement-mission-iv-art-2024
17-Wehrey, Frederic (2018) تقرير بعنوان: تحديات الحكم الرشيد في ليبيا: إعادة بناء الدولة في ظل التعددية والتنوع» صادر عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط في عام 2018، متاح على: https://carnegieendowment.org/files/Wehrey_Libya_final.pdf

الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على ليبيا

د.عبداللطيف طلوبة
محاضر بجامعة مصراتة
ليبيا

ملخص

تتناول هذه الورقة تتبع الآثار المترتبة عن الإجراءات الاقتصادية الأمريكية ضد ليبيا، والتي عرفت بالحصار الأمريكي أو العقوبات الأمريكية. وتطرح سؤالا عن مدى التأثير الذي خلفته تلك العقوبات الاقتصادية، وتحاول حصرها، استنادا للبيانات المنشورة في مصادر محلية أو خارجية، ولكن دون محاولة قياسها أو استنتاجها، لأن ذلك يستدعي مناهج مختلفة، ودراسات أوسع. تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي والسرد التاريخي للأحداث. ويظهر من الدراسة مدى صعوبة حصر تلك الآثار لعدة أسباب منها: أن العقوبات الأمريكية تزامنت في جزء طويل من تاريخها، بالإضافة إلى عدة أحداث ذات تأثيرات مماثلة، يبرز حدثان هامان لهما صدى مماثل، وهما:

قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا عام 1992، وكذلك انهيار أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات بعد استيعاب العالم لصدمة النفط الثانية. كذلك فقد سبق العقوبات الأمريكية بوقت وجيز توجه السلطة في ليبيا إلى انتهاج سياسات اشتراكية منذ عام 1978؛ مما يصعب فصل آثار كل حدث عن الأخريات. هذا بالإضافة إلى تكتم السلطات الليبية عن نشر أي بيانات دقيقة تخص الموضوع، واكتفت بنشرات كانت في معظمها إعلامية، وتظهر التقارير الرسمية أرقاما متضاربة وغير مؤكدة عن آثار العقوبات، والتي سنقارنها ببيانات دولية أو خارجية أخرى، لكن الجدير بالقول إن الرقم الدقيق والمحدد لآثار العقوبات الأمريكية بشكل محدد ودقيق لم يكن ممكنا الوصول إليه، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار كلا من الآثار المباشرة وغير المباشرة. وقد غطت الدراسة الفترة الخاصة بالعقوبات الأمريكية وهي الفترة من 1980 إلى 2003م، مع التطرق إلى تواريخ قبلها أو بعدها عند اقتضاء حاجة الدراسة.

Abstract:

This paper aims at investigating the economic affects of American sanctions on Libyan economy during the period 1980–2003. Descriptive analysis approach has been conducted to come up with the cost of that sanctions as accurate as possible.it was very difficult to separate these sanctions from other similar events, because at the mid–eithies the oil prices witnessed a remarkable drop which had the same effect of American sanctions on economic stage, also, on 1992 the UN started similar sanctions on Libyan economy in relation to Lockerbie case which make this topic impossible to be studied separately.

The results shows that there was no exact amount for the effects despite there were few sources that addressed this issue and tried to came with assessment. From 18 billion and 21000 people lost their selves according to Libyan sources at 1996, International Bank estimated these costs by 19 billion while Libyan government announced that the sanctions in general cost Libya 33 billion and 21000 victims at the end of 2003

مقدمة تاريخية:

ظهر التوتر في العلاقات الليبية الأمريكية منذ العام 1973م، وذلك بعد بضع سنوات من سياسة الترقب wait and see التي اتبعتها واشنطن مع القيادة الليبية الجديدة، التي وصلت للسلطة فجأة في سبتمبر من عام 1969م(Othman & Karlberg) وربما ساهمت أحداث متتالية في هذا التوتر، ومنها التورط الليبي في الهجوم على السفارة الأمريكية بالخرطوم، الذي أسفر عن مقتل دبلوماسيين أمريكيين، ثم تلاها إطلاق طائرتي ميراج ليبيتين النار على طائرة استطلاع أمريكية قبالة سواحل خليج سرت، الذي أعلنت ليبيا أنه مياه داخلية، ثم تكرر الحادث عدة مرات في الثمانينات، وبه أعلنت واشنطن مقاطعة أو حصارا عسكريا على ليبيا، شمل كل أنواع التعاون العسكري والتدريب، فضلا عن الأمداد بالسلاح وقطع الغيار الذي كان مستحيلا. وبإعلان ليبيا أن خليج سرت جنوبي خط عرض 32,5 شمالا هو مياه ليبية داخلية، وهو ما رفضته واشنطن أصبح التوتر أكثر سخونة وتكرارا، وذلك بإصرار الإدارات المتعاقبة في واشنطن على تحدي هذا الإعلان والدخول عسكريا إلى جنوبه، بل وإجراء مناورات بالقرب منه أو داخله، وهو ما أدى إلى عدة مواجهات مباشرة بين القوات المسلحة في البلدين، وأسفر عن إغراق زورق حرس حدود ليبي، وإسقاط مقاتلتين في مناسبتين مختلفتين.

ورغم النهج التصالحي لإدارة الرئيس جيمي كارتر، إلا أن المنهج الليبي وتوجه القائد الليبي لم يترك مجالا للتصالح، فأغلقت السفارة الأمريكية في طرابلس عام 1979م بعد عدة مسيرات منظمة أمامها، ومحاولات لاختراقها عندما توترت العلاقات الليبية المصرية في عهد أنور السادات، بسبب نهجه التصالحي مع إسرائيل وتوقيع معاهدة للسلام برعاية أمريكية، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع ثقلها وراء السلام بين مصر وإسرائيل، واعتبار ليبيا من الدول الراعية للإرهاب دوليا؛ لمعارضتها جهود إحلال السلام في المنطقة، وهو ما دفع كثيرين، وخاصة شركاء واشنطن في أوروبا إلى تجنب طرابلس تدريجيا.

وشهدت الفترة 1981–1985م أكثر الأفعال وردود الأفعال للدولتين، حتى صار الانتقام منهجا لكل منهما، فقد صار من غير المتوقع ولا الممكن التوفيق بين سياستي طرابلس وواشنطن، وصار الصدام حتميا. تدرجت العقوبات منذ إغلاق السفارة الأمريكية في طرابلس إلى إغلاق المكتب الشعبي الليبي في واشنطن، مع فرض قيود على الدبلوماسيين الليبيين بنيويورك، ثم توسع الأمر إلى الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري بإيقاف تراخيص التصدير إلى ليبيا للسلع ذات التقنية العالية الممكن استخدامها عسكريا.

وبمجيء الرئيس رونالد ريغان 1981م اشتد الصدام أكثر، وخاصة مع اشتداد الصراع في تشاد، الذي تدخلت فيه ليبيا لصالح الجماعات المناوئة للغرب عموما وفرنسا بالذات، وهو ما يرى فيه الأمريكان والأوروبيون تحديا لنفوذهم وتهديدا لمصالحهم. (Cap-patio, 2023) وهكذا أعلن الرئيس ريغان إيقاف استيراد النفط الليبي في نوفمبر 1985م ، وهو ما يعد إشارة واضحة الى الدخول في حصار اقتصادي جدي، بالنظر الى أن النفط كان ولا زال المصدر الرئيس لدخل الحكومة الليبية. ثم أخذ خطوة أكثر جرأة في يناير 1986م بإعلان العقوبات الأمريكية صراحة ضد ليبيا، شاملة حزمة من الإجراءات، منها: تجميد الأرصدة والأصول الليبية تحت سلطة الحكومة الأمريكية، ثم منع السفر للرعايا الأمريكيين إلى ليبيا، وهو ما عزز الحصار الأمريكي على ليبيا بمنع دخول خبراء النفط ومهندسي الشركات النفطية الأمريكيين، وهي الشركات التي كان لها نصيب الأسد في إنتاج النفط الليبي، الذي يشكل عماد الدخل الحكومي، والناتج القومي، ومصدر العملات الأجنبية في ليبيا.

وقد شمل الأمر التنفيذي الرئاسي العديد من البضائع والسلع ذات المنشأ الأمريكي، وهو ما يعد فعليا توقف التبادل التجاري بين البلدين، والذي كان مقتصرا على السلع عالية التقنية، وتلك المرتبطة بقطاعي النفط والطيران والمعدات الثقيلة، من قبيل آلات الحفر والتسوية وقطع غيارها، إضافة إلى بعض المعدات الطبية الأساسية. وبهذا فقد تطلب الأمر أن تبحث السلطات الليبية عن بدائل أخرى لهذه السلع، وهوما كان صعبا أو مستحيلا؛ بسبب احتكار الولايات المتحدة لتقنيات تصنيعها، وهذا ما بدأ يظهر على المستوى الشعبي في غياب بعض المتطلبات المرتبطة بالمعيشة اليومية، مثل: قطع غيار طائرات البوينغ، التي عرقلت سلاسة خدمات النقل الجوي في ليبيا، أو قطع غيار آلات الحفر والآلات الزراعة الثقيلة، إضافة إلى تعثر بعض خدمات الصحة والطبابة الناجمة عن نقص قطع الغيار، كما أن منع السفر إلى الولايات المتحدة قد منع بالكامل تقريبا الطلبة الليبيين من استكمال دراساتهم في أمريكا، وتوقفت البعثات الجديدة بعد أن كانت الولايات المتحدة الوجهة الأولى للطلبة الليبيين، خاصة في قطاعات التقنية والهندسة والعلوم والاقتصاد.

ومع هذا فإن عقوبات واشنطن لم تفلح حتى تلك الساعة في عزل ليبيا، أو إجبارها على تعديل سياساتها بما يتوافق مع مطالب واشنطن، وهذا يمكن أن يعود لأربعة أسباب رئيسية هي:

1. الأحادية التي كانت تتصف بها العقوبات، فقد كانت كل العقوبات أمريكية المصدر والهدف، ونتاجا لفعل أو رد فعل أمريكي، وهو ما لم يقنع كثير من

الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة بقبول المشاركة فيها.

2. انخفاض التعامل الاقتصادي بين ليبيا والولايات المتحدة، لأن ليبيا من الأساس لم تكن يوما شريكا اقتصاديا ولا تجاريا مهما لواشنطن، باستثناء تلبية احتياجات ليبيا من بعض السلع المحتكرة أمريكيا، مثل: قطاع الطيران، والمعدات عالية التقنية بقطاع النفط.
3. سيادة القطبين الرئيسيين في العالم (موسكو وواشنطن)؛ وفر الملاذ للدول الأضعف للتهرب من أحد القطبين والالتجاء إلى آخر، فقد كانت ليبيا تعد حليفا لموسكو في السبعينات، رغم أن علاقات طرابلس بموسكو لم تكن في الثمانينات ترقى إلى مستوى التحالف، خاصة بعد تراجع القوة السوفيتية وانغلاقها؛ بسبب أزمات داخلية في الاقتصاد وتداول السلطة.
4. الحاجة الأوروبية للنفط الليبي، وتجنب الصدام مع القيادة الليبية الموصوفة لدى الأوروبيين بالتهور، ربط كثيرا من دول أوروبا بعلاقات هادئة مع ليبيا، ومنعها من عزل ليبيا كما تتأمل واشنطن، ولعل في تباين المواقف بين المملكة المتحدة من جهة، وبين كل من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا من جهة أخرى، مثال واضح على ارتباط المصالح بقرارات تحديد المواقف، فقد كانت بريطانيا أكثر ميلا للموقف الأمريكي، وأكثر انسجاما مع العقوبات الأمريكية من بقية دول أوروبا، حيث أن بريطانيا وبخلاف بقية جيرانها الأوروبيين، لا ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع طرابلس شأنها شأن واشنطن.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية:

بشكل عام كانت العقوبات الاقتصادية الأمريكية تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف هي:(Niblock, 2001)

أولا: إجبار السلطة في ليبيا على تغيير سياساتها الراديكالية، التي تعتبرها واشنطن إرهابية.

ثانيا: معاقبة الدولة على افعالها التي تصفها بأنها تخريبية.

ثالثا: إظهار رمزية رفض واشنطن لسلوك السلطة الليبية أمام المجتمع الدولي

وقبل العام 1992م يمكن إرجاع كل العقوبات الموقعة ضد ليبيا إلى سياسات واشنطن وإجراءاتها، ويمكننا دراسة الآثار المتوقعة للعقوبات الأمريكية منفردة، إلا إنه ومنذ ظهور قضية لوكربي، فقد دخلت العقوبات الدولية على الخط، وصار من المستحيل

الفصل بين آثار كل منها. ورغم أنه يمكن وبسهولة الإشارة إلى أن واشنطن بالذات كانت المحرك والداعم لفرض العقوبات الأممية، إلا أن الصفة الدولية لاشك تميز عقوبات الأمم المتحدة منذ عام 1992 عن عقوبات واشنطن.

وبالعودة لتاريخ العقوبات الأمريكي فإنه يمكن العودة إلى الفترة من 1973 وحتى 1992م، حيث كانت واشنطن وحدها هي مصدر العقوبات، بل إن دول أوروبا الغربية لم تكن تجاري واشنطن فيما ذهبت إليه، ولم تتوقف استيرادات النفط والغاز من ليبيا لكل من إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، أما في عام 1992 فقد انحازت كل هذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة في عقوباتها الاقتصادية ضد ليبيا، مقابل ألا يشمل الحصار صادرات النفط والغاز التي تشكل حاجة أساسية لمعظم بلدان غرب أوروبا.

آثار العقوبات:

يجادل نبلوك (Niblock, 2001) بأن العقوبات الاقتصادية قد يكون لها أثر عكسي بعض الأحيان، فقد تستفيد منها شريحة أو أطراف محددة في المجتمع، على حساب شرائح أخرى، وهو ما يوسع الهوة بين الطبقات، وتعجز السلطة عن معالجتها لأسباب سياسية وأمنية خلال فترة العقوبات، كما أن السلطة قد تلجأ إلى رفع مستوى التشدد والرقابة، سواء في الجانب السياسي والأمني، أو فيما يخص النشاط الاقتصادي، ويقترح نبلوك معيارا لتأثير العقوبات على الجانب الاقتصادي لأي دولة، وهو أن تتجاوز الخسائر الناجمة عن العقوبات حد 2% من الناتج المحلي للدولة المستهدفة (Niblock, 2001).

وفي هذا السياق يمكننا الإشارة إلى غياب فعالية العقوبات الأمريكية قبل أن تشمل الحظر النفطي، واقتصرت على منع واشنطن للشركات الأمريكية من التعامل عسكريا مع ليبيا، بل إن العقوبات الأمريكية لم تكن فعالة وفقا لمعيار Niblock حتى بعد فرض حظر على النفط، وهذا بسبب انخفاض المعاملات بين الدولتين إلى مستوى متدني جدا، ورغم أن مكتب التحقيقات الفدرالي قد قدر في سبتمبر 1986م بأن نظام القذافي يعيش تحت ضغط غير مسبوق؛ بسبب انخفاض متحصلات النقد الأجنبي إلى نصف قيمتها عام 1980م، وقدرها بمبلغ 11 بليون دولار لعامي 1985 و 1986م (CIA, 1986). إلا أن هذا لم يتوافق مع تقديرات مكتب الحسابات العام GAO بأن تأثير مغادرة شركات النفط الأمريكية لليبيا كان ضعيفا؛ لأن الشركات المحلية الليبية حلت محلها في استخراج النفط وبيعه دون تكلف نفقات تطوير إضافية، وباستخدام نفس المعدات مع تحقيق بعض الفائض الذي كان يذهب للشركات الأمريكية،

وحافظ إنتاج النفط على نفس مستواه تقريبا (GAO, 1987) ولكن فعالية العقوبات الاقتصادية ظهرت فقط حين تولت الأمم المتحدة قرار العقوبات.

وإضافة إلى الحجم المنخفض للمعاملات التجارية بين ليبيا والولايات المتحدة، فإن آثار العقوبات الأمريكية لم تظهر للعامة في السنوات الأولى لسبب آخر، وهو أنها صممت خصيصا لتؤثر في القدرات العسكرية لليبيا، ولذلك فإنها لم تكن تظهر للعامة، ولا تأثير لها في مسيرة الحياة اليومية. وحتى بعد أن رفع الرئيس ريغان سقف العقوبات لتشمل قطاع النفط في فبراير 1982م، فإن آثارها كان يمكن تجاوزها من جانب السلطات الليبية، فقد كانت الواردات الأمريكية من النفط الليبي فقط 150000 برميل، وهذه الكمية تساوي فقط 3٪ من الواردات الأمريكية، وفقط 15٪ من الصادات الليبية. لكن التبادل التجاري بدأ يتناقص بشكل واضح منذ فرض العقوبات عام 1982م، فقد انخفضت الواردات الأمريكية من ليبيا حتى انعدمت خلال خمس سنوات كما يظهر من الجدول التالي. ومعلوم لأسباب تاريخية وجغرافية، لم يكن البلدان شريكين تجاريين.

لكن آثار العقوبات بدأت تتضح أكثر، عندما توافقت العقوبات الأمريكية مع عقوبات الأمم المتحدة التي فرضها مجلس الأمن، وبدأ تنفيذها مع بداية شهر أبريل 1992م، واستجابت لها معظم الدول الشريكة لليبيا. ومما زاد الأمر سوءا في ليبيا، هو ترافق هذه العقوبات مع انهيار أسعار النفط نهاية الثمانينات واستمرارها لبداية التسعينات. ففي دولة يشكل إيراد النفط فيها أكثر من ثلثي إيرادات الخزانة العامة، وأكثر من 95٪ من متحصلات النقد الأجنبي، لابد وأن يظهر بوضوح تأثير الانخفاض في هذا الباب.

جدول (1) المعاملات التجارية للولايات المتحدة مع ليبيا بعد حظر النفط (مليون دولار)

السنة	الصادرات	٪*	الواردات	٪*
1982	301	0,03	533	0,04
1983	191	0,02	1	–
1984	200	0,02	10	–
1985	311	0,05	47	–
1986	46	–	6,1	–

1987	1,1	–	7.3	–
1988	2,9	–	46.7	–
1989	2.6	–	0	–

❖ النسبة تعبر عن نسبة الصادرات أو الواردات من إجمالي الصادرات أو الواردات الأمريكية لتلك السنة ومالم يظهر له نسبة فهو ضئيل جدا

Source: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbooks, 1995, 1996, .2005; Direction of Trade Statistics Quarterly, June 1998

لكن الأثر الإعلامي كان أكثر ظهورا من الأثر الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى التأثير الأمريكي في العالم. فالتأثير الأمريكي في العالم يأتي من خلال الوزن السياسي للدولة الأمريكية، وتأثيرها الأدبي على الكثير من الأصوات في الأمم المتحدة، وحاجة تلك الدول إلى الدعم الأمريكي أو المساعدات الأمريكية غالبا، وخلال التسعينات كانت المبادلات التجارية بين البلدين شبه معدومة، واستمر الحال حتى قررت الإدارة الأمريكية رفع العقوبات في عام 2003م. حيث بدأت المبادلات عام 2004م كما في الجدول التالي:

جدول (2) تطور الصادرات والواردات الأمريكية الى ليبيا بعد رفع العقوبات (بالمليون دولار)

السنة	الواردات	الصادرات
2004	332	39
2005	1590	83
2006	2472	384

Source: U.S. Census Bureau Foreign Trade Division, (2007) "Trade in goods with Libya

ومع ذلك لم تشكل المبادلات التجارية بين البلدين رقما مهما لأي منهما حتى بعد رفع العقوبات في 2003م، رغم أنها نسبيا تضاعفت ثماني مرات خلال سنتين بداية من 2004م، وكذلك لم تتغير كثيرا حتى بعد تغيير السلطة في عام 2011م، واختفاء الخلافات الظاهرة بين البلدين، فقد استمرت الواردات الأمريكية بنفس المستوى تقريبا، وكذلك الصادرات الأمريكية الى ليبيا عند نفس القدر كما يظهر للسنوات 2010–2022م، على الرغم من الزيادة العددية في بعض السنوات، إلا أن هذه الزيادة

لم تكن كافية لتطويرها إلى نسبة مهمة ذات تأثير اقتصادي ملموس في أي من البلدين.

جدول (3) المبادلات التجارية بين ليبيا والولايات المتحدة 2019-2022م (مليون دينار)

السنة	الصادرات	النسبة من التجارة الليبية	الواردات	النسبة من التجارة الليبية
2010	1161	2,5	1178,6	5
2011	249	1,1	361,8	0,39
2012	2046,4	2,63	690	2,5
2013	1722,9	3,49	1031,6	3
2014	71,4	0,32	638,8	2,8
2015	74,8	0,05	337,9	1,9
2016	386	0,003	265,4	1,8
2017	1035	1,02	187,6	1
2018	1300	1,5	332,7	0,9
2019	1572.5	1,06	412	0,53
2020	107,2	0,8	290	0,50
2021	960,9	0,8	295	0,71
2022	2200	1,12	291	0,29

مصرف ليبيا المركزي: Libyan Foreign Trade 2019-2022

اتجاهات التجارة الخارجية https://bsc.ly/economic_statistic/ ص 13-15

ويمكن تتبع الآثار في سياقين رئيسيين: الآثار المباشرة، وهي توقف المعاملات التجارية، وحظر السفر، وتوقف إمداد قطع الغيار أو التسهيلات التقنية، وهذه تظهر مباشرة ضمن موازين المدفوعات للدولتين، أو انخفاض إيرادات معاملاتهما، والسياق الثاني هو الآثار غير المباشرة، وهي تلك التي تترتب عن النقص في المعدات أو قطع الغيار، وتحدث أثرا لاحقا في الغالب، ولا تظهر مباشرة في المعاملات الاقتصادية بين البلدين، لكن آثارها تمتد بدرجة كبيرة إلى قطاعات بعيدة، حتى وإن لم تشملها العقوبات،

فمثلا: منع سفر رعايا الدولتين سيترتب عنه منع خدمات العلاج، وما يترتب عن ذلك من آثار قد يصعب حصرها، كما أن منع تزويد قطع غيار الآلات أمريكية المنشأ؛ سيؤدي حتما إلى نقص وتدني في خدمات قطاعات الطيران والقطاع الزراعي والنفط، وهي كلها تستخدم معدات ذات منشأ أمريكي في غالبها. رغم أن هذه الآلات سيتم استبدالها ببدائل ذات منشأ آخر إن أمكن، لكن في جميع الأحوال سيتطلب وقتا وتكلفة إضافية. وفيما يخص الآثار المباشرة للعقوبات الأميركية، فإنه وحتى هذا التاريخ وحسب علمنا لم يظهر للنشر أي تقييم مباشر ومحدد وموضوعي، يمكن الاعتماد عليه لآثار العقوبات في جانبها الاقتصادي، كما أن البيانات الموصلة لذلك غالبا نادرة أو معدومة، إما بسبب السياق العام لندرة البيانات في ليبيا بشكل عام، أو ربما لأسباب سياسية لغرض استخدام تلك البيانات في اتجاهات محددة.

فبعد عام واحد من بدء العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن، أعلنت السلطات الليبية أن الخسائر الناجمة عن الحظر المفروض على السفر من وإلى ليبيا جوا، قد كلف 800 حالة وفاة إضافة إلى 2,2 مليار دولار كخسائر في الصادرات (Financial Times, 10 May 1993,6) لكن هذا التصريح لم يكن مدعوما بأية تفاصيل. وفي عام 1996 أعلنت ليبيا أن خسائرها جراء العقوبات وصلت خلال السنوات الثلاث والنصف السابقة الى 19 مليار دولار، بينما فقد 21000 إنسان أرواحهم بسبب العقوبات، وأن قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات تأثرا بخسائر بلغت5,9 مليار دولار لنفس الفترة ولم تظهر تفاصيل أيضا في هذا التصريح(International Herald Tribune, 14 October 1995, 13), (Zoubir, 2002)

ولأن السلطات الليبية لم تنشر تقديرات واضحة لخسائرها نتيجة العقوبات، واكتفت برفع تقارير مجملة إلى دورات مجلس الأمن المختلفة أو المنظمات المشابهة، فإن هذا الأمر يدفع بالباحثين إلى اللجوء إلى التكهن، ومحاولة تقدير هذه الآثار بشكل أو بآخر معتمدين أساليب غير مباشرة، وبالتالي الوصول إلى تقديرات ثانوية ومتباينة؛ ولذلك فإنه قد تظهر تقديرات مختلفة اختلافا بينا.

وعلى الصعيد الدولي فان البيانات المنشورة غالبا إما تقديرية وإما تستند الى مصادر ليبية؛ ولذلك فهي لا تختلف كثيرا من حيث الدقة والموثوقية عما ينشر محليا. لكن البنك الدولي وهو أكثر المؤسسات الدولية رصانة في العموم، حيث قدر خسائر ليبيا جراء العقوبات بشكل عام خلال عقد من الزمن بمبلغ 18 مليار دولار، لكن هذا التقدير يشمل في معظمه خسائر القطاع النفطي الناجمة عن تراجع الإيرادات، وكذلك تراجع الاستثمارات في القطاع النفطي ((Economist,13 Mar 1999. وهي في

معظمها خسائر مباشرة. وفي نهاية الألفية قدرت السلطات الليبية الخسائر الناجمة عن العقوبات بضعف هذا المبلغ، فوصلت الى 33 مليار دون تفاصيل واضحة في اي القطاعات ولم تفصل بين العقوبات الأمريكية ولا الأممية (Takeyh, 2001) ولعل أهم التقديرات المفصلة هو ما نشره الجانب الأمريكي كما يلي:

جدول (4) تقديرات الحكومة الامريكية للخسائر الليبية جراء العقوبات

البند	التكلفة مليون
توقف الواردات الأمريكية وتخفيض سعر النفط الليبي 10٪ لتعويض المبيعات للفترة 81-1985	151
تراجع المبادلات غير النفطية مع الولايات المتحدة	10
مغادرة الخبراء الأمريكيين وإحلالهم بغيرهم	6
وقف بيع طائرات البوينغ وقطع غيارها	60
شراء أصول شركة اكسون بأقل من قيمتها الدفترية	(26)
تخفيض التبادل التجاري للفترة 86-2004	253
تجميد الأصول الليبية	97
متوسط التكلفة السنوية للفترة 81-2004	309

Source: U.S. Census Bureau Foreign Trade Division, [2007], "Trade in goods with Libya

وبغض النظر عن تغير الأسعار خلال الفترة، فإنه وفقا لهذا التقدير فإن التكلفة المباشرة للعقوبات الأمريكية على ليبيا، قد بلغت لفترة 24 عاما أكثر من 7400 مليون دولار بقليل، وهو رقم يقل كثيرا عما صرحت به السلطات الليبية، لكن هذا يمكن قبوله بالنظر إلى أن التقرير الأمريكي شمل فقط التكاليف المباشرة للمعاملات الاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة، ولم يتوسع الى الآثار غير المباشرة والممكنة على الاقتصاد الليبي، والتي لا شك لابد أن تتضخم خلال عقدين.

لكننا سنحاول في هذه الورقة حصر تقديرات الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الليبي وفق سياق مختلف، ونستعرض ثلاثة مؤشرات يمكننا استخدامها للحكم على التأثير الاقتصادي للعقوبات، وتدني مستوى معيشة الأفراد قبل أن نخلص إلى تقييم سياسات الحكومة الليبية، في تعاملها مع العقوبات الاقتصادية. يتضمن هذا تصنيف الآثار حسب القطاعات التي تم استهدافها، أو تضررت بشكل مباشر كما يلي:

أولا: الأثر على الإيرادات الحكومية:

وهو الأثر الأهم والأكثر ظهورا ومن ثم تأثيرا فيما سواه، رغم أن أكثر القطاعات تأثرا بالعقوبات الأمريكية كان قطاع النفط خاصة بعد عام 1985 عندما شمله الحظر الأمريكي كاملا، حيث إن الإيرادات النفطية هي المورد الرئيس للحكومة ومن ثمّ الأفراد، وهي المحدد الأساسي لمستويات المعيشة من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وكذلك مستوى الخدمات العامة، فإيرادات النفط هي المحرك الرئيسي لمناشط الحياة اليومية في ليبيا، من تمويل للاستثمار، والخدمات العامة، ودعم للاستهلاك.

فقد تراجع الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بعد عام 1980 كما يظهر من الشكل التالي، وتحول الفائض المزمن في ميزانية الحكومة إلى عجز منذ عام 1981م وثلاثة عشر عاما، باستثناء عام 1992م، ولكن من الصعب التمييز بين أثر العقوبات الأمريكية من جهة، وأثر انهيار أسعار النفط عالميا من جهة أخرى على الإيرادات الحكومية الليبية، لأنهما تزامنا تقريبا كما يظهر بالشكل أدناه.

شكل رقم (1) مقارنة عجوزات وفوائض الميزانية العامة في ليبيا بالرقم القياسي لاسعار النفط

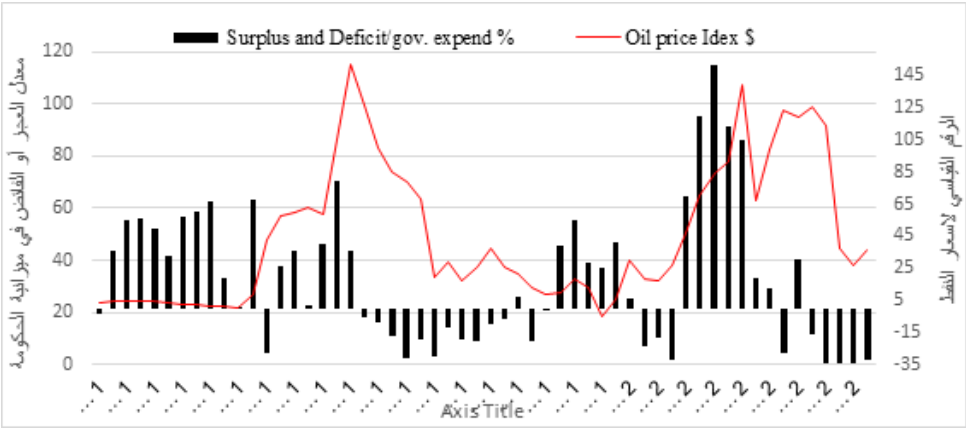

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على نشرات مصرف ليبيا المركزي ليبيا

الخط المتعرج يمثل الرقم القياسي لأسعار النفط بينما الأعمدة تمثل الفائض /أو العجز في الموازنة الحكومية لكل عام.

ثانيا: الأثر على الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الثابت:

انخفض الاستهلاك الحكومي نسبة إلى الاستهلاك العام بعد عام 1980م، وهو مؤشر

واضح لتدني مستوى معيشة الأفراد في دولة يعتمد فيها النشاط الاقتصادي على ما تنفقه الحكومة في جانبي الاستثمار والاستهلاك، ويلاحظ من الشكل كيف تراجع ما تساهم به الحكومة في الاستهلاك العام بعد عام 1979م، واتخذ اتجاها تنازليا واستمر متراجعا بتذبذب حتى عام 2003م، وهو العام الذي رفعت فيه العقوبات الأمريكية عندما تغير الاتجاه العام إلى التزايد.

شكل رقم (2) معدل النمو في الاستهلاك الكلي لفترة (1980–2004م) مع الاتجاه العام لها

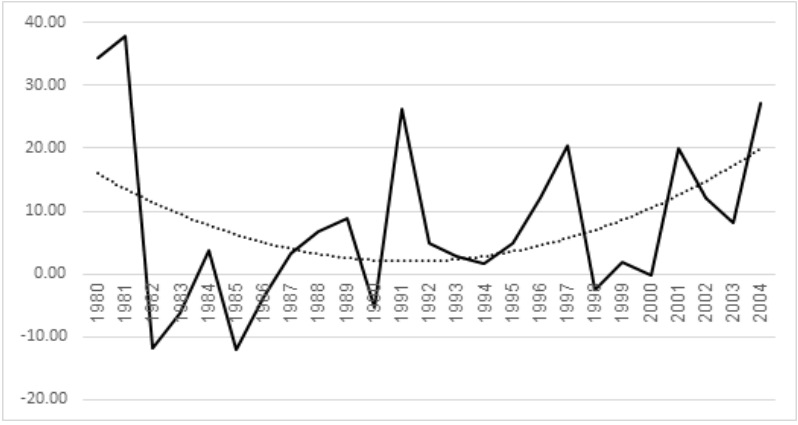

شكل رقم (3) نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الإنفاق الاستهلاكي العام

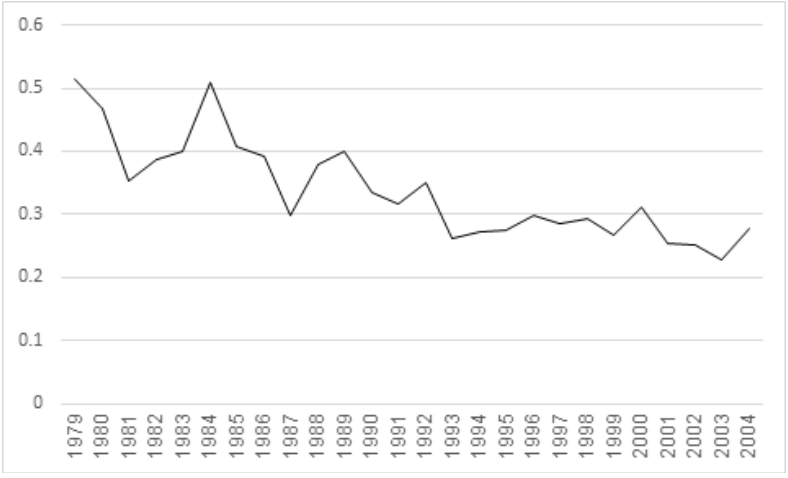

المصدر: عمل الباحث بناء على نشرات مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة

وربما يتبادر إلى الذهن سؤال عن أهمية الاستهلاك الحكومي في هذا المجال، وللتوضيح فإنه في مجتمع يعتمد على إنتاج وتصدير مادة خام واحدة، هي النفط

وتحت ملكية حكومية كاملة، فإن متغير الاستهلاك الحكومي وكذلك الاستثمار العام هما متغيران مؤثران جدا في مستوى النشاط الاقتصادي، ويمكن من تتبعهما الحكم على مسار النمو الاقتصادي بسهولة؛ لأن الإنفاق الحكومي يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق الكلي، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. وهذا يتعزز أكثر إذا علمنا أن هذه الفترة قد اقترنت أيضا بسياسات التحول إلى النهج الاشتراكي، وسيطر فيها القطاع العام على معظم مفاصل النشاط الاقتصادي؛ مما عزز دور الإنفاق الحكومي، وقلص من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عموما.

أما فيما يخص تكوين رأس المال الثابت فإنه غني عن القول إن مستوى معيشة الأفراد في أي مجتمع تتناسب مع معدل تكوين راس المال فيه، ويشكل هذا الأخير معيارا لتجدد النشاط الاقتصادي واستمراره، ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة، ويوضح الجدول والشكل التاليان كيف تأثر معدل تكوين رأس المال الثابت Phys–ical Capital Accumulation، وسجل هبوطا مستمرا خلال فترة الثمانينات والتسعينات، باستثناء سنتي 1988 و1989م، ولم يسجل ارتفاعا ملحوظا إلا بعد رفع العقوبات عام 2003م.

جدول (5) التكوين الرأسمالي الثابت في ليبيا ومعدلات نموه (1979–2000) (مليون دينار)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المبلغ	2756	2900	2771	2524	2127	1558	1375	949	1049	1156	1135
معدل التغير	41	5.2	-4.5	-9	-16	-27	-12	-31	10.5	10	2-
السنة	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
المبلغ	1034	1007	1654	1622	1244	1639	1684	1396	1536	2281	6689
معدل التغير	-9	-3	64	-2	-23	31.7	2	-18	10	49	290

المصدر: البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1962–2006 مركز بحوث العلوم الاقتصادية جامعة قاريونس 2010/10

وكما يظهر من الشكل التالي حيث سجلت معدلات النمو في تكوين الرأسمالي الثابت تراجعا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات، ورغم أن هذه الفترة تزامنت فيها العقوبات الأمريكية، ثم عقوبات مجلس الأمن مع انخفاض أسعار النفط، ومن ثم يصعب التمييز بين أثر كل منهما إلا أنه من المؤكد أنه كان للعقوبات الأمريكية دور واضح في هذا التراجع أيضا.

شكل رقم (4) معدلات النمو في التكوين الرأسمالي الثابت1980–2004م

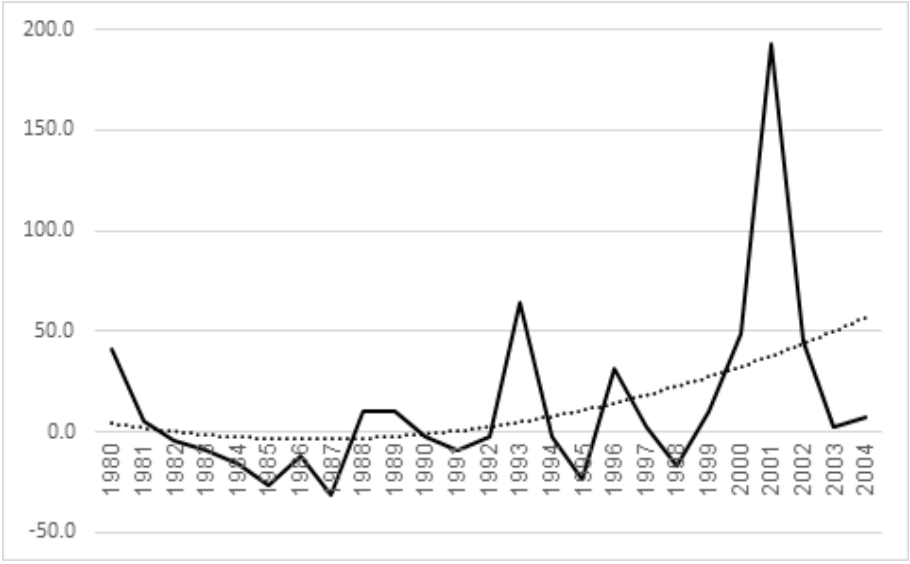

المصدر/ البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية جامعة قاريونس

ومما سبق فإنه يظهر للمتتبع كيف أن المستوى العام للنشاط الاقتصادي قد تراجع كثيرا، وبشكل مستمر طيلة فترة العقوبات الأمريكية، وتبعتها العقوبات الدولية، ولم تتغير حالة الاقتصاد الليبي كثيرا إلا عندما رفعت العقوبات بالكامل.

ثالثا: الأثر على الاستثمار الحكومي:

تراجع الاستثمار الحكومي أيضا خلال فترة الدراسة بشكل كبير، إما بسبب تراجع إيرادات النفط وهي المورد الرئيس لتمويل الاستثمار الحكومي، وإما بسبب نقص فرص الاستثمار، إلا أن أكثر ما أضر بالاستثمار الحكومي بالذات في شقه الإنشائي هو غياب أدوات التنفيذ الأجنبية والتقنية الغربية عموما، والأمريكية على وجه الخصوص، حيث غادرت الكثير من الشركات المنفذة الأجنبية واضطرت السلطات الليبية إلى إحلال شركات بديلة، غالبا ما كانت أقل قدرة وأدنى تقنية، إما صينية، وإما شرقية، وأحيانا محلية. ويوضح الجدول التالي تراجع الاستثمارات الحكومية في الأسعار الجارية منذ عام 1980م، باستثناء بعض السنوات التي لم تكن لتعوض التدني المستمر.

جدول (6) الاستثمار الحكومي في ليبيا (1980-1999) (مليون دينار ليبي)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الاستثمار	2452	2873	2466	2096	1835	1408	1081	993	875	761
التغير %	-	%17	-%15	-%15	-%12	-%23	-%23	-%8	-%12	-%13
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمار	1171	2036	1005	484.5	890	735	755	1009	1073	895
التغيير %	%54	%74	-%32	-%52	%183	-%17	%3	%134	%106	-%17

المصدر: نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة

حيث يتضح من الجدول كيف انخفضت الاستثمارات الحكومية سنويا، استجابة لانخفاض إيرادات النفط، التي بدورها انخفضت بسبب انهيار الأسعار، وتعثر الإنتاج بسبب العقوبات الأمريكية.

ومما يؤكد الدور المؤثر للعقوبات بشقيها الأمريكي والأممي، هو ملاحظة كيف أن الاستثمارات الحكومة قد تزايدت بمعدلات عالية بمجرد رفع العقوبات عام 2003م، كما يوضح الجدول التالي، مما يوضح تكلفة الفرصة الضائعة طوال فترة العقوبات

جدول رقم (7) الاستثمار الحكومي للفترة (2000-2009م) (مليون دينار وبالاسعار الجارية)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار	2213	2160	3577	3329	3988	4806	5438	18993	28903	18984
معدل التغير	%140	-%3	%65	-%7	%19	%20	%13	%250	%52	-%45

المصدر: تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة

ويلاحظ مدي التغير بين الفترتين (فترة العقوبات وما بعدها). لكن يظل أثر العقوبات متضمنا العقوبات الآحادية الأمريكية، وكذلك عقوبات مجلس الأمن، كما أن أثر العقوبات يتعزز أيضا بأثر انخفاض أسعار النفط.

سياسات الدولة الليبية تجاه العقوبات

لقد تجنبت السلطة المجاهرة بذريعة العقوبات الأمريكية كوسيلة للضغط على المواطنين، أو تقييد الانفاق العام في البداية وهذا ربما يعود لسببين هما:

أولا: العقوبات كانت موجهة إلى الجانب التسليحي والعسكري قبل عام 1982، ولم يكن من الممكن استخدامها كوسيلة إعلامية داخليا.

ثانيا: حتى بعد فرض حظر نفطي فإن آثار العقوبات لم تكن واضحة، وكان يلزم مرور وقت كاف ليظهر أثرها؛ لان حظر بيع المعدات وقطع الغيار للقطاع النفطي لم يكن ليظهر وقتيا.

لكن السلطة استخدمت العقوبات الأممية بشكل واسع جدا فيما بعد كسبب لتبرير كل الاخفاقات التي تكبدتها، وخاصة في الجانب الاقتصادي مع بداية غياب كثير من السلع الأساسية من الأسواق، ومنها السلع المعمرة بالذات التي شهدت أسعارها ارتفاعا واضحا منذ منتصف الثمانينات؛ بسبب تقييد وارداتها إضافة إلى اختفاء كثير من السلع التي اعتبرت كمالية، ويتذكر الليبيون على سبيل المثال كيف كانت سلعة الموز مثالا للتندر كفاكهة تراها السلطة رفاهية إمبريالية خلال منتصف الثمانينات. فبدلا من التصريح بأن استيراد مثل هذه السلع صار مكلفا واستنزافا للعملة الصعبة النادرة بسبب العقوبات، اختارت السلطة وصف هذه السلع ومنها (الموز) بأنها رفاهية لا يجوز الإنفاق عليها في المجتمع الاشتراكي؛ لأنها تسبب الانقياد للخارج، وهكذا تحول السلطة كل الإخفاقات الى معارك جانبية.

ومن جانب آخر فإن الإعلام الحكومي سلط الضوء على أمرين أساسيين في موضوع العقوبات وهما:

أولا: أهمية وصحة الاختيار الليبي لسياساته الخارجية، لأنها تستفز العدو الغربي الموصوف بالإمبريالية ورغبته في التسلط، وإعادة الاستعمار، وهذا يؤكد سلامة النهج الذي تتخذه السلطة.

ثانيا: رمزية الزعيم معمر القذافي وأهميته وسلامة آرائه كعدو للغرب، ومناضل من أجل الحرية، باعتباره هدفا للهجمات الإعلامية هو وقراراته.

واستطاع الإعلام الليبي حشد الكثير من الشرائح الشعبية لدعم سلطة القذافي بشكل أو بآخر، وبالتالي ضرورة تحمل تكلفة القرار الصحيح، وهو العقوبات الأمريكية ثم الأممية التي تقف وراءها واشنطن كما يعلن، وغالبا ما يتجنب الإعلام الليبي الإشارة إلى السبب المباشر للعقوبات، أو مناقشتها في إطارها الضيق المسبب لها، كسقوط طائرة البان وغيرها من الأحداث، بل يصورها دائما في إطار صراع أزلي بين الخير والشر، وبين شعوب أفريقيا المغلوبة من جهة، وبين نخبة استعمارية تحكم الغرب من جهة أخرى، وقد نجح فعلا في تصوير الصراع على هذا المنوال، ويدلل على ذلك الحظوة التي اكتسبتها ليبيا وزعيمها القذافي بين قادة أفريقيا، وشرائح كثيرة من شعوبها، وهو ما يشير إليه الكتاب الغربيون بقولهم: إنها فشل للعقوبات(Eizenstat,

2004). كذلك لم تحد العقوبات من نفوذ السلطات الليبية داخل الشركات النفطية في أوروبا، وخاصة تلك التي كانت ليبيا تساهم في رأسمالها بشكل، أو بآخر فرغم قرارات الدول الأوروبية بالحد من هذه المساهمات إلى المستوى الذي يفقد ليبيا مزية التأثير في تلك الشركات، رغم أن الاستثمارات الليبية في الشركات الكبرى قد تأثرت واضطرت ليبيا إلى تصفيتها أو الانسحاب منها –(كما حصل مع مساهمة ليبيا في شركة فيات الإيطالية)- (New York, Times, 1986) (Rueter (2010)، إلا أنه وحتى منتصف التسعينات فإن النفوذ الليبي كان ظاهرا في تلك الشركات، وهذا ربما يعود إلى تصميم الشركات النفطية الأوربية لمصافيها ومعداتها بما يتناسب وجودة النفط الليبي(Gurney(1986، بالعموم يمكن القول إن العقوبات الأمريكية لم تكن فعّالة بشكل يمكن الاعتماد عليه إلا بعد أن ترافقت مع عقوبات مجلس الأمن عام 1992، وإلا فإنه قد يكون متوقعا أن تستمر لفترة أطول دون أن تغير كثيرا من سياسة طرابلس الخارجية، على غرار ما يحدث مع إيران وكوريا الشمالية، اللتان ظلتا خاضعتين للعقوبات الأمريكية لسنوات عديدة، دون أن تؤدي هذه العقوبات إلى تغيير فعال في سياساتهما كثيرا.

لكن دخول مجلس الأمن على خط العقوبات الأمريكية عزّز من فعاليتها ومنحها دعما لا يمكن لطرابلس أن تتحمله لفترة طويلة، رغم أن العقوبات الأممية لم تمس قطاع النفط، وبالتالي لم تكن لتؤثر في المصدر الرئيس لإيرادات الدولة، ومحرك النشاط الاقتصادي في ليبيا.

فبعد قرارات مجلس الأمن صار من غير الممكن تجنب التصريح بالآثار الناجمة عن العقوبات، لكن السلطة في ليبيا استغلت العقوبات الدولية كسبب لتبرير كل إخفاق، لكنها غالبا ما توجه الاتهام إلى الإدارة الامريكية كمخطط وموجه لقرارات مجلس الأمن وعقوباته، وهكذا صارت العقوبات الدولية أيضا- وليس فقط الأمريكية- أداة تستخدمها السلطة الليبية إعلاميا امام شعبها للتأكيد على عداوة المعسكر الغربي، وذريعة لمزيد من تقييد الحرية وفرض الامن.

الخلاصة

لعل أهم ما يمكن استخلاصه من آثار العقوبات على الاقتصاد الليبي هو:

1- الوقت الضائع للتأقلم مع الوضع الجديد، ومحاولة استيعاب العقوبات، وهذا يعني مدة تقارب العشرين عاما للعقوبات الأمريكية، تخللتها عشر سنوات لعقوبات الأمم المتحدة، وهو وقت طويل وثمين فقدته السلطات الليبية، كان يمكن ان يستثمر في تنمية الاقتصاد الليبي (Taloba, 2021)

2. صعوبة التكيف الاقتصادي مع الظروف الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بمغادرة العمالة الماهرة بشكل فجائي، ففي دراسة نشرت عام 2008 ظهر أن للعقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا أثر قوي على العمالة الماهرة غير الليبية، والتي غادرت ليبيا بالكامل تقريبا بعد قرارات مجلس الأمن عام 1992، واستمر غيابها عشر سنوات؛ مما حرم البلاد من شريحة مهمة من العمالة، التي يستحيل إحلال بديل لها في الأجل القصير، بل إن أثر العقوبات على هذا القطاع هو أكبر من أثر أسعار النفط،، والتي تعد سببا رئيسيا لجذب العمالة الماهرة، وكما هو معروف عن دول الريع النفطي، وبالذات الخليج وليبيا استعانتها بعدد كبير من العمالة الماهرة غير المتوفرة محليا؛ بسبب توسع سوق الاستثمار في البنية التحتية، وكذلك قطاع الخدمات العامة الذي يتطلب تشغيله متخصصون بدرجة عالية كقطاع الصحة والتعليم العالي (Yahia and Saleh, 2008)

3. عرقلت العقوبات كل سياسات الخصخصة والانفتاح التي كانت قد بدأت للتو، وبسبب العقوبات فإن السلطة زادت من التقييد على النشاط الاقتصادي (Economist, 1995)

ومن جهة أخرى فإن العقوبات لا تخلو من آثار إيجابية أحيانا ومنها:

1. ساهمت العقوبات في تعزيز سلطة القيادة السياسية، وفي حالة ليبيا وفرّت العقوبات فرصة للقذافي لطلب الدعم الشعبي، وقد حصل عليه فعليا وإن بشكل نسبي.

2. أيضا من الآثار الإيجابية في حالة ليبيا تراجع الإنفاق العسكري، وبالتالي حالت دون قصد من القدرة والرغبة لدى السلطة الليبية للدخول في حروب أيا كان شكلها؛ مما أتاح قدرا أكبر من التمويل لبرامج التنمية (Marchés Tropicaux, 16 December 1994, 2611).

المراجع:

مصلحة الاحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية (2021). https://bsc.ly/economic-statistics/

مركز بحوث العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي (قاريونس سابقا)،(2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1962-2006م، نشرة غير منشورة.

Cappasso, M. (2023), Everyday Politics in the Libyan Arab Jamahiriya, Syracusa University Press, 2023.

Central Bank of Libya, Libya's Foreign Trade During (2019-2022), available at: https://cbl.gov.ly/en/micifaf/sites/4/2023/11/Foreign-Tarde-Report-2019-2022-2.pdf accessed on: August 21, 2024, at: 16:35

CIA, [1986], 'Libya: Economy under siege', http://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP90G01359R000200090017-1.pdf. Accessed: Sep 12,2024, 21:30 pm

Cooke, "The United States' 1986 Emergency Economic Sanctions against Libya – Have they worked", 221

Eizenstat, S. E. (2004). Do Economic Sanctions Work. *Occasional Paper. The Atlantic Council, February.*

Economist, June 16, 1995

Economist,13 Mar 1999

Financial Times, magazine, issue10 May 1993

General Accounting Office [GAO]. 1983. *Administrative Knowledge of Economic Costs of Foreign Policy Export Controls*. Report to Senator Charles H. Percy, 2 September.

Gurney, Judith. 1996. *Libya: The Political Economy of Oil*. Oxford: Oxford University Press for the Oxford Institute for Ener-

gy Studies.

IMF, Direction of Trade Statistics Yearbooks, 1995, 1996, 2005; Direction of Trade Statistics Quarterly, June 1998.

International Herald Tribune, 14 October 1995, 13

Marchés Tropicaux, 16 December 1994, 2611

Taloba, A. (2021), "Oil and Economic Growth in Libya", PhD thesis 2021, Hull university.

Yahia, A. F. and Saleh, A. S. (2008), "Economic Sanctions, Oil Price Fluctuations and Employment: New Empirical Evidence from Liby",American Journal of Applied Sciences 5 (12): 1713–1719, 2008

New York Times, (1986), https://www.nytimes.com/1986/09/24/business/libya-s-fiat-stake-sold-for-3-billion.html

Niblock, T., (2001). The regional and domestic political consequences of sanctions imposed on Iraq, Libya and Sudan. Arab. Stud. Q., 23 (4): 59–67.

Reuter, (2010), https://www.reuters.com/article/business/--idUSCAE67T0KE/

Schott, Jeffrey J. 1982. Trade Sanctions and US Foreign Policy. Carnegie Endowment for International Peace, processed, 14 September. Washington

Takeyh, Ray. 2001. The Rogue Who Came in From the Cold. *Foreign Affairs* 80 (May/June): 6272–

Unit, E. I. (2008). Economist intelligence unit country report. *Iraq*. [*GoogleScholar*].

United Nations Security Council, 1992. 'Resolution 748, https://

un.org/record/196976?ln=en.

US Department of Commerce, Bureau of Export Administration, (1997), *Annual Report*, III-224

U.S. Census Bureau, (2007), Foreign Trade Division, "Trade in goods with Libya

Zoubir, H. Yahia, (2202), Libya in US foreign policy: from rogue state to good fellow?, Third World Quarterly, Vol 23, No 1, pp 31–53, 2002, available at: https://library.fes.de/libalt/journals/swetsfulltext/12518667.pdf, Accessed on: August, 27, 2024 at:17:32

التغيّر الديموغرافي في «تشاد والنيجر» وعلاقته بتدفقات الهجرة غير النظامية نحو ليبيا

د . محمد إبراهيم الهمالي
أستاذ مساعد في جغرافية السكان، أكاديمية الدراسات العليا -اجدابيا
أ/ إيمان على الزردومي
أستاذ مساعد في علم اجتماع السكان، جامعة بنغازي.

ملخص:

تناولت الدراسة تحليلاً للتغير الديموغرافي في تشاد والنيجر وعلاقته بتدفقات الهجرة غير النظامية نحو ليبيا، وركزت الدراسة على التغير في معدلات الخصوبة والتغير في معدل الوفيات ووفيات الرضع وأثرهما في تطور حجم السكان والهيكلية العمرية للسكان وعلاقتها بالإعالة، ومن ثم بتدفقات الهجرة غير النظامية، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الخصوبة انخفض في الدول الثلاث وبنسب تغير متباينة، وسجل المعدل في تشاد معدل تغير بالسالب بلغ -8,6% وفي النيجر -10,3٪ وفي ليبيا -55,5٪ للفترة [1980-2020]، وأن معدل الوفيات الخام انخفض في تشاد من 21,1‰ سنة 1980 إلى 12,5‰ سنة 2020، وفي النيجر انخفض أيضا معدل الوفيات الخام من 25,4‰ سنة 1980 إلى نحو 8,3‰ سنة 2020، وفي ليبيا انخفض معدل وفيات الخام هو الأخر من 6,9‰ إلى نحو 5,6‰ للفترة نفسها، وأن حجم السكان تطور وتضاعف نحو أربع مرات في تشاد من 4,5 مليون نسمة سنة 1980 إلى 11,9 مليون نسمة سنة 2020؛ وفي النيجر أيضا من 5,9 مليون نسمة إلى 18,2 مليون نسمة للفترة [1980-2020]، وليبيا تطور السكان فيها من 3,2 مليون نسمة إلى 6,9 مليون نسمة سنة 2020، وأن الهيكلية العمرية للسكان لم تتغير كثيرًا في تشاد والنيجر، بينما تغيرت بشكل كبير في ليبيا وخاصة فئة صغار السن [0-14] سنة لتسجل أدنى مستوياتها 28,8٪ سنة 2010؛ هذا كان له أثر في الإعالة الديموغرافية، والتي لازالت مرتفعة في تشاد والنيجر وسجلت [96-109] من السكان المُعالين، مقابل كل مئة من السكان المُعيلين على التوالي، وفي ليبيا انخفضت بشكل كبير لتسجل 56 من السكان المُعالين، مقابل كل مئة من السكان المُعيلين سنة 2020، هذا التغير في المؤشرات الديموغرافية، ساهم في زيادة حدة تدفقات الهجرة من المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا من تشاد، وبلغ عددهم 81220 مهاجرًا ومن النيجر 187471 مهاجرًا سنة 2024؛ حتى بلغت

نسبتهم ٪41,4 من جملة المهاجرين من دول جوار ليبيا و ٪34,1 من إجمالي المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا.

كلمات مفتاحية: مهاجرين غير نظاميين – معدل الخصوبة – الزيادة الطبيعية – معدل الإعالة.

Abstract:

The study analyzed demographic change in Chad and Niger and its relationship to irregular migration flows to Libya. The study focused on changes in fertility rates, mortality rates, and infant mortality, and their impact on the evolution of population size and age structure, their relationship to dependency, and subsequently to irregular migration flows. The study concluded that the fertility rate declined in the three countries at varying rates of change. The rate recorded a negative change rate of -8.6% in Chad, -10.3% in Niger, and -55.5% in Libya for the period [1980-2020]. The crude death rate declined in Chad from 21.1% in 1980 to 12.5% in 2020. In Niger, the crude death rate also declined from 25.4% in 1980 to approximately 8.3% in 2020. In Libya, the rate declined. Crude mortality also increased from 6.9% to about 5.6% for the same period, and the population size developed and multiplied about four times in Chad from 4.5 million people in 1980 to 11.9 million people in 2020; and in Niger also from 5.9 million people to 18.2 million people for the period [1980-2020], and in Libya the population developed from 3.2 million people to 6.9 million people in 2020, and the age structure of the population did not change much in Chad and Niger, while it changed significantly in Libya, especially the young age group [0-14] years, to record its lowest levels of 28.8% in 2010; This had an impact on demographic dependency, which remains high in Chad and Niger, reaching 96-109 dependents per 100 dependents, respectively. In Libya, it declined significantly, recording 56 dependents per 100 dependents in 2020. This shift in demographic indicators contributed to an increase in the flow of irregular migrants arriving in Libya from Chad, who numbered 81,220 migrants, and from Niger, who numbered 187,471 migrants in 2024. Their proportion reached 41.4% of the total number of migrants from Libya's neighboring countries and 34.1% of the total number of irregular migrants arriving in Libya.

Keywords: Irregular migrants - Fertility rate - Natural increase - Dependency ratio

تمهيد:

يؤدي التغير الديموغرافي دوراً هامًا في إحداث آثار في المجتمعات المختلفة، فالتغير أما أن يكون موجباً أو سالباً، فالأثر الموجب هو ارتفاع حجم السكان، بينما الأثر السالب هو التراجع في هذا الحجم، وإن الأثر الموجب هو الأخر له أثار على الكتلة السكانية، فالسياسات السكانية تضعها الدول بناءً على العلاقة بين حجم سكانها ومواردها المتاحة، فهناك دول تعاني من حجم سكاني زائد مع موارد قليلة؛ مما يرتب مشاكل عدة، أيضا العكس فالدول التي لها حجم سكاني قليل، وموارد كثيرة تعاني هي الأخرى من مشاكل مختلفة، وهنا يأتي دور السياسة السكانية التي تضعها الدولة للموازنة بين هذين المتغيرين (السكان-الموارد)؛ حتى تضمن التقليل من المشاكل الناتجة عن الاختلال فيما بينهما.

والهجرة في الأدبيات العلمية هي تغيير محل الإقامة أو الانتقال من مكان لآخر، وهي أحد مكونات النمو السكاني الثلاثة، إلى جانب (الخصوبة-الوفيات)، وهي تُسهم في إحداث التغير الديموغرافي، ويترتب عنها عدة نتائج، كاختلال الهيكلية العمرية، واختلال نسبة النوع في الكتلة السكانية، ومشكلة الاختلاط السكاني في المهجر، وبعض المشاكل الاقتصادية في كل من بلد المنشأ والمقصد، والعديد من الدول تحارب هذه الظاهرة وخاصة غير النظامية منها، والتي لا تضبطها تشريعات أو قوانين وتعتبرها تهديداً لأمنها القومي.

تعاني تشاد والنيجر من مشكلات ديموغرافية عميقة، تُعد الأساس لعدد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها؛ فهاتان الدولتان بوصفهما من البلدان النامية ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، تشهدان نموًا سكانيًا متسارعًا لا يتناسب مع قدراتهما الاقتصادية والبنية التحتية المتوفرة؛ ومع اختلال الهيكلية العمرية في كتلتهما السكانية، وارتفاع في الفئة الصغرى (0–14) سنة، هذا قد يترتب عليه ارتفاع معدلات الإعالة الديموغرافية، وخاصة إعالة صغار السن والتي يُسهم ارتفاع معدلات الخصوبة في ازديادها (فالعلاقة طردية بين الخصوبة وفئة صغار السن)؛ مما قد يرفع من تدفقات الهجرة في هذه الدول؛ حتى يتسنى لأرباب الأسر من إعالة أسرهم، وعليه فإن قرار الانتقال حتى وإن كان هذا القرار تواجهه عوائق كبيرة كما ذكر إيفرت لي (Everett. S. Lee) في القانون الثالث في نظريته للهجرة، وهو «يرتبط حجم تيار الهجرة بصعوبة التغلب على العقبات التي تعترض سبيل الهجرة»[1]، فمن بين أهم الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند اتخاذ قرار الهجرة صعوبة العقبات التي تعترض

1( )Everett. S. Lee, "A Theory of Migration", Demography, Vol. 3, No. 1. (1966), p. 35.

سبيل المهاجر، وفي نظريته (The Hypothesis of The Mobility Transition) فرضية التحول الحركي ذكر زلينسكي (Zelinsky) أن هناك أنماطا منتظمة في التنقل عبر الزمان والمكان، وأن مسار الانتقال الحركي يوازي بشكل وثيق مسار الانتقال الديموغرافي؛ وأيضا هناك تغيرات كبيرة ومنظمة في شكل وكثافة الانتقال الحركي، مع مراحل الانتقال من تغيرات في الوظيفة والمدة و الدورية والمسافة والمسار و فئات المهاجرين[2].

مشكلة الدراسة:

تعد تشاد والنيجر من الدول التي تتميز بالتسارع في خصائصهما الديموغرافية، فهما تشهدان ارتفاعًا في معدلات الخصوبة، والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع نسب صغار السن؛ مما قد يرفع من معدلات الإعالة الديموغرافية مع نسبة مرتفعة من الشباب، وافتقار هاتين الدولتين إلى البنية الاقتصادية التي تمكّن من استيعابهم، فالتغيرات الديموغرافية فيهما قد تلعب دوراً محوريًا في تشكيل ديناميكيات الهجرة نحو ليبيا، ومن خلال ذلك يمكن أن تتمحور المشكلة في التساؤل التالي: ما العلاقة بين التغير الديموغرافي في تشاد والنيجر بتدفقات الهجرة غير النظامية نحو ليبيا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل التغير في معدلات الخصوبة في تشاد والنيجر.
- رصد التغير في معدلات الوفيات.
- التعرف على حجم ونمو السكان.
- معرفة التغير في الهيكلية العمرية للسكان وعلاقتها بالإعالة الديموغرافية.
- التعرف على تدفقات الهجرة غير النظامية الوافدة نحو ليبيا.

أهمية الدراسة:

تُبرز هذه الدراسة أهمية خاصة في تحليل الأبعاد الديموغرافية لدولتي تشاد والنيجر؛ واستكشاف مدى تأثيرها المباشر في تدفقات الهجرة غير النظامية نحو ليبيا؛ وتكتسب هذه الأهمية زخمها من واقع الترابط الجغرافي والقبلي بين سكان شمال تشاد والنيجر وسكان الجنوب الليبي؛ مما يُسهل حركة الأفراد عبر الحدود، وتأتي ليبيا في هذا السياق بوصفها دولة ذات كثافة سكانية منخفضة مقارنة بجيرانها، لكنها تتفوق عليهم من حيث الموارد الاقتصادية، في مقابل هشاشة سياسية ومؤسساتية ناتجة عن

الانقسام الداخلي؛ هذا التباين يجعل من ليبيا وجهة جاذبة للهجرة، أيضا هي إضافة نوعية للرصيد المعرفي، خاصة في ظل الندرة الواضحة للدراسات الكمية التي تتناول ظاهرة الهجرة في السياق الليبي، حيث تعتمد معظم الأدبيات الحالية على مقاربات وصفية أو سياسية، دون معالجة منهجية معمقة للمتغيرات الديموغرافية المرتبطة بها، وتسعى كذلك لسدّ هذه الفجوة من خلال تحليل علمي، مبني على معطيات إحصائية دقيقة ومقاربات منهجية متعددة.

منهجية الدراسة:

نظرًا للطبيعة المعقدة والمتداخلة لموضوع الدراسة، تم توظيف مجموعة من المناهج والأساليب البحثية التي تتيح فهما شاملًا للظاهرة المدروسة، وذلك على النحو التالي:

- المنهج التاريخي: لتتبع المراحل الزمنية التي مرت بها الظاهرة الديموغرافية في كل من تشاد والنيجر.

- المنهج المقارن: لإجراء مقارنات كمية ونوعية بين المؤشرات السكانية في فترات زمنية مختلفة بين الدول.

- المنهج الوصفي: لوصف الخصائص السكانية والديموغرافية في تشاد والنيجر، وتحديد الواقع الديموغرافي الراهن.

- المنهج التحليلي: لتحليل العلاقات بين المتغيرات الديموغرافية (مثل الخصوبة، الإعالة) وبين تدفقات الهجرة نحو ليبيا.

- الأسلوب الكمي: لتوظيف المعادلات الديموغرافية في قياس حجم واتجاه التغيرات، بما في ذلك معدلات النمو والإعالة والخصوبة، وصولًا إلى إسقاطات تقديرية.

تقع تشاد والنيجر جنوب ليبيا (أنظر الشكل 1)، وترتبط معها بحدود برية يبلغ امتداها 1350 كم وهي تشكل 29,8٪ من جملة الحدود البرية الليبية، والتي ترتبط بست دول مع الدولتين السابقتين، وهي (مصر–السودان–تونس–الجزائر)، والتي يبلغ طولها 4348 كم، وتبلغ الحدود الليبية التشادية 1090 كم، بينما تبلغ الحدود مع النيجر 260 كم، و يتبين إنَّ حدود ليبيا مع تشاد امتداها يشكل نحو أربعة أضعاف الحدود مع النيجر، وإنَّ ضعف الدولة الليبية في السيطرة على هذه الحدود، يرفع من تدفقات الهجرة غير النظامية الوافدة نحوها من هاتين الدولتين، سواء من مواطنيها أو من جنسيات دول جنوب الصحراء.

شكل (1) موقع تشاد والنيجر مع ليبيا

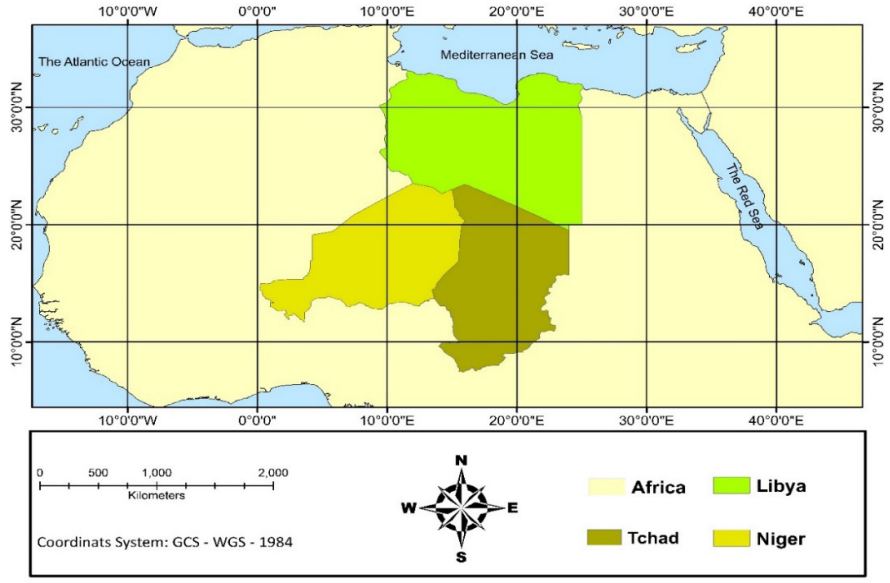

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على open street map، برنامج Arcmap Gis 10.8

أولا: الديناميكية الديموغرافية وعلاقتها بتدفقات الهجرة:

تؤدي الديناميكية الديموغرافية دوراً حيويًا في تغير الكتل السكانية المختلفة، هذه الديناميكية هي نتاج العمليات الديموغرافية الثلاث [الخصوبة الوفيات الهجرة]، وارتفاع معدلات إحداها عن الآخر يلعب دوراً في إحداث الأثر الديموغرافي، والذي بدوره تنظر له الدول بأن لها أثران، الأول إيجابي والثاني سلبي على حسب السياسات المتبعة في هذه الدول.

وتعد العوامل الديموغرافية من العوامل المهمة الحاكمة لتدفقات الهجرة، إذ ينتقل الناس نظريًا من مناطق الفائض الديموغرافي إلى مناطق العجز الديموغرافي، والمقصود بمناطق الفائض الديموغرافي المناطق التي ترتفع فيها الخصوبة وترتفع فيها نسب صغار السن... وترتفع فيها نسب السكان في سن العمل»[3]، إلى تلك المناطق التي تمثل عجزًا ديموغرافيًا في كل ما سبق ذكره، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدافع

الديموغرافي للهجرة يلعب عاملًا رئيسًيا في تشكيل أنماط الهجرة، ولاسيما في الدول ذات التركيبة السكانية الفتيَة، فارتفاع الخصوبة وازدياد التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني، يحتم على أرباب الأسر في مناطق الفائض الديموغرافي على اتخاذ قرار الهجرة لإعالة تلك الأفواه التي تحتاج للغذاء، وأيضا مع ارتفاع نسب الشباب في الكتل السكانية ذات الموارد الضعيفة، يزيد من تدفقاتهم نحو مناطق العجز الديموغرافي.

1- التغير في معدلات الخصوبة:

الخصوبة «Fertility» والإنجاب» Fecundity» مصطلحان في الظاهر معناهما واحد، ولكن في حقيقة الأمر هما مختلفان، فالخصوبة « هو لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع، ويعبر عنه بعدد المواليد الأحياء»[4]، أما الإنجاب» وهو القدرة الفسيولوجية على إنجاب مولود حي بالنسبة للمرأة أو الرجل أو لكليهما معا»[5].

وتعد الخصوبة المؤثر الأول في النمو السكاني، فارتفاع معدلاتها يُسهم في ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتلعب عدة عوامل في ارتفاع وانخفاض معدلات الخصوبة، فالتقاليد السائدة في المجتمع والخصائص السكانية المختلفة، من تعليم، ومعدلات النشاط الاقتصادي، والعمر الأول عند الزواج، وغيرها دورا في هذا الارتفاع أو الانخفاض.

أ- معدل خصوبة المراهقات(6*):

يقسم الديموغرافيون معدل الخصوبة العمرية بحسب فئات الإنجاب عند الإناث، والتي تمتد نحو 35 سنة في المدى العمري [15-49] سنة إلى سبع فئات، والفئة الأولى وهي فئة [15-19] سنة يطلق عليها فئة المراهقات، فانتشار الزواج المبكر بين تقاليد المجتمعات المختلفة يرفع من معدل هذه الفئة العمرية، والتي بدورها ترفع من معدل الخصوبة الكلية.

شكل [2] التغير في معدل خصوبة المراهقات في دول تشاد والنيجر وليبيا للفترة [1980-2020]

4()فتحي محمد ابوعيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 0002، ص 301.
5((رشود محمد الخريف، معجم المصطلحات السكانية والتنموية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، 0102، ص 941.
6(*)

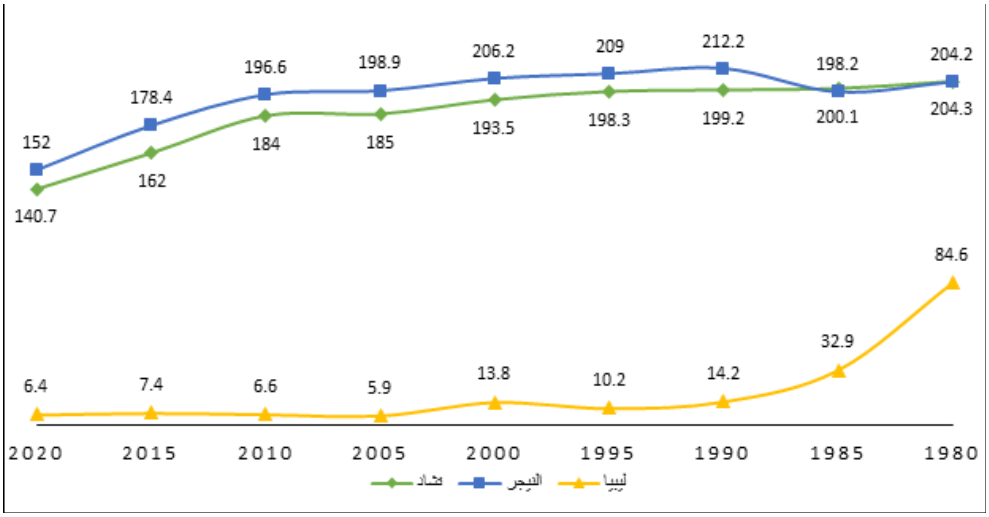

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الخصوبة،2025

https://www.un.org/development/desa/pd/data-world/data-fertility ، تاريخ الاسترجاع 20/أبريل/2025

من الشكل [2] يتضح أن معدل الخصوبة عند المراهقات يتباين بين الدول الثلاثة، حيث بلغ في سنة 1980 في كل من تشاد والنيجر معدلاً مرتفعا، سُجل نحو 204 مولودا لكل 1000 أنثى في سن المراهقة، بينما بلغ هذا المعدل في ليبيا نحو 84 مولودا لكل 1000 أنثى مراهقة ليبية. ومن ثم، أخذ المعدل في الانخفاض في الدول الثلاث، وبنسب متغيرة. حيث انخفض في تشاد إلى 140,7 مولودًا لكل 1000 أنثى في سن المراهقة، وانخفض أيضًا في النيجر إلى 152 مولودا لكل 1000 أنثى في سن المراهقة في سنة 2020. غير أن الحال في ليبيا اختلف، وانخفض المعدل انخفاضًا كبيرًا ليسجل 6,4 مولودًا لكل 1000 أنثى في سن المراهقة. هذا الانخفاض اختلفت نسب التغير فيه، وسجلت ليبيا نسبة تغير مرتفعة بلغت -92,4٪ بالسالب.

هذا التباين بين الدول الثلاث يُبين أن تشاد والنيجر ينتشر بينهما الزواج المبكر، في حين يتضح أنه في ليبيا أصبح يختفي هذا النوع من الزواج بعد صدور قانون يحدد ذلك سنة 1984 وتعديلاته سنة 2015 [7(*)]، وبالتالي خفض من معدلات الخصوبة في هذه الفئة العمرية من فئات الإنجاب؛ وأيضا يُعزى إلى أن معدلات الالتحاق بالتعليم

7(*)تم تعديل المادة السادسة في قانون رقم 01 لسنة 4891 لتصبح « تكمل أهلية الزواج ببلوغ سنة الثامنة عشر ميلادية»، قانون رقم (41) لسنة 5102 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (01) بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وأثارهما، الجريدة الرسمية، العدد 5، السنة الرابعة، 5102.

وخاصة للإناث منخفضة في تشاد والنيجر؛ مما رفع من معدلات هذه الفئة فيهما، حيث يتبيَن أن معدلات الالتحاق للإناث بالمرحلة الابتدائية سنة 2023 بالنيجر بلغ ٪67 ، وسجل المعدل في تشاد ٪77 سنة 2019 [8]، بينما سجل هذا المعدل في ليبيا سنة 2021 نحو ٪98 [9]، وأيضا يتبين أن الفئة العمرية المراهقة [10–14] سنة لازالت تُسهم في المواليد في كل من تشاد والنيجر، بالرغم من انخفاضها قليلاً، ففي تشاد، سجلت هذه الفئة العمرية من الإناث نحو 22,5 مولودا لكل 1000 أنثى في سنة 1980، ومن ثم انخفض إلى 5,1 مولودا سنة 2020. وفي النيجر للفترة السابقة نفسها، انخفضت مساهمة هذه الفئة العمرية من 21,4 مولودًا إلى 4,2 مولودًا؛ ويُعزى ذلك لانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي سالفة الذكر. أما في ليبيا، فلم تسجل الفئة العمرية [10–14] سنة أي عدد من المواليد في سنة 2020، وسجلت في سنة 1980 نحو 3,1 مولودا لكل 1000 أنثى في هذه الفئة العمرية.

ب- معدل الخصوبة الكلية(*)[10]:

معدل الخصوبة الكلية هو متوسط ما تنجبه الإناث في سن الإنجاب [15–49] سنة، وهذا المعدل يتم استخراجه من معدلات الخصوبة العمرية الخاصة لفئات الإنجاب عند الإناث، ومن الجدول [1] يتبين أن معدلات الخصوبة الكلية في البلدان الثلاثة سجلت انخفاضا متباينًا؛ ففي تشاد والنيجر انخفضت هذه المعدلات انخفاضًا طفيفًا بينما في ليبيا سجلت انخفاضًا كبيراً.

حيث انخفض المعدل في تشاد من 6,9 مولودا لكل امرأة في سن الإنجاب سنة 1980 إلى 6,3 مولودا لكل امرأة في سن الإنجاب سنة 2020، وبنسبة تغير بلغت -٪8,6. وفي النيجر، انخفض من 7,7 مولودا لكل امرأة في سن الإنجاب سنة 1980 إلى 6,9 مولودا لكل امرأة في سن الإنجاب (سنة 2020)، وبنسبة تغير سجلت -٪10,3. في حين يتضح أن المعدل في ليبيا سجل نسبة تغير كبيرة وبلغت -٪55,5، إذ انخفض من 7,2 مولودا لكل امرأة في سن الإنجاب سنة 1980 إلى 3,2 مولودا لكل امرأة في سن الإنجاب سنة 2020. هذا التباين في الانخفاض بين الدول الثلاث يُعزى إلى أن فئات الإنجاب لدى الإناث، وخاصة الفئات الأولى [15–19] سنة و [20–24] سنة، لا تزال تُسهم بأعداد مرتفعة من المواليد. حيث ساهمت هاتان الفئتان في سنة 2020 بنحو ٪41,8 في تشاد من إجمالي المواليد، وبنحو ٪42,7 في النيجر، بينما هذه المساهمة منخفضة بشكل

8() البنك الدولي، YL-DT-EN=snoitacol?EF.RRNE.MRP.ES/rotacidni/gro.ilwadlaknabla.atad//:sptth

9() الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة» توظيف العائد الديموغرافي»، 2202، ص 761.

10(*)

كبير في ليبيا وبلغت ٪6,3 للسنة نفسها[11].

الجدول [1] معدل الخصوبة الكلية في تشاد النيجر ليبيا للفترة [1980–2020]

السنة	تشاد	النيجر	ليبيا
1980	6,9	7,7	7,2
1985	7	7,9	6,2
1990	7,2	7,8	4,9
1995	7,2	7,7	3,6
2000	7,2	7,7	2,8
2005	7,1	7,6	2,7
2010	6,9	7,4	2,6
2015	6,7	7,2	2,7
2020	6,3	6,9	3,2
نسبة التغير	8,6-	10,3-	55,5-

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الخصوبة،2025

https://www.un.org/development/desa/pd/data/world-fertility-data، تاريخ الاسترجاع 20/أبريل/2025

2–التغير في معدل الوفيات:

تأثر الوفيات تأثيراً كبيراً في النمو السكاني، وهي المكون الثاني من مكوناته، والمؤثر السلبي فيه، وإذا ارتفعت معدلاتها فإن معدلات النمو السكاني تنخفض؛ ولهذا تؤدي دراستها معرفة أثرها في نمو أي كتلة سكانية، «وعرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها الانتهاء التام لكل مظاهر الحياة، عند حدوث الولادة الحية وعليه هنا الوفاة لا تشمل وفاة الأجنة»[12].

شكل [3] معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الرضع في تشاد والنيجر وليبيا للفترة [1980_2020]

11() الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الخصوبة، 2025. https://www.un.org/development/desa/pd/data/world-fertility-data

12() طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1102، الموصل، ط 3، ص64.

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الوفيات،2025

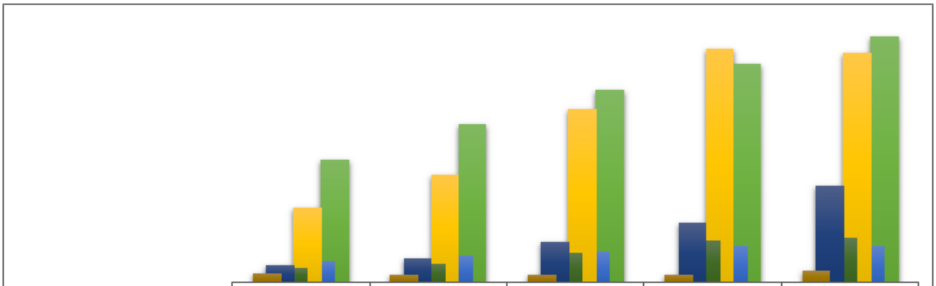

	1980	1990	2000	2010	2020
تشاد معدل وفيات الرضع	141.4	125.3	110.7	91.1	70.2
تشاد معدل الوفيات الخام	21.1	20.7	18.1	15.4	12.5
النيجر معدل وفيات الرضع	131.6	134.2	99.2	61.8	43.3
النيجر معدل الوفيات الخام	25.4	24.1	17.4	10.6	8.3
ليبيا معدل وفيات الرضع	55.8	34.4	23.7	14.2	9.9
ليبيا معدل الوفيات الخام	6.9	4.7	4.7	4.5	5.6

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الوفيات،2025
https://population.un.org/wpp/downloads ، تاريخ الاسترجاع: 20/أبريل/2025.

ومن الشكل [3] يتبين أن معدلات الوفيات تنخفض من سنة لأخرى في الدول الثلاث، هذا الانخفاض يُعزى لانتشار الوعي الصحي بين السكان، وأيضا لمساهمة منظمة الصحة العالمية في نشر هذا الوعي، وخاصة في الدول النامية ودول جنوب الصحراء بشكل خاص، حيث انخفض معدل الوفيات الخام في تشاد من 21,1‰ سنة 1980 إلى 12,5‰ سنة 2020، وفي النيجر انخفض أيضا معدل الوفيات الخام من 25,4‰ سنة 1980 إلى نحو 8,3‰ سنة 2020، وفي ليبيا انخفض معدل وفيات الخام هو الآخر من 6,9‰ إلى نحو5,6‰ للفترة نفسها.

إن الانخفاض الذي اتخذه معدل الوفيات الخام يُعزى إلى الانخفاض الذي شهده معدل وفيات الرضع، ومن المعروف أن مستويات الوفيات العامة تبدأ بالانخفاض عند انخفاض معدل وفيات الرضع؛ فالمنحنى العمري للوفيات بحسب العمر يشبه الحرف (U)[13]، يبدأ مرتفعًا في السنوات الأولى ومن ثم ينخفض في السنوات الوسطى للسكان، ويعود للارتفاع في الأعمار المتقدمة للسكان، ومن بيانات الشكل، يتبين أنه في تشاد، سجل معدل وفيات الرضع سنة 1980 نحو 141,4‰، أي أن كل 1000 مولود حي جديد يتوفى منهم 141 مولودا قبل بلوغ السنة الأولى.

ومن ثم انخفض إلى نحو 70,2 ‰ في سنة 2020، وفي النيجر أيضا انخفض المعدل

من 131,6 ‰ سنة 1980 إلى 43,3 ‰ سنة 2020؛ هذا الانخفاض في هذه الدول يُعزى كما ذكر سابقا إلى انتشار الوعي الصحي عند السكان، والتخلي جزئيًا عن الطب الشعبي لمعالجة أمراض الطفولة، غير أن الحال في ليبيا يختلف كثيراً، فمنذ اكتشاف البترول في نهاية خمسينيات القرن الماضي، واستغلال عوائده في التنمية وخاصة في الرعاية الصحية، تم القضاء على عديد الأمراض السارية والمتوطنة، وبدأت معدلات الوفاة ومعدل وفيات الرضع بشكل خاص تنخفض من سنة لأخرى، حتى وصل معدل وفيات الرضع إلى مستويات منخفضة، يضاهي ذلك الذي تسجله الدول المتقدمة، وبلغ المعدل في الدولة الليبية 9,9 ‰ في سنة 2020.

3- التغير في حجم السكان:

تغير حجم ونمو السكان من المواضيع المهمة في دراسات علم السكان، هذا الموضوع شغل العديد من الدراسات التي حاولت إبراز مشاكله منذ أن ظهر «مالتوس» بنظريته المشهورة، التي حاولت ربط النمو السكاني بالموارد المتاحة، والنمو السكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية أهمية في العصر الحديث، إذ يمثل تحديًا هامًا للبشرية وخاصة لشعوب الدول النامية، التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية وتوفير الغذاء لسكانها.[14]

جدول [2] التغير في حجم السكان في تشاد والنيجر وليبيا للفترة [1980-2020]

السنة	تشاد	النيجر	ليبيا
1980	4514427	5989000	3219462
1985	5095401	6915994	3873781
1990	5963250	8026592	4436663
1995	7010159	9490289	4769069
2000	8355654	11331561	5157893
2005	10096630	13624474	5498615
2010	11952134	16464025	6197667
2015	14110971	20001663	6418315
2020	16425859	24206636	6931061

14() رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة 7791-7002، مجلة جامعة بابل، المجلد 91، العدد 4، 1002، ص 626.

الزيادة السكانية [2020–1980]	11911432	18217636	3711599

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، https://population.un.org/wpp/downloads ، تاريخ الاسترجاع: 20/أبريل/2025.

من الجدول [2] يتضح أن حجم السكان في الدول الثلاث تطور بشكل كبير، ففي كلٍ من تشاد والنيجر تضاعف حجم السكان نحو أربع مرات في فترة أربعين سنة، في حين يتضح أن حجم السكان في ليبيا تطور بشكل بطيء وتضاعف لمرة واحدة، وفي تشاد ارتفع حجم السكان من نحو 4,5 مليون نسمة سنة 1980 إلى 16,4 مليون نسمة سنة 2020، وبلغت الزيادة السكانية المطلقة لحجم السكان نحو 11,9 مليون نسمة للفترة [1980–2020]، أو ما يعادل نحو 297 ألف نسمة في السنة الواحدة، وتطور أيضا حجم السكان في النيجر من 5,9 مليون نسمة سنة 1980 إلى 24,2 مليون نسمة في سنة 2020، وسجلت الزيادة السكانية المطلقة في حجم السكان نحو 18,2 مليون نسمة للفترة [1980–2020]، أي نحو 455 ألف نسمة خلال السنة الواحدة، أما في ليبيا ارتفع حجم السكان من 3,2 مليون نسمة سنة 1980،ليصل إلى 6,9 مليون نسمة سنة 2020، وبلغت الزيادة السكانية نحو 3,7 مليون نسمة، ما يعادل نحو 92 ألف نسمة في السنة الواحدة.

شكل [4] الزيادة الطبيعية في تشاد والنيجر وليبيا للفترة [1980–2020]

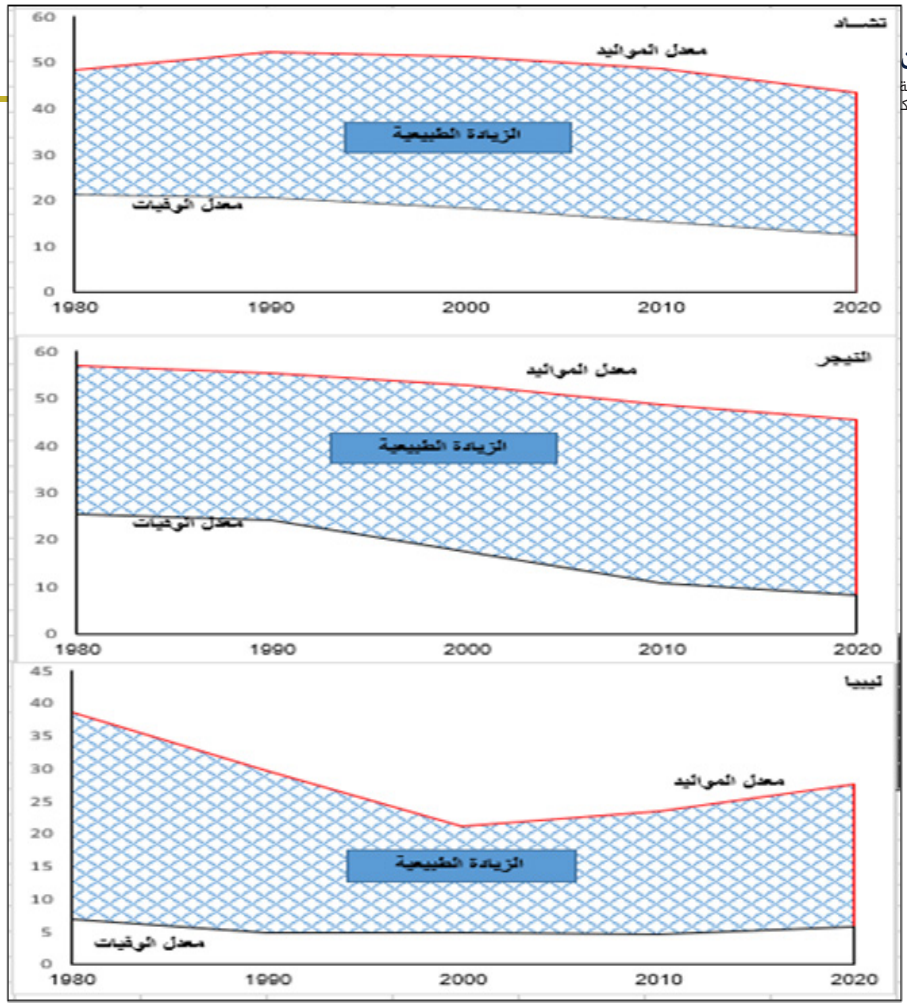

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الخصوبة والوفيات،2025

https://population.un.org/wpp/downloads ، تاريخ الاسترجاع: 20/ أبريل/2025.

إن التباين والاختلاف في تطور حجم السكان بين كلٍ من تشاد والنيجر وليبيا يُعزى إلى التغير في كل من معدلات الخصوبة والوفيات، فمعدلات الخصوبة عند الإناث في كل من تشاد والنيجر لازالت مرتفعة، وسجلت انخفاضًا خفيفًا، وبنسب تغير سجلت [- 8,6٪ - 10,3٪] على التوالي للفترة [1980-2020]، بينما الحال اختلف في ليبيا، وسجلت نسبة تغير مرتفعة وبلغت - 55,5٪ للفترة نفسها، وأيضا بالرغم من الانخفاض الذي شهده معدل الوفيات، إلا أن معدل الوفيات في ليبيا كان الأكثر انخفاضًا، ومع الانخفاض في الخصوبة مما ساهم في اقتراب المسافة بين منحني النمو

الطبيعي [الخصوبة–الوفيات].

وبالنظر إلى الشكل [4] يتبين أن الهوة ما بين منحنيي المواليد في الوفيات في كل من تشاد والنيجر لازالت متسعة، وهذا يوضح أن الدولتين لا زالتا في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي، والتي من مميزاتها انخفاض معدل الوفيات بوتيرة أسرع من معدل المواليد، وهذا ما يزيد الزخم السكاني أو كما يعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر، حيث سجل معدل الزيادة الطبيعية سنة 1980 [31,7–27,1] ‰ومن ثم ارتفع إلى [37,3–30,8]‰ على التوالي في كل من تشاد والنيجر، وهذا الارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية بينته بيانات الجدول [2]، والتي أوضحت أن حجم السكان في كل من تشاد والنيجر تضاعف بشكل كبير عما كان عليه في سنة 1980.

4–التغير في الهيكلية العمرية للسكان وعلاقتها بالإعالة الديموغرافية:
يلعب التغير في المتغيرات الديموغرافية الثلاثة إلى تغير الهيكلية العمرية للسكان، إن هذا التغير يؤدى بالمجتمعات المختلفة إلى الانتقال ديموغرافيًا في عدة مراحل، تعرف بمراحل الانتقال الديموغرافي، في هذه المراحل يتخذ معدلي المواليد والوفيات [أنظر الشكل 4] أنماطا مختلفة متأثرا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة؛ مما يجعل كل مرحلة من مراحل هذا الانتقال تتميز بخصائص معينة بناءً على العلاقة بين معدلي المواليد والوفيات.

ومن معطيات الجدول [3] يظهر أن الهيكلية العمرية للسكان في تشاد لم يحدث فيها تغير كبير، حيث لغت نسب صغار السن [0–14] سنة ٪45 من إجمالي السكان، ومن ثم ارتفعت إلى ٪48,9 سنة 2000، وتراجعت تراجعا خفيفًا إلى ٪46,5 سنة 2020؛ هذه النسب المرتفعة لفئة قاعدة الهرم السكاني هي نتيجة إلى أن الخصوبة في تشاد، لم يحدث فيها انخفاض كبيرة، وبلغت نسب التغير فيها – ٪8,6، وأيضا يتضح أن الفئة الوسطى للسكان [15–64] سنة تراوحت نسبتها ما بين [٪48,3– ٪51,5] للفترة [1980–2020]، وبهذا نجدها شكلت نصف السكان، فالتغير في هذه الفئة من السكان لم يكن كبيراً، أما في فئة كبار السن 65 سنة فأكثر أخذت نمط الانخفاض التدريجي من ٪3,5 سنة 1980 إلى ٪2,5 سنة 2020، ويُعزى ذلك إلى العلاقة العكسية التي تربط بين فئة صغار السن وفئة كبار السن داخل الكتلة السكانية.
أما النيجر ومن خلال بيانات الهيكلية العمرية للسكان في الجدول السابق، يتبين أنه لم يحدث بها تغير كبير، ففئة صغار السن [0–14] سنة ارتفعت من ٪48,1 سنة

1980 إلى ٪50 سنة 2010، ومن ثم تراجعت قليلاً إلى ٪49,7 سنة 2020؛ وهذا راجع أيضا إلى معدل الخصوبة لم يتغير كثيراً، مثلما حدث في تشاد، بينما يتبين أن فئة متوسطي السن [15–64] سنة انخفضت من ٪50 سنة 1980 إلى ٪47,7 سنة 2020، هذا الانخفاض استفادت من فئة كبار السن 65 سنة فأكثر، لترتفع من ٪1,9 سنة 1980 إلى ٪2,6 سنة 2020.

وفي ليبيا الحال اختلف بالنسبة للوزن النسبي للكتلة السكانية، وتغيرت فئاتها الثلاثة تغيراً كبيراً، بعكس ما حدث في تشاد والنيجر، حيث اتضح أن فئة صغار السن [0–14] سنة انخفضت انخفاضًا كبيراً من ٪47,8 سنة 1980 إلي ٪28,8 سنة 2010، هذا الانخفاض يُعزى إلى الانخفاض الكبير الذي شهده معدل الخصوبة في ليبيا كما ذكر سابقاً؛ بسبب ما شهدته ليبيا بداية من تسعينات القرن الماضي والظروف التي مرت بها بعد الحصار الأممي؛ مما ساهم في انخفاض الرافد الذي يغذي فئة صغار السن وهي الخصوبة؛ مما ساعد على انخفاضها لتسجل نسبة تغير في هذه الفئة بلغت – ٪39,7 للفترة [1980–2010]، ومن ثم ارتفعت نسبة صغار السن من الوزن النسبي للسكان لتسجل ٪31,6 سنة 2020، ويرجع ذلك إلى أن النظام السابق ومع سنة 2003 دخل في مصالحات مع الغرب، انتعشت معها الحياة الاقتصادية للسكان، ومن ثم انتعشت مرة أخرى بعد فبراير 2011؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل المواليد 21,2‰ سنة 2000 [15] إلى 27,5 سنة 2020.

15() محمد إبراهيم الهمالي، محمد مرسال علي، أثر الزيادة الطبيعية على حجم الأسرة الليبية للفترة 3791-2102، مجلة أبحاث، كلية الآداب، جامعة سرت، العدد 51، ص 033.

جدول [3] التوزيع النسبي للهيكلية العمرية للسكان في تشاد والنيجر وليبيا للفترة (1980–2020)

البلد	الفئة العمرية	1980	1990	2000	2010	2020
تشاد	صغار السن	45	47.5	48.9	48.8	46.5
	متوسطي السن	51.5	49.3	48.3	48.7	51
	كبار السن	3.5	3.2	2.8	2.5	2.5
	المجموع	100	100	100	100	100
النيجر	صغار السن	48.1	48.4	48.3	50	49.7
	متوسطي السن	50	49.3	49.3	47.5	47.7
	كبار السن	1.9	2.3	2.4	2.5	2.6
	المجموع	100	100	100	100	100
ليبيا	صغار السن	47.8	41.8	33.9	28.8	31.6
	متوسطي السن	49.4	55.1	62.4	67.1	63.8
	كبار السن	2.8	3.1	3.7	4.1	4.6
	المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (1).

أما فيما يخص فئة متوسطي السن [15–64] سنة في ليبيا تغيرت بشكل كبير، وبرزت في الهرم السكاني وهي تمثل فيما يعرف بفئة السكان في سن العمل، وبلغت أقصى ارتفاع لها في سنة 2010 لتسجل 67,1٪، مستفيدة من انخفاض معدلات الخصوبة؛ مما رفع من وتيرة التدفقات الفوجية لفئة صغار السن نحو الفئة الوسطى للسكان؛ هذا خلق ما يعرف [النافذة الديموغرافية]، بينما يتضح أن فئة كبار السن 65 سنة فأكثر ارتفعت تدريجيا من 2,8٪ سنة 1980 لتصل إلى 4,6٪ سنة 2020، ويُعزى إلى أن هذه الفئة هي الأخرى استفادت من تراجع معدلات الخصوبة، وفئة صغار السن، ومن تدفقات الأفواج العمرية من أسفل الهرم السكاني نحو وسطه، ومن ثم إلى قمته مما رفع من وزنها النسبي.

خلاصة القول: يتبين أن تشاد والنيجر دولتان فتيّتان ترتفع فيهما نسب صغار السن [0–14] سنة لتشكل قرابة نصف السكان، وأيضا يتبين أن نحو النصف الآخر هم من السكان متوسطي السن؛ مما يجعلهما على أعتاب النافذة الديموغرافية، في حين

يتضح أن ليبيا حتى سنة 1990 هي مجتمع فتّي، ومن ثم مع التغيرات التي حدثت في معدل الخصوبة [راجع الجدول 1] انتقل فيها المجتمع الليبي ديموغرافيًا من المرحلة الثانية، وهي مرحلة التزايد السكاني المبكر إلى المرحلة الثالثة من مراحل الانتقال الديموغرافي، وهي مرحلة التزايد السكاني المتأخر [انظر شكل 4]؛ هذه المرحلة يرتفع فيها متوسطي السن [15–64] سنة من الوزن النسبي للسكان، ويكون المجتمع مجتمعًا ناضجًا يمثل فيه الشباب نسبًا كبيرة.

وفي حقيقة الأمر: لن يجلب العائد الديموغرافي الذي ينتج عن انفتاح النافذة الديموغرافية [ارتفاع الشباب في الكتلة السكانية] في الدول النامية التنمية، بل سيجلب مزيداً من ارتفاع في تدفقات الهجرة المغادرة من هذه الدول، ويجلب الاستقطاب نحو المجموعات المسلحة والإرهابية، وإن العائد الديموغرافي لتسخيره والاستفادة منه يجب أن يقرن بسياسات وتشريعات؛ هذا يؤدي إلى تعظيمه وتحويله إلى عائد اقتصادي، ولكن الحال يختلف في دول العام النامي التي تهدره؛ مما قد يُسهم في تحويله إلى عبء ديموغرافي لهذه الدول وللدول أخرى.

إن موضوع الإعالة من المواضيع ذات الأهمية في الدراسات السكانية، التي توضح حجم العبء الاقتصادي الذي يقع على فئة معينة من السكان، والتغير في هذه الهيكلية العمرية يؤدي إلى تغير في نسب الإعالة، وبهذا فإن نسبة الإعالة ترتبط بها، وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، وأن المنتجين هم جزء منه، فالهيكلية العمرية للسكان ماهي إلا مرآة تنعكس عليها المتغيرات الديموغرافية، فالعمليات الديموغرافية الثلاثة (الخصوبة – الوفيات – الهجرة) لها تأثير بالغ الأهمية في هذا البناء العمري، وبالتالي فإن تغير مستويات هذه العمليات يتعدى أثره إلى نسبة الإعالة [16]، ويزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الفئة العاملة، ويؤثر في قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والتأمينات الاجتماعية.

من الشكل [5] تتباين نسب الإعالة بين الدول الثلاثة، ففي تشاد يتبين أن المعدلات سجلت نحو 100 من السكان المُعالين [صغار السن وكبار السن] لكل مئة من السكان المُعيلين [متوسطي السن] سنة 1980، ومن ثم بدأت بالارتفاع الطفيف لتسجل 105 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين سنة 2010، وبعدها انخفضت لتسجل 96 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعلين سنة 2020، هذا الانخفاض يُعزى لانتعاش الوزن النسبي لفئة متوسطي السن من إجمالي السكان ليسجل ٪51 للسنة السابقة نفسها.

16() محمد إبراهيم الهمالي، دور الإناث في حجم الإعالة الديموغرافية والاقتصادية، تحرير ميلاد محمد البرغوثي وآخرون، المؤتمر الجغرافي السابع عشر، قسم الجغرافيا، جامعة بني وليد، منشورات جامعة بني وليد 3202، ص 12.

شكل [5] معدل الإعالة الكلية[17(*)] في تشاد والنيجر وليبيا للفترة (1980–2020)

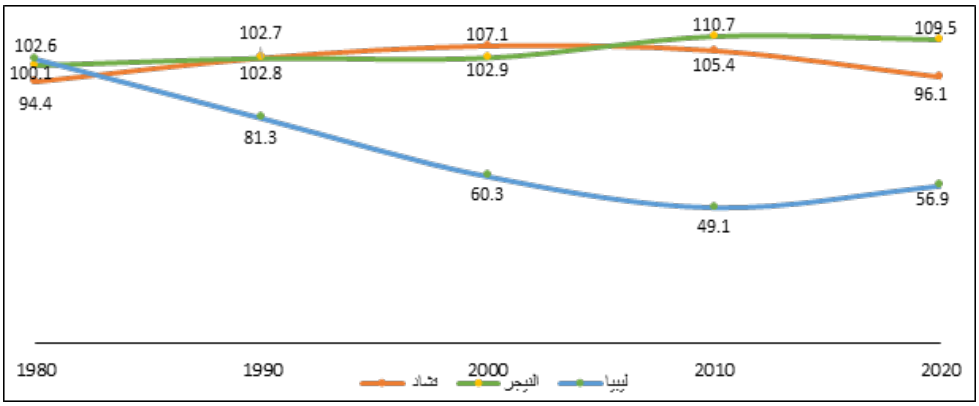

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق [1].

وفي النيجر الحال اختلف لنسب الإعالة، والتي أخذت نمط الارتفاع التدريجي لتسجل [102–102–107–110] من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعلين للسنوات [1980–1990–2000–2010] على التوالي، وبعدها تراجعت قليلاً لتسجل 109 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين، هذا الارتفاع متأثر بارتفاع فئة صغار السن، مع تراجع طفيف في فئة متوسطي السن؛ مما أسهم في ارتفاع نسب الإعالة الكلية، والتي يتبين أن إعالة صغار السن لها تأثير كبير في الإعالة الكلية أكثر من إعالة كبار السن.

بارتفاع نسب الإعالة في أي بلد وخاصة في الدول التي تعاني من شح الموارد؛ وهذا يعني أن نسبة السكان المُعالين إلى السكان المُعيلين تكون كبيرة مما يؤدي إلى:

- زيادة العبء الاقتصادي: على السكان المُعيلين مما يرفع مستويات الضغط المالي على الأسر.
- ضعف النمو الاقتصادي: فارتفاع الإعالة يؤدي إلى انخفاض الادخار على المستوى الأسري والوطني، وهذا ينعكس على الاقتصاد لعدم قدرته على توليد الوظائف.
- انخفاض الدخل وفرص العمل للشباب: نتيجة الضغط الاقتصادي، وتراجع معدلات التشغيل يتجه الشباب للبحث عن بدائل خارج حدود الدولة.

(*)17

- **الاستقطاب السلبي للشباب: بارتفاع الإعالة يتجه هؤلاء الشباب للبحث عن فرص أخرى؛ مما يُسهم في اتجاههم نحو الجماعات الإرهابية أو العصابات المنظمة؛ من أجل الحصول على المال.**

كل هذه الظروف التي تنتج من ارتفاع نسب الإعالة، تشكل حافزاً للهجرة بين الشباب والسكان في سن العمل، الذين يسعون إلى فرص معيشية أحسن ومصادر دخل مستقرة؛ من أجل إطعام وإعالة تلك الأفواه التي تنتظر في بلدانهم.

وفي ليبيا اختلفت حالة نسب الإعالة بشكل كبير، وهذا راجع الى التغيرات التي شهدتها الهيكلية العمرية للسكان؛ مما ساعد على تغير هذه النسب، ففي البداية كانت نسبة الإعالة مرتفعة شأنها شأن نسب الإعالة في تشاد والنيجر، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن لتصل إلى قرابة نصف السكان، مما أدى إلى زيادة نسب الإعالة سنة 1980 لتسجل 94 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين، وبعدها بدأت في الانخفاض لتسجل أدنى نسبة لها في سنة 2010، ولتبلغ 49 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين، ومن ثم ارتفعت قليلاً لتسجل 54 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين، وحتى مع هذا الارتفاع الذي سجلته نسبة الإعالة الكلية في ليبيا سنة 2020، إلا أنها مقارنة بتشاد والنيجر تعد منخفضة وتكاد تكون نصفها، وهذا يجعل من ليبيا أمام فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي والادخار الأسري، من خلال الاستفادة من هذا العائد الديموغرافي الذي تحقق؛ غير أن الواقع يقول غير ذلك؛ فالسياسات المتبعة في ليبيا لم تقم بتسخير وتعظيم هذا العائد، بل إن الحكومات المتعاقبة لم تستفد منه ولم تطور من النظم التعليمية والاقتصادية، وقامت بتسخيره في الاستقطابات السياسية والأمنية ولتجعل منه وقودًا لها؛ هذا ساهم في إهدار رأس المال البشري المتمثل في ارتفاع نسب السكان في سن العمل، مما جعل من ليبيا أمام بروز شبابي لم يسخر حِرفيًا ومهنيًا، وأصبح عائلاً على الدولة وأصبحت العمالة الوافدة تحل محل هؤلاء الشباب في جل المهن الحرفية والمهنية التي يفتقرها الاقتصاد الليبي، وهذا جعل من ليبيا محط أنظار الشباب في الدول المختلفة، ولتتحول ليبيا من بلد عبور للمهاجرين نحو أوربا إلى بلد مقصد، وهذا ما تناوله ستوفر (Stouffer) في نظريته للفرص المتداخلة ((Theory Of Intervening Opportunities إن حجم الهجرة عبر مسافة معينة يتناسب طرديًا مع عدد الفرص المتاحة في مكان الوصول، ويتناسب عكسيًا مع عدد الفرص المتاحة بين مكان المغادرة ومكان الوصول، وقد تقنع هذه الفرص المتدخلة المهاجر بالاستقرار في مكان ما ضمن مساره، بدلاً من التوجه إلى المكان المخطط له[18]؛ وبذلك أصبحت ليبيا وجهة بديلة لهؤلاء المهاجرين،

18)reffuotS(.A .S ,gninevretnI .A :seitinutroppO gninevretnI A yroehT gnitaleR yliboM dna ecnatsiD .naciremA ,weiveR lacigoloicoS ,(6)5,

بعد أن تعذر عليهم الوصول إلى الوجهات المقصودة؛ مما أسهم في تزايد أعدادهم بشكل ملحوظ، حيث يلاحظ على هذه التدفقات طابع الارتفاع التدريجي من سنة لأخرى.

ثانيا: التغير في تدفقات الهجرة غير النظامية الوافدة نحو ليبيا:

الهجرة عرفتها المجتمعات المختلفة منذ الأزل، فالانتقال من مكان لأخر، وتغيير محل الإقامة صفة لازمت العديد من الأفراد والجماعات منذ بداية الخليقة، هذه الظاهرة لها عدة أنواع منها الهجرة الداخلية التي يتحرك فيها المهاجر داخل حدود دولته والأخرى دولية، ويشترط فيها أن يعبر المهاجر الحدود، هذان النوعان ينقسمان إلى هجرة وافدة وأخرى مغادرة، وعَّرف ايفرت لي [Lee]»الهجرة بأنَّها تغيير دائم أو شبة دائم لمكان الإقامة، ولا يُفرَض أي قيد على مسافة الانتقال أو على الطبيعة الطوعية أو غير الطوعية لهذا الفعل، ولا يتم التمييز بين الهجرة الخارجية والداخلية «[19].

والهجرة الدولية لها طابعان وهما بحسب القانون إما أن تكون هجرة نظامية، وهي تنقُّل الأشخاص بما يتماشى مع القوانين واللوائح، التي تحكم الخروج من الدول والدخول والعودة إليها والبقاء فيها، وكذلك بما يتوافق مع التزامات الدول بالقانون الدولي[20] وأيضًا هي الهجرة التي تحدث وفقا لقوانين بلد المنشأ والعبور والمقصد، والهجرة غير النظامية هي تنقل الأشخاص خارج إطار القانون أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية الحاكمة للدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو المقصد[21].

1.التغير في حجم تدفقات الهجرة[22*] غير النظامية الوافدة نحو ليبيا [2017–2024]:

الهجرة كظاهرة ديموغرافية هي تمثل بالأساس استجابة للعجز الديموغرافي في بلدان الاستقبال والفائض الديموغرافي في بلدان الأرسال، فهي تؤدي إلى إعادة توزيع السكان بين بلدان العالم المختلفة، وحيث أن ثقافات بلدان الأرسال والاستقبال مختلفة، فإن الهجرة يفترض بها نظريًا أن تؤدي إلى اختلاط تلك الثقافات[23]، هذا الاختلاط هو من أحد نتائج الهجرة، والتي قد تكون سببًا في عديد من المشاكل الاجتماعية في البلدان المستقبلة.

جدول[4] التوزيع العددي للمهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا للفترة [2017–2024]

(0491) 548–768

19() S tterevE .S eeL ,noitargiM fo yroehT A P 94.

20()المنظمة الدولية للهجرة «MOI»، المصطلحات الأساسية للهجرة، 0202، ص 14-44.

21() المرجع السابق، ص 54.

22(*)بيانات منظمة الهجرة الدولية «MOI» الصادرة عن مصفوفة تتبع النزوحMTDXIRTAM GNIKCART TNEMECALPSID"للسنوات المذكورة، والاعتماد على الجولات التي تقوم بها وحدة المصفوفة واخذ البيانات منأخر جولة لكل سنة، للمزيد من الاطلاع stesatad/tni.moi.mtd//:sptth

23() أيمن زهري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

السنة	جملة المهاجرين غير النظاميين	الزيادة في عدد المهاجرين	نسبتها
2017	621706	-	-
2018	663445	41739	6,7
2019	654081	9364-	1,4-
2020	571464	82617-	12,6-
2021	621007	49543	8,6
2022	694398	73391	11,8
2023	705509	11111	1,6
2024	787326	81817	11,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: منظمة الهجرة الدولية «IOM» بيانات مصفوفة تتبع النزوح DISPLACEMENT TRACKING MATRIXDTM "»، https://dtm.iom.int/datasets ، تاريخ الاسترجاع 2/مايو/2025.

يتبين من الجدول [4] والشكل [6] إن ليبيا استقبلت في السنوات [2017–2024] العديد من المهاجرين غير النظاميين، واختلفت هذه التدفقات خلال السنوات المذكورة، والتي توضح أن سنة 2017 استقبلت خلالها ليبيا نحو 621705 مهاجراً غير نظامي، ومن ثم ارتفع العدد إلى 663445 مهاجراً سنة 2018 وبلغت الزيادة في أعداد المهاجرين ما بين [2017–2018] بنحو 41739 مهاجرا، وبنسبة تغير بلغت ٪6,7، ومن ثم انخفض العدد إلى 654081 مهاجراً في سنة 2019، وبانخفاض بالسالب بنحو -9346 مهاجرا وبنسبة تغير -٪1,4 عن السنة التي سبقتها.

انخفض عدد المهاجرين الوافدين إلى ليبيا سنة 2020 ليسجل 571464 مهاجراً بمقدار بالسالب بلغ -82716 مهاجر، وبنسبة تغير كبيرة بلغت -12,6٪؛ ويُعزى الانخفاض في تدفقات المهاجرين في سنتي [2019–2020] إلى الحدث العالمي وهو انتشار وباء COVID 19، والذي بدأ انتشاره منذ شهر نوفمبر 2019، ودخل العالم في حالة إغلاق وقائي للحد من انتشار هذا الوباء؛ حيث قيدت الحركة في كل الدول العالم وفرض حضراً للتجوال؛ مما ساهم في انخفاض تدفقات المهاجرين الوافدين نحو ليبيا في السنتين المذكورتين.

شكل [6] حجم المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا للفترة [2017–2024]

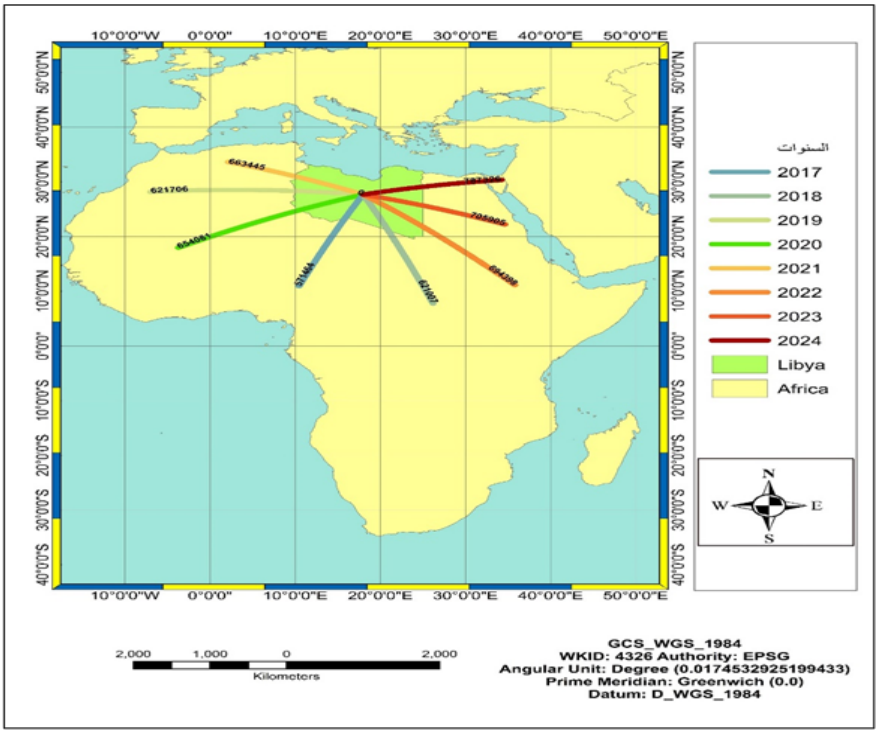

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بينات الجدول (1).

بعد انتهاء أزمة COVID 19 عادت أعداد التدفقات من المهاجرين غير النظاميين للارتفاع مجدداً لتسجل سنة 2021 نحو 621007 مهاجراً، وبزيادة عن السنة السابقة بنحو 49543 مهاجرا، وبنسبة تغير سجلت ٪8,6، ومن بعدها ارتفعت هذه التدفقات إلى [694398–705509] مهاجراً للسنوات [2022–2023] على التوالي وبزيادة في أعداد المهاجرين بلغت [73391–11111] مهاجرا، وبنسب تغير تعد هي الأعلى وبلغت ٪11,8 ما بين سنتي [2022–2021].

سجلت سنة 2024 تدفقات كبيرة من المهاجرين الوافدين نحو ليبيا، وبلغت 787326 مهاجراً وبزيادة عن السنة التي سبقتها بنحو 81817 مهاجرا، وبنسبة تغير سجلت ٪11,5؛ هذا الارتفاع الكبير في هذه التدفقات كان النصيب الأكبر منها للاجئين السودانيين؛ نظراً لما تشهده السودان من أحداث أمنية وسياسية منذ نهاية سنة 2023؛ مما أسهم ذلك في ارتفاع هذه التدفقات نحو ليبيا.

2.التغير في تدفقات الهجرة الوافدة من مناطق جوار ليبيا:

تحيط ليبيا ست دول كما ذكر سابقًا، وترتبط معها بحدود برية تبلغ 4348كم، وتملك ليبيا مساحة جغرافية مترامية الأطراف تبلغ 1665000كم^2، تأتي في المرتبة

الثانية بين دول الجوار والمرتبة السابعة عشر عالميًا، أما سكانيًا فهي تمتلك كتلة سكانية صغيرة مقارنة مع دول جوارها الإقليمي، حيث يتبيَّن إنَّ ليبيا محاطة بكتلة سكانية ضخمة يصل حجمها إلى أكثر من حجم الكتلة السكانية الليبية بنحو 35 ضعف، إذ بلغ حجم سكان دول الجوار الليبي مجتمعة نحو 242,4 مليون نسمة، بينما سجلت ليبيا 6,9 مليون نسمة سنة 2020 [أنظر الشكل 7]، بالنظر إلى ما ذكر سابقًا عن الهجرة ديموغرافيًا تحدث ما بين مناطق العجز والفائض الديموغرافي، فإن دول الجوار هي دول فائض بينما ليبيا تمثل منطقة عجز ديموغرافي تعاني من اختلال في توزيعها الجغرافي للسكان؛ حيث تظهر البيانات أن أكثر من 90٪ من سكانها يعيشون في الشمال على ساحل المتوسط، و10٪ يتبعثرون في تجمعات صغيرة في الجنوب؛ هذا يُسهم في ارتفاع تدفقات الهجرة نحو مناطق العجز الديموغرافي.

شكل [7] حجم السكان في ليبيا ودول الجوار الإقليمي لسنة 2020

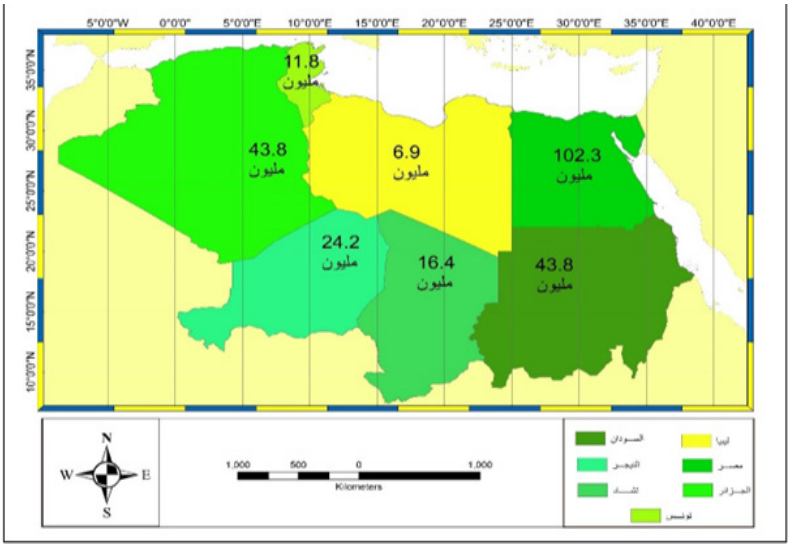

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة 2025، www.un.org/development/desa/pd/، تاريخ الاسترجاع 2/مايو/2025.

ومن الجدول [5] يظهر أن أعداد المهاجرين من دول الجوار ترتفع من سنة لأخرى، حيث بلغ عددهم 367765 مهاجراً في سنة 2017، شكل المهاجرون من دول الجوار ما نسبته 59,1٪، ومن ثم بلغ 410096 مهاجراً وبنسبة 61,8٪ سنة 2018، ليرتفع مجدداً

في سنة 2019 إلى 421988 مهاجراً وبنسبة ٪64,5، غير أنه وفي سنة 2020 انخفض عدد المهاجرين من دول الجوار إلى 390594 مهاجراً؛ هذا الانخفاض هو ما سبق ذكره، وما عاني منه العالم جرأ وباء COVID 19؛ وبالرغم من الانخفاض في أعداد المهاجرين في سنة 2020 إلا أن نسبتهم من إجمالي المهاجرين الوافدين لازالت مرتفعة، وشكلت ٪68,3.

عادت التدفقات للارتفاع مجددًا سنة 2021، سواء لإجمالي المهاجرين أو للمهاجرين من دول الجوار ليسجل عددهم 439602 مهاجرا وبنسبة بلغت ٪70,7 من أجمالي المهاجرين، وأصبح عدد المهاجرين في ارتفاع ليبلغ 551057 مهاجرا سنة 2022 وبنسبة ٪79,3، وبعدها ارتفع مرة أخرى عدد المهاجرين من دول الجوار سنة 2023 إلى 554639 مهاجرا، غير أن النسبة انخفضت قليلاً عن السنة التي سبقتها لتسجل ٪78,6، وواصل عدد المهاجرين من دول الجوار في الارتفاع ليصل إلى ذروته ويبلغ 642970 وبنسبة ٪81,6، بمعنى أن كل مئة مهاجر غير نظامي وافد نحو ليبيا منهم 81 مهاجرا من دول الجوار.

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين الوافدين من دول الجوار نحو ليبيا للفترة [2017–2024]

السنة	إجماليالمهاجرين غير النظاميين	إجمالي المهاجرين من دول جوار ليبيا	٪ مهاجرين دول الجوار من إجمالي المهاجرين
2017	621706	367765	59,1
2018	663445	410096	61,8
2019	654081	421988	64,5
2020	571464	390594	68,3
2021	621007	439602	70,7
2022	694398	551057	79,3
2023	705509	554639	78,6
2024	787326	642970	81,6

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على: منظمة الهجرة الدولية «IOM» بيانات مصفوفة تتبع النزوح DISPLACEMENT TRACKING MATRIXDTM"، https://dtm.iom.int/datasets ، تاريخ الاسترجاع 2/مايو/2025.

إن الارتفاع في أعداد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من دول الجوار وخاصةً في السنوات الأخيرة يُعزى إلى كما ذكر سابقًا لأحداث السودان الأمنية والسياسية، حيث يتضح إن المهاجرين السودانيين بلغ عددهم في سنة 2023 نحو 125363 مهاجراً وهو ما شكل نسبة ٪22,6 من إجمالي مهاجرين دول الجوار، ومن ثم ارتفع العدد في سنة 2024 إلى نحو 207117 مهاجراً وبلغت الزيادة في أعداد المهاجرين بين [2023-2024] نحو 81754 مهاجر وبنسبة تغير في أعداد المهاجرين سجلت ٪65,2،هذا الارتفاع في عدد المهاجرين من السودان شكل ما نسبته ٪32,2 من إجمالي المهاجرين من دول الجوار الليبي.

3.التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين الوافدين من تشاد والنيجر نحو ليبيا:

إن المهاجرين غير النظاميين الوافدين من تشاد والنيجر نحو ليبيا، ينطبق عليهم القانون الثالث للعالم ايفرت لي [Lee] في نظريته عن للهجرة الذي ذكر سابقًا، فالعقبات التي تعترض طريق المهاجر كلما استطاع التغلب عليها كلما ساهم ذلك في ارتفاع تيار الهجرة، وفي تفسيره للهجرة والمسافة، يتحدث أن الجزء الأكبر من المهاجرين لا يقطعون سوى مسافات قصيرة، وأيضا تزداد حدة التدفقات من المناطق المحيطة ببلد ذي نمو سريع [24]،هذا ينطبق على هؤلاء المهاجرين فالعقبات قليلة والمسافة قصيرة، أضف إلى ذلك الامتدادات القبلية التي تربط سكان هاتين الدولتين بسكان الجنوب الليبي؛ مما جعل من تدفقات الوفود نحو ليبيا منهما تكون مرتفعة، بالإضافة إلى أن ليبيا وبحسب بيانات البنك الدولي [25*] هي ذات اقتصاد سريع النمو، وأن ارتفاع نسب الإعالة في هذه الدول يُسهم ويشجع بشكل كبير على اتخاذ قرار الهجرة، فالمسالك ممهدة من قبل المهاجرين الأوائل، ومع الروابط الأسرية التي تسهل عملية الانتقال و الحصول على العمل في ليبيا في وقت قصير، وبسؤال هؤلاء المهاجرين على الفترة الزمنية ليتمكن من الحصول على عمل أجاب ٪38 منهم في غضون شهر ونحو ٪33 في غضون أسبوع؛ فهذه السهولة في الحصول على عمل يمكن اعتبارها عامل جذب، يجعل حجم التدفقات تزداد بالتدريج[26].

شكل [8] تطور حجم المهاجرين غير النظاميين الوافدين من تشاد والنيجر نحو ليبيا للفترة [2017-2024]

24() ,eeL ."noitargiM fo yroehT", 84.

25(*) سجلت ليبيا نموا اقتصاديا في سنة 3202 بلغ 2.31%، بنما سجلت مصر نحو 4.3% والجزائر 4.2% وتونس 4.1% والسودان -5.4%، ومن المتوقع أن تسجل في سنة 4202 نمواً يقدر بنحو 8%، ومصر 1.4% والجزائر 4.2% وتونس 6.2% والسودان -1.0%، مزيدا من الإيضاح راجع: صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 91، نوفمبر 3202، ص 62.

26() المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، الجولة 34، أغسطس 2202، ص 4.

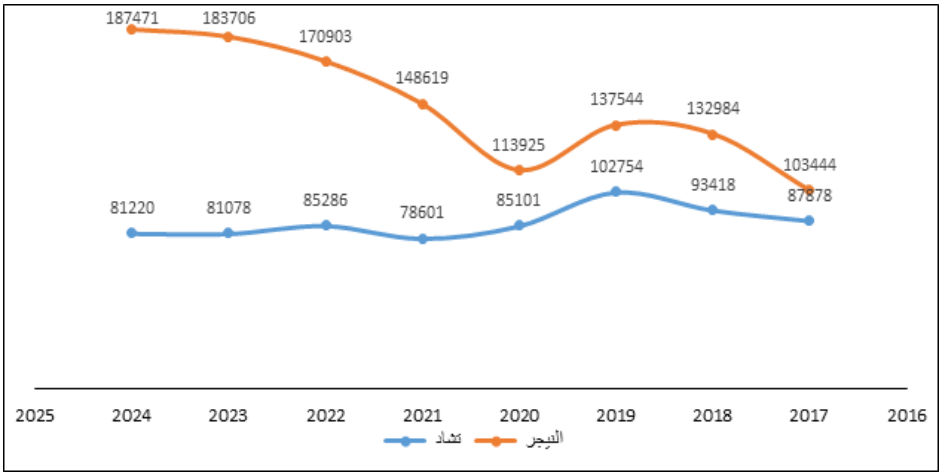

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق [2]

يتبين من الشكل[8] أن أعداد المهاجرين تتباين بين كل من تشاد والنيجر، ففي تشاد يلاحظ أن أعداد المهاجرين الوافدين تتذبذب تارةً بالارتفاع وأخرى بالانخفاض، حيث بلغ عددهم 87878 مهاجراً سنة 2017، ومن ثم وصل إلى ذروته سنة 2019 ليسجل 102754 مهاجراً، وبعدها بدأ في الانخفاض ليبلغ سنة 81220 مهاجراً سنة 2024، ويتضح أن التطور في حجم المهاجرين الوافدين من تشاد سجل نسبة تغير بالسالب -7,5%، هذا التذبذب في أعداد المهاجرين من تشاد يُعزى إلى أن سكان الشمال التشادي من مكون التبو [تبو تبستي]في سنوات سابقة كانوا مواطنين ليبيين، ولكن بعد الاستفتاء وحكم المحكمة الدولية سنة 1994 وإرجاع قطاع أوزو الى سيادة الدولة التشادية أصدر مؤتمر الشعب العام بسحب الجنسية منهم، ولكن بعد فبراير 2011 يطالب هذا المكون بأرقام وطنية ليبية، ويعتقدون أنهم ليبيين – أصحاب الأرقام الإدارية- ولهذا مازالت لهم حاضنة في الجنوب الغربي؛ مما يعيق دون تسجيل بعضهم كمهاجرين غير نظاميين.

أما فيما يخص المهاجرين غير النظاميين الوافدين من النيجر يظهر إن أعدادهم تتطور من سنة لأخرى، حيث بلغ العدد 103444 مهاجراً سنة 2017، وواصل ارتفاع إلى 137544 مهاجراً سنة 2019، ومن ثم انخفض إلى 113925 مهاجراً سنة 2020، وهي سنة الإغلاق العالمي كما ذكر سابقًا، ومن ثم ما لبث في الارتفاع التدريجي أعداد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من النيجر، ليسجلوا187471 مهاجراً سنة2024، هذا الارتفاع في أعداد هؤلاء المهاجرين سجل نسبة تغير بلغت ٪81,2 للفترة [2017-2024].

من الجدول [6] يتضح أن المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا من تشاد والنيجر سجلا نسبًا مرتفعة، سواء من مهاجري دول الجوار أو من إجمالي المهاجرين، حيث سجلوا في سنة 2017 أكثر من نصف الوافدين من دول الجوار، وسجلوا أعلى نسبة لهم في سنة 2019، وبلغت ٪56,9 من إجمالي المهاجرين من دول الجوار الليبي، ومن ثم بدأت تتراجع هذه النسبة منذ سنة 2022، والتي سجلت ٪46,4، ومن ثم انخفضت إلى ٪41,4، هذا التراجع للمهاجرين الوافدين من تشاد والنيجر نحو ليبيا يُعزى -كما ذكر سابقًا- إلى ازدياد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من السودان.

جدول [6] التوزيع النسبي للمهاجرين غير النظامين الوافدين من تشاد والنيجر نحو ليبيا من المهاجرين من دول الجوار وإجمالي المهاجرين للفترة [2017–2024]

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
٪ من دول الجوار	52	55,2	56,9	50,9	51,6	46,4	47,7	41,4
٪ من إجمالي المهاجرين	30,7	34,1	36,7	34,8	36,5	36,8	37,4	34,1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق [2]

أما نسبتهم من أجمالي المهاجرين الوافدين نحو ليبيا سجلوا في سنة 2017 نحو ثلثي المهاجرين وبنسبة ٪30,7، ومن ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع التدريجي حتى وصلت إلى ٪37,4، هذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أعداد المهاجرين الوافدين من النيجر، والذين سجلوا نسبة تغير كبيرة كما ذكر سلفًا، ومن بعدها بدأت نسب الوافدين من تشاد والنيجر في التراجع لتسجل ٪34,1 في سنة 2024.

ومن الشكل [9] يتضح أن المهاجرين غير النظاميين الوافدين من النيجر شكلوا النسبة الأعلى في كل السنوات؛ ويتبين أيضا أن نسب الوافدين من تشاد أخذت في الانخفاض التدريجي، لتنخفض من ٪45,9 سنة 2017 إلى ٪34,5 سنة 2021، ومن ثم انخفضت مجددًا وسجلت ٪30,2 سنة 2024، في حين يظهر أن هذا الانخفاض استفاد منه المهاجرون من النيجر، لتبدأ نسبهم في الارتفاع التدرجي من ٪54,1 سنة 2017 إلى ٪65,5 سنة 2021، ومن ثم وصلوا إلى أكثر من ثلثي المهاجرين من هاتين الدولتين، وسجلوا ما نسبته ٪69,8 سنة 2024.

إن الارتفاع الذي اتخذته أعداد ونسب المهاجرين من النيجر، يُعزى إلى أن المؤشرات الديموغرافية فيها لازالت مرتفعة بالرغم من انخفاضها إذا ما قورنت بتشاد وليبيا، حيث يتبين أن معدل الخصوبة فيها مازال مرتفعا، وبلغ 6,9 مولود لكل امرأة في سن

الإنجاب سنة 2020، وفي تشاد بلغ 6.3 مولود لكل امرأة في سن الإنجاب، وفي ليبيا 3.2 مولود لكل امرأة في سن الإنجاب، وأيضا أن نسبة الإعالة الكلية هي الأخرى مرتفعة، وسجلت 109 من السكان المُعالين مقابل كل مئة من السكان المُعيلين في حين يتضح أن هذه النسب أخذت في الانخفاض لتسجل 96 في تشاد 54 في ليبيا.

وباستخدام معادلة السنوات اللازمة التي يتضاعف فيها حجم السكان [27] [حيث أن: 70 عدد ثابت، R معدل النمو]، وفيها يتم الاعتماد على آخر معدل نمو سكاني بين فترتين سابقتين، يتبيَّن إنَّه في حالة ثبات معدل النمو السكاني، وثبات المؤشرات الديموغرافية، فإن عدد سكان النيجر سيتضاعف من سنة الأساس وهي سنة 2020 ليبلغ الضعف بعد نحو 18 سنة، أي أنَّ النيجر سيكون عدد سكانها نحو 48 مليون نسمة في سنة 2038، ومن ثم تأتي تشاد من خلال سنوات التضاعف ليكون حجم سكانها نحو 32 مليون نسمة بعد 23 سنة، أي في سنة 2043،بينما سيتضاعف حجم السكان في ليبيا بعد نحو 65 سنة ليصبح نحو 14 مليون نسمة في سنة 2085، هذا المؤشرات لابد أن تأخذ في الحسبان؛ لأن الحركة المكانية للسكان « الهجرة» ستكون من مناطق الفائض إلى أماكن العجز الديموغرافي كما ذكر.

شكل [9] التوزيع النسبي للمهاجرين غير النظاميين من تشاد والنيجر الوافدين نحو ليبيا للفترة [2017–2024]

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق [2]

من بيانات مصفوفة تتبع المهاجرين بالشكل [10] وهذه البيانات تستند على مقابلة أكثر من 17500 مهاجر لتحليل المسارات التي يسلكها المهاجرين غير النظاميين[28]، يتبيَّن إنَّ مسار النيجر جاء في المرتبة الأولى، حيث سلك هذا المسار المهاجرين من دول غرب أفريقيا (غانا-ساحل العاج- نيجيريا- غينيا- السنغال- الكاميرون) بالإضافة إلى مهاجري النيجر ومن ثم إلى ليبيا وشكل هذا المسار ما نسبته أكثر من 45٪ من المهاجرين الوافدين نحو ليبيا اتبعوا هذا المسار، ومن ثم جاء في المرتبة الثانية المسار المصري وبلغت نسبة المهاجرين الذين سلكوه 18٪ وأغلب المهاجرين في هذا المسار هم من الجنسية المصرية السورية والسودانية ، من ثم جاء المسار السوداني ثالثًا بنسبة 14٪ وهذا المسار يمثل المهاجرين من السودان ومهاجري منطقة القرن الأفريقي بالإضافة إلى بعض المهاجرين من تشاد، ومن ثم جاء المسار التشادي في المرتبة الرابعة بنسبة 13٪ والمهاجرين الذين سلكوا هذا المسار هم من الجنسية الكاميرونية والتشادية والنيجيرية، أما باقي المسارات شكلت ما نسبته أقل من 5٪ من جملة الوافدين.

27() فتحي محمد ابوعيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 7891، ص332.

28() المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، الجولة 34، أغسطس 2202، ص 4.

ومن تحليل المسارات التي يسلكها المهاجرين يتضح إن مسار النيجر ومسار تشاد شكلوا معًا ما نسبته ٪58 يسلكه المهاجرين غير نظاميين الوافدين نحو ليبيا، وبالرغم من إن هنالك جنسيات أخري تسلك هذان المساران إلا أن نسب المهاجرين من تشاد والنيجر شكلت نسبًا مرتفعة وصلت في سنة 2022 لأكثر من ثلثي الوافدين من إجمالي المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا بنسبة ٪36,8، مما يجعلهما من أكثر الجنسيات وفودا نحو ليبيا.

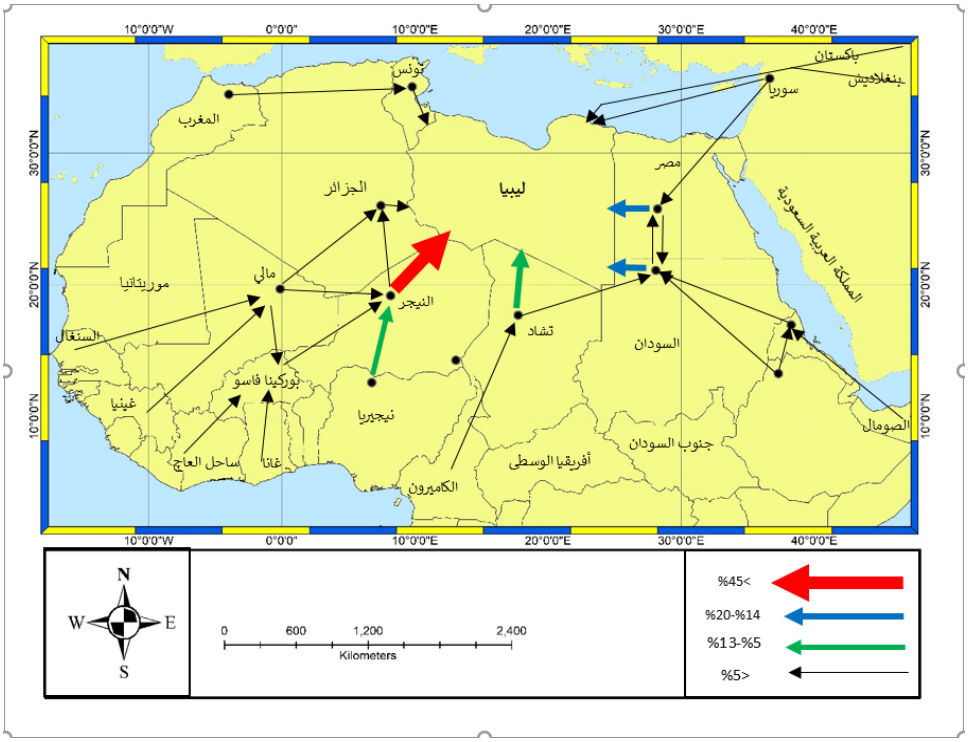

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، مصفوفة تتبع النزوح DTM، تقرير عن المهاجرين، الجولة 43، أغسطس 2022، ص17.

الاستنتاجات:

1. تباين معدل الخصوبة عند المراهقات بين الدول الثلاثة، بلغ في سنة 1980 في كل من تشاد والنيجر معدلاً مرتفعًا، سجل نحو 204 مولود لكل 1000 أنثى في سن المراهقة، بينما بلغ هذا المعدل في ليبيا نحو 84 مولود لكل 1000 أنثى مراهقة ليبية، ومن ثم انخفض في تشاد إلى 140,7 مولود لكل 1000 أنثى في سن المراهقة، في النيجر إلى 152 مولود لكل 1000 أنثى في سن المراهقة، في سنة 2020، وفي ليبيا انخفض المعدل انخفاضا كبيراً ليسجل 6,4 مولود لكل 1000 أنثى في سن المراهقة سنة 2020.
2. انخفاض معدل الخصوبة الكلية في تشاد من 6,9 مولود لكل امرأة سنة 1980 إلى 6,3 مولود لكل امرأة سنة 2020 وبنسبة تغير بلغت - ٪8,6، وفي النيجر انخفض من 7,7 مولود لكل امرأة سنة 1980 إلى 6,9 مولود لكل امرأة وبنسبة تغير سجلت - ٪10,3، في حين يتضح أن المعدل في ليبيا سجل نسبة تغير كبيرة وبلغت - ٪55,5، وانخفض من 7,2 مولود لكل امرأة سنة 1980 إلى 3,2 مولود لكل امرأة سنة 2020.
3. انخفاض معدل الوفيات الخام في تشاد من 21,1‰ سنة 1980 إلى 12,5‰ سنة 2020، وفي النيجر أيضا من 25,4‰ سنة 1980 إلى 8,3‰ سنة 2020، وفي ليبيا انخفض معدل وفيات الخام هو الأخر من 6,9‰ إلى نحو 5,6‰ للفترة نفسها.
4. انخفاض معدل وفيات الرضع في تشاد في سنة 1980 من 141,4‰، إلى 70,2‰ في سنة 2020، وفي النيجر أيضا انخفض المعدل من 131,6‰ سنة 1980 إلى 43,3‰ سنة 2020؛ وفي ليبيا تراجع لمستويات منخفضة يضاهي تلك التي تسجلها الدول المتقدمة، وبلغ المعدل في الدولة الليبية 9,9‰ سنة 2020.
5. تطور حجم السكان في الدول الثلاثة، ففي كل من تشاد والنيجر تضاعف حجم السكان نحو أربع مرات في فترة أربعين سنة، في حين يتضح إن حجم السكان في ليبيا تطور بشكل بطيء وتضاعف لمرة واحدة.
6. ارتفع حجم السكان تشاد من نحو 4,5 مليون نسمة سنة 1980 إلى 16,4 مليون نسمة سنة 2020، وفي النيجر من 5,9 مليون نسمة سنة 1980 إلى 24,2 مليون نسمة في سنة 2020، أما في ليبيا ارتفع حجم السكان من 3,2 مليون نسمة سنة 1980 ليصل إلى 6,9 مليون نسمة سنة 2020.
7. تغير الهيكلية العمرية للسكان لم يكن كبيراً في تشاد والنيجر، بينما في ليبيا تغير بشكل كبير وخاصةً فئة صغار السن [0–14] سنة لتنخفض من ٪47,8 سنة 1980 إلى أدنى مستوياتها سنة 2010 وتسجل ٪28,8، وفي النيجر لم يحدث بها تغيراً

كبيراً، وتراوحت النسبة [48,1٪ – 49,7٪]، وكذلك في تشاد تراوحت النسبة بين [45٪ – 46,5٪].

8. إن الفئة الوسطى للسكان [15–64] سنة في تشاد تراوحت النسبة فيها ما بين [48,3٪ – 51,5٪]، وكذلك في النيجر تراوحت بين [50٪ – 47,7٪]، في ليبيا تغيرت فئة متوسطي السن [15–64] سنة بشكل كبير، وبرزت في الهرم السكاني في سنة 2010 لتسجل 67,1٪، هذا خلق ما يعرف [النافذة الديموغرافية].

9. أن فئة كبار السن هي أقل فئات الهيكلية العمرية للسكان تغيرًا في تشاد، وسجلت 2,5٪ 2020 وأيضا في النيجر وبلغت 2,6٪، في ليبيا ارتفعت من 2,8٪ سنة 1980 إلى 4,6٪ سنة 2020.

10. تبين أن معدلات الإعالة لازالت مرتفعة في تشاد، وسجلت 96 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين، وأيضا في النيجر لتسجل 109 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين، بينما في ليبيا انخفضت بشكل كبير من 94 سنة 1980 إلى 56 من السكان المُعالين لكل مئة من السكان المُعيلين سنة 2020.

11. ارتفاع أعداد المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا من 621706 مهاجرًا سنة 2017 إلى 787326 مهاجرًا سنة 2024، وسجلت أعلى زيادة في عدد هؤلاء المهاجرين هي ما بين [2023–2024] بنحو 81817 مهاجرًا، وإن أقل زيادة وهي كانت بالسالب ما بين [2019–2020] –82617 مهاجرًا.

12. أن المهاجرين غير النظاميين من دول جوار ليبيا ترتفع نسبهم من سنة لأخرى، وشكلت أعدادها أرقاما كبيرة من أجمالي المهاجرين؛ فارتفع عدد من 367765 مهاجرًا وبنسبة 59,1% سنة 2017؛ إلى 642970 مهاجرًا وبنسبة 81,6% سنة 2024.

13. تذبذب في أعداد المهاجرين غير النظاميين الوافدين من تشاد نحو ليبيا، وسجلوا 87878 مهاجرًا سنة 2017 ليبلغوا ذروتهم ويسجلوا 102754 مهاجرًا سنة 2019، ومن ثم بدأ عددهم في التراجع التدريجي حتى وصل 81220 مهاجرًا سنة 2024.

14. أخذت أعداد المهاجرين غير النظاميين من النيجر الوافدين نحو ليبيا بالارتفاع التدريجي، من 103444 مهاجرًا سنة 2017 إلى 184471 مهاجرًا سنة 2024.

15. شكل المهاجرون غير النظاميين من تشاد والنيجر نحو ليبيا ما نسبته 52٪ من إجمالي المهاجرين غير النظاميين من دول جوار ليبيا و30,7٪ من إجمالي المهاجرين غير النظاميين سنة 2017؛ ومن ثم بلغت النسبة 41,4٪ من مهاجرين دول الجوار و34,1٪ من إجمالي المهاجرين غير النظاميين سنة 2024.

16. وبتحليل مسارات الوفود التي يسلكها المهاجرين غير النظاميين نحو ليبيا تبين أن مسار النيجر جاء في المرتبة الأولى، وبنسبة 45٪ من المهاجرين غير

النظاميين يسلكونه، أما المسار التشادي جاء في المرتبة الرابعة بعد المسار المصري والمسار السوداني، وبنسبة ٪13 سنة 2022؛ وإن المسارين شكلا ما نسبته ٪58 من المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا يسلكونه.

17. ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية سنة 1980 من [31,7–27,1] ‰إلى [37,3–30,8] ‰ على التوالي في كل من تشاد والنيجر سنة 2020، وفي ليبيا انخفض المعدل من 31,6‰ سنة 1980 إلى 21,9. ‰سنة 2020.

التوصيات:

1. دعم المشاريع الاقتصادية بالمناطق الحدودية في تشاد والنيجر، وخاصة المشاريع الزراعية لإدماج السكان المحليين في ظل التحول للإنتاج في دول جنوب الصحراء، الذي قام به النظام الليبي السابق، ولكن بشروط وأن يكون تحت مظلة الدولة.
2. ربط المناطق الحدودية في الدول الثلاثة بطرق برية، وتنشيط التجارة البينية بينها كتجارة المواشي وتجارة العبور لباقي دول الساحل الأفريقي.
3. الشراكة في المجال التعليمي بين ليبيا وهذه الدول، وخاصة في المناطق الحدودية، ومحاولة تمكين المرأة وتعليم الفتيات للرفع من معدلات الالتحاق بينهن؛ ليسهم في خفض معدلات الخصوبة بينهن.
4. التوظيف السياسي لملف الهجرة على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك من أجل جلب دعم مالي وتقني من دول المقصد؛ ليتسنى لها دعم كل المشاريع التي ستقوم بها الدولة الليبية في المناطق الحدودية مع تشاد والنيجر، بالإضافة لطلب تمويل وتدريب حرس الحدود، ومراكز الإيواء، ودعم التنمية في المناطق الجنوبية الليبية الهامشية في أم الأرانب والقطرون الطلاب وبزيمة والسارة.

قائمة المراجع:

1. Everett S. Lee, "Theory of Migration", Demography, Vol. 3, No. 1. (1966)

2. Stouffer, S. A. Intervening Opportunities: A Theory Relating Mobility and Distance. American Sociological Review, 5(6), (1940).

3. Zelinsky, W, The Hypothesis of the Mobility Transition, Geographical Review,61(2) (1971).

4. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، 2025، https://www.un.org/development/desa/pd/data/world-fertility-data

5. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، بيانات الخصوبة،2025، https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Fertility

6. أيمن زهري، مقدمة في دراسات الهجرة،)مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2023(،.

7. البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.ENRR.FE?locations=NE-TD-LY

8. الجريدة الرسمية، العدد 5، السنة الرابعة،)2015(، قانون رقم (14) لسنة 2015 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وأثارهما.

9. رشود محمد الخريف، معجم المصطلحات السكانية والتنموية، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، 2010.

10. رضا عبد الجبار، فاهم محمد جبر، نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة 1977-2007، مجلة جامعة بابل، المجلد 19، العدد 4، 2001.

11. صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 19، نوفمبر 2023.

12. طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، وزارة التعليم العلي والبحث العلمي، الموصل، 2011.

13. فاضل عباس السعدي، المفصل في جغرافية السكان «الجزء الأول»، مؤسسة

الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2014.
15.فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
16.فتحي محمد أبوعيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
17.اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في ليبيا، 2006.
18.محمد إبراهيم الهمالي، دور الإناث في حجم الإعالة الديموغرافية والاقتصادية، تحرير ميلاد محمد البرغوثي وآخرون، المؤتمر الجغرافي السابع عشر، قسم الجغرافيا، جامعة بني وليد، منشورات جامعة بني وليد 2023.
19.محمد إبراهيم الهمالي، محمد مرسال علي، أثر الزيادة الطبيعية على حجم الأسرة الليبية للفترة 1973–2012، مجلة أبحاث، كلية الآداب، جامعة سرت، العدد 15،2015.
20.المنظمة الدولية للهجرة «IOM»، المصطلحات الأساسية للهجرة، 2020.
21.المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، الجولة 43، أغسطس 2022.
22.منظمة الهجرة الدولية «IOM» بيانات مصفوفة تتبع النزوح DIS-PLACEMENT TRACKING MATRIXDTM“ ”، https://dtm.iom.int/datasets .
23.الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني السادس للتنمية البشرية، التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة» توظيف العائد الديموغرافي»، 2022.

الملاحق:

ملحق (1) التوزيع العددي لفئات السكان العريضة في تشاد والنيجر وليبيا 2020-1980

البلد	الفئة العمرية	1980	1990	2000	2010	2020
تشاد	صغار السن	2035352	2831718	4083622	5828679	7636427
	متوسطي السن	2321299	2939161	4033168	5818149	8379015
	كبار السن	157776	192371	238864	305306	410417
	المجموع	4514427	5963250	8355654	11952134	16425859
النيجر	صغار السن	2882374	3884397	5470309	8237962	12023916
	متوسطي السن	2992165	3957917	5584749	7813927	11554295
	كبار السن	115361	184278	276503	412136	628425
	المجموع	5989900	8026592	11331561	16464025	24206636
ليبيا	صغار السن	1540912	1852217	1813832	1782013	2191528
	متوسطي السن	1588782	2446389	3342342	4156938	4416958
	كبار السن	89768	138057	201719	258716	322575
	المجموع	3219462	4436663	5357893	6197667	6931061

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، 2025

https://population.un.org/wpp/downloads ، **تاريخ الاسترجاع:** 20/ **أبريل**/2025.

ملحق [2] التوزيع العددي لمهاجري تشاد والنيجر ومهاجري دول الجوار وإجمالي المهاجرين غير النظاميين الوافدين نحو ليبيا للفترة [2017–2024]

السنة	مهاجري تشاد	مهاجري النيجر	إجمالي مهاجري تشاد والنيجر	إجمالي مهاجري دول جوار ليبيا	إجمالي المهاجرين غير النظاميين
2017	87878	103444	191322	367765	621706
2018	93418	132984	226402	410096	663445
2019	102754	137544	240298	421988	654081
2020	85101	113925	199026	390594	571464
2021	78601	148619	227220	439602	621007
2022	85286	170903	256189	551057	694398
2023	81078	183706	264784	554639	706509
2024	81220	187471	268691	642970	787326

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، 2025

https://population.un.org/wpp/downloads ، **تاريخ الاسترجاع:** 20/ **أبريل**/2025.

إدماج المنصات الرقمية في عملية المشاركة الانتخابية

(دراسة وصفية تقييمية)

أ: فتحية عمر الجابري. الأكاديمية الليبية.
أ. د. أمباركة أبوالقاسم الذيب. الأكاديمية الليبية.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الوصفية العلاقة بين القيادة الرقمية والمشاركة الانتخابية في السياق الليبي، في ظل التحولات السياسية والتكنولوجية التي تشهدها البلاد، تنطلق الدراسة من فرضية أن القيادة الرقمية، بما تمتلكه من أدوات تأثير واتصال مباشر مع الجمهور، يمكن أن تشكل رافعة أساسية لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الانتخابات، خاصة في أوساط الشباب والمجتمعات المهمشة، وتستعرض الورقة مجموعة من التحديات التي تعرقل المشاركة الانتخابية في ليبيا، مثل: ضعف الثقة في العملية السياسية، غياب الشفافية، وتضاؤل الفعالية الاتصالية للمؤسسات الرسمية. كما تُبرز كيف يمكن توظيف الوسائط الرقمية الحديثة والقيادات المؤثرة في الفضاء الإلكتروني لتحفيز المواطنين على الانخراط في الحياة الديمقراطية، وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات العملية والرؤى الاستشرافية، التي تدعو إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتأهيل القيادات الشابة، وتطوير الحملات التوعوية الإلكترونية، وصولاً إلى بيئة انتخابية أكثر انفتاحًا وتفاعلية.

Summary:

This brief study deals with the relationship between digital leadership and electoral participation in the Libyan context, in light of the political and technological transformations taking place in the country. The study starts from the hypothesis that the digital leadership, with its direct influence and communication tools with the public, can constitute a basic lever to expand the base of popular participation in the elections, especially among young people and marginalized societies, and the paper reviews a set of challenges that hinder electoral participation in Libya, such as weak confidence in the political process, the absence of transparency, and the diminishing the communication effectiveness of official institutions. It also highlights how modern digital media and leaders affecting the electronic space to motivate citizens to engage in democratic life can be used, and the study concludes with a number of practical recommendations and forward -looking visions that call for promoting digital infrastructure, qualifying young leaders, and developing electronic awareness campaigns, up to a more open and interactive electoral environment.

مقدمة:

تُعتبر المشاركة الانتخابية من أبرز مؤشرات ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ تمثل الأداة التي يُعبّر من خلالها المواطن عن إرادته في اختيار ممثليه، والمساهمة في صياغة مستقبل الدولة. غير أن الواقع الليبي يشهد تراجعًا ملحوظًا في مستويات المشاركة، نتيجة جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى ضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، وتنامي تأثير المعلومات المضللة. وفي خضم هذا الوضع، تبرز المنصات الرقمية كفضاءات تفاعلية جديدة باتت تؤثر بعمق في وعي المواطنين وسلوكهم السياسي، الأمر الذي يجعل من القيادة الرقمية أداة مركزية يمكن توظيفها لتعزيز المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدة الناخبين. ومن هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية، إذ تسعى إلى استكشاف إمكانيات إدماج القيادة الرقمية في العملية الانتخابية، بوصفها آلية حديثة تتجاوز الوسائل التقليدية للتعبئة والتوعية.

- إلى أي مدى يمكن للقيادة الرقمية أن تسهم في تعزيز المشاركة الانتخابية والحد من العزوف في السياق الليبي؟

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة إيجابية بين فاعلية القيادة الرقمية وارتفاع مستويات المشاركة الانتخابية.
2. ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب الوعي السياسي يحدان من فعالية القيادة الرقمية في ليبيا.
3. يمكن للقيادة الرقمية أن تلعب دورًا محوريًا في تحفيز الشباب على المشاركة في الانتخابات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، أبرزها:

أهمية نظرية: تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات المتعلقة بالقيادة الرقمية والمشاركة السياسية، من خلال تقديم مقاربة تربط بين التحولات التكنولوجية والعملية الانتخابية في البيئات الانتقالية.

أهمية تطبيقية: توفر نتائج هذه الدراسة تصورات عملية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار، والمؤسسات الانتخابية، ومنظمات المجتمع المدني، في صياغة استراتيجيات رقمية حديثة للتعبئة والتوعية، بما يضمن تعزيز المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدة الناخبين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل مفهوم القيادة الرقمية ومجالات تطبيقها في السياق السياسي.
2. تحديد مفهوم المشاركة الانتخابية من أوجه نظر مختلفة.
3. استكشاف فرص وتحديات توظيف القيادة الرقمية في تعزيز المشاركة الانتخابية.
4. تقديم رؤية نظرية حول آلية تطبيق القيادة الرقمية في ليبيا ودورها في تعزيز المشاركة الانتخابية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، ثم تحليل أبعادها وعواملها المؤثرة، بغرض تفسيرها وتقديم مقترحات عملية لمعالجتها. ويُعد هذا المنهج الأنسب لبحث موضوع إدماج المنصات الرقمية في المشاركة الانتخابية، نظرًا لكونه يتيح وصف مظاهر العزوف الانتخابي في ليبيا، وفهم كيفية توظيف القيادة الرقمية لمعالجة هذه الإشكالية:

- مراجعة أدبيات ودراسات سابقة حول القيادة الرقمية والمشاركة السياسية.
- تحليل تجارب دولية ناجحة في هذا المجال.
- استخدام أدوات تحليل كيفي مثل تحليل المضمون والمقارنة المرجعية.
- استقراء آراء خبراء حول القيادة الرقمية وآلية تطبيقها.

المحور الأول: المشاركة الانتخابية (Electoral Participation)

أ- مفهوم المشاركة الانتخابية (Electoral Participation)

إن المشاركة الانتخابية أحد الأركان الجوهرية في النظم الديمقراطية، حيث تعكس مستوى اندماج أفراد المجتمع في الحياة السياسية عبر ممارسة حقهم في التصويت، ويُنظر للمشاركة الانتخابية كمؤشر مهم على شرعية الأنظمة السياسية، ومدى تفاعل هؤلاء الأفراد مع مؤسسات هذه الأنظمة.

المشاركة الانتخابية حق سياسي: حيث تعتبر المشاركة الانتخابية عملية تتمكن فيها فئات المجتمع والمواطنون من التعبير عن إرادتهم وتوجهاتهم السياسية، وذلك بمؤشرات الانتخاب والتصويت، وهذا يعد حقًا سياسيًا أساسيًا في أغلب الأنظمة الديمقراطية. (الفيتوري، 2024، ص383)

المشاركة الانتخابية مؤشر على الشرعية السياسية: تعد المشاركة الانتخابية مؤشرًا مهما لشرعية النظام السياسي، فالمشاركة الفعالة تساهم في تعزيز المصداقية ومستوى الديمقراطية للأنظمة الحاكمة. (معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014، https://www.bipd.org/publications/Articles/1456153.aspx)

المشاركة الانتخابية والاستقرار السياسي: تشير المشاركة الانتخابية إلى أن المساهمة الحقيقية لأفراد المجتمع في العملية السياسية، وهو ما يعزز الاستقرار السياسي ويرفع من مستوى الاندماج الاجتماعي، أي أن الفرد يرى نفسه جزءا من المشهد السياسي وليس مفروضا عليه. (أبو جرادة، 2024، ص 109-110)

المشاركة الانتخابية وتقليل النزاع السياسي: إن المراحل والدول التي مرّت بفترات نزاعات سياسية أو أمنية، لا بد وأن مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار كانت إحدى المؤشرات السابقة لها، وذلك لما تنطوي عنه غياب للشعور الموحد في تحقيق الأهداف التي تجمع أبناء البلد الواحد، كما أن رفع معدل المشاركة ما هو إلا وسيلة لإعادة هذا الاستقرار إلى الواجهة.
(Shypilova, 2025, https://www.idea.int/news/explainer-conducting-elections-during-war)

المشاركة الانتخابية عملية تفاعل اجتماعي: تعد المشاركة الانتخابية عملية تفاعل اجتماعي، حيث يؤثر فيها كل فرد تتوفر فيه شروطها المقرر بموجب القانون، أما نطاق تأثيرها فهو أشمل من ذلك حيث يمس كل أفراد وفئات المجتمع، وحتى من هم خارج البلد، والمقيمين كذلك من جنسيات أخرى، وبذلك تعد هذه العملية حدثاً بالغ الأهمية كوسيلة وأداة دستورية وسياسية لضمان التوازن داخل المجتمع، مما يعكس درجة التفاعل الاجتماعي والوعي بالقرارات السياسية لدى الأفراد. (عبد العزي، 2023، ص171)

وبناءً على ما سبق، نجد أن المشاركة الانتخابية كالتالي:

رقم	المفهوم	الوصف
1	المشاركة الانتخابية واجب مدني	التصويت هو واجب أخلاقي ومن أهم مظاهر المواطنة يجب. (Blais & Daoust, 2020, p.p 1-6.)
2	المشاركة الانتخابية وسيلة للتأثير السياسي	الانتخاب أداة للتأثير في السياسات واختيار ممثلي المجتمع.
3	المشاركة الانتخابية سلوك عقلاني	هي محصلة وعي المجتمع بالمكاسب المتوقعة من التصويت.
4	المشاركة الانتخابية تعبير عن الهوية السياسية	الاقتراع يعكس شعور الأفراد بالانتماء الإيديولوجي والهوية. (Huddy, & Mason, & Aaroe, 2015. p1)
5	المشاركة الانتخابية ثمرة للتمكين الاجتماعي	ينتخب الأفراد إذا أدركوا أن سلوكهم سيشكل فرقا في الواقع. (Dalton, 2017. p.p 9-14)

أهمية المشاركة الانتخابية (Voting Participation)

1. زيادة الشرعية والشفافية، فالمشاركة الانتخابية هي مؤشر مباشر على قبول أفراد المجتمع بشرعية النظام السياسي، مما يرسخ الاستقرار والتوازن داخل المجتمع.

2. التمكين لأفراد المجتمع من التأثير وصناعة القرار، حيث تعتبر المشاركة وسيلة عملية ومُجدية لتحقيق مبدأ المشاركة والديمقراطية والتشاركية، وذلك من خلال تمكين الأفراد من اختيار ممثليهم.

3. تعزيز ثقافة المواطنة ورفع الشعور بالانتماء، حيث تساهم المشاركة في الانتخابات من رفع مستوى الوعي السياسي والانتماء لقيم ومكونات الوطن الذي يعيشون فيه، وهذا يكون بتعزيز الشعور بالمسؤولية للحفاظ على هذا الوطن والمشاركة في تنمية وتحسين الأوضاع السادة فيه. (البيح، 2020، ص.ص7-15)

4. التنمية في جميع المجالات، تعتبر عملية التصويت والانتخاب أداة هامة لتفعيل مبدأ التداول الآمن والسلمي للسلطة، مما يعزز بنية الدولة واستقرار المجتمع ومؤسساته على كافة الأصعدة.

5. تشجيع مبدأ المساءلة والشفافية، إن المشاركة والتوجه الجماعي نحو اختيار الانتخاب أداة قوية في يد الأغلبية، تعمل على إبداء رسائل واضحة نحو الأقلية في هرم السلطة أو المترشحين كذلك؛ لإقناع هذه الفئات الواعية ببرامج فعّالة ونتائج حقيقية على أرض الواقع.

6. تقليل التهميش والعنصرية الإقصاء، تعد عملية الانتخاب والتصويت طريقة ذات آثار سريعة لبعث روح التعاون والتضامن، ونبذ الإقصاء من المشهد الاجتماعي، فكل

أفراد المجتمع سواسية في هذا الحدث بنص القانون، فهي تعزز روابط الوحدة عبر بعث القيم المشتركة لدى المجتمع. (البيح، 2020، ص.ص16-22)

7. ضمان الانتقال السليم للسلطة، وهذا ما يكون واضحا خصوصا في الدول التي مرّت بأزمات من النزاع والتفرقة ونقص السلم والأمن، حيث تأتي عملية الانتخاب كمخرج من هذه الأزمات، من خلال توحيد الصفوف وحشد الاهتمامات والاستقرار على رأي تحت حكم الأغلبية، يؤدي للحفاظ على ما بقي والتطلّع لإصلاح المشاكل العالقة والنهوض بمؤسسات البلاد، فهي وسيلة لتغليب المصلحة العامة على الذاتية

المحور الثاني: القيادة الرقمية والمسؤولية عبر منصات التواصل الاجتماعي

أ- تعريف القيادة الرقمية:

تعتبر القيادة الرقمية عملية اجتماعية تتخذ من أدوات الاتصال الرقمي وسيلة لتوجيه وإرشاد وتنسيق أفراد المجتمع نحو تحقيق أهداف مشتركة.

إن القيادة الرقمية أسلوب تعديل وتقييم يمارسه المسؤولون من خلال الفضاء الافتراضي، وتُعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية التقليدية للأفراد داخل المؤسسات والمجتمعات.

القيادة الرقمية تعكس نمطًا جديدًا من السلطة، تعتمد على التفاعل اللحظي والبيئة الشبكية بدلًا من الهياكل الهرمية التقليدية.

تهدف القيادة الرقمية إلى بناء هوية رقمية مؤثرة، من خلال المحتوى والتفاعل الرقمي، مما يسمح بظهور قيادات جديدة خارج المؤسسات الرسمية. (Ito et al , 2008. p3, p16.)

القيادة الرقمية تظهر ضمن ما يسميه علماء الاجتماع «الحوكمة الشبكية»،*[1] حيث تتعدد مراكز القرار والتأثير، وهذا ما يطرح نحن نعيش اليوم فيما يُعرف بـ «مجتمع المنصات»، حيث أصبحت المنصات الإلكترونية لاعبًا رئيسيًا في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بل وأحيانًا في التأثير على السياسات العامة، وكما يوضح خوسيه فان ديك وآخرون في كتابهم «مجتمع المنصات: القيم العامة في عالم مترابط»، فإن هذه

*1**الحوكمة الشبكية** هي نمط حديث من الإدارة يعتمد على التعاون والتنسيق الفعّال بين مختلف الفاعلين (الحكومة، المجتمع المدني، الأفراد، والتقنيات الرقمية) من خلال شبكات تفاعلية، بهدف تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار. وتُعد أداة فعالة لدعم القيادة الرقمية، حيث تُمكّن المواطنين من التعبير والمشاركة السياسية عبر الوسائط الرقمية، مما يسهم في تقليص العزوف الانتخابي وتعزيز الثقافة المدنية. انظر: الخوري، علي محمد. (1202)، الحوكمة الرقمية: مفاهيم وممارسات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية -جامعة الدول العربية، ط1202، مصر. ص181. الرابط: http://www.ra-ptth.org/publication/1202/digital-governance-ba-fdp.50

المنصات – المدفوعة بالخوارزميات والمبنية على البيانات – لم تعد مجرد أدوات تواصل، بل تحولت إلى بنى تحتية تتحكم في تدفقات الحياة اليومية. (الخوري، 2021، ص181)

في هذا السياق، تتقاطع القيادة الرقمية مع مفهوم الحوكمة الشبكية، حيث تستخدم هذه القيادة أدوات المنصات الرقمية للتفاعل مع المواطنين وتحفيزهم على المشاركة السياسية، وخاصة في العمليات الانتخابية، وبالتالي، فإن فهم التحولات التي تفرضها هذه المنصات يصبح ضروريًا لاستشراف مستقبل المشاركة الانتخابية وتجاوز إشكالية العزوف السياسي. (Van Dijck & De, 2018, p. 1)

إن القيادة الرقمية أداة لا تتأثر بعوامل الوقت والحواجز الجغرافية، حيث تعيد تعريف «السلطة الاجتماعية» في الفضاء الرقمي من خلال التأثير الجماعي والمعنوي.

تختلف استراتيجيات القيادة الرقمية عن مثيلاتها في القيادة الرسمية، رغم أن الجهات الممارسة لها قد تكون نفسها، حيث تعتمد الأولى على النماذج الرقمية والديناميكية الخاصة بالتفاعل والتأثير الإعلامي الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

تعد القيادة الرقمية من وجهة نظر سوسيولوجية آلية بناء وتقويم للعلاقات والروابط الاجتماعية، حيث تقوم على المشاركة الجماعية والإبداع المشترك.

تعتبر القيادة الرقمية أحد مظاهر التفاعل الاجتماعي، من خلال التحول الرقمي في الاستجابة إلى مبدأ التشاركية، ومن الأنشطة المركزية التقليدية إلى التفاعلية اللامركزية.

القيادة الرقمية تتجلى في الأطر الاجتماعية الجديدة، حيث يتحد الأفراد حول رموز رقمية وقضايا سياسية في الوقت الحقيقي. (Bennett, & Alexandra, 2012, pp. 741–742)

ب- خصائص القيادة الرقمية:

إذا، من أهم خصائص القيادة الرقمية ما يلي: (علي، 2024، صفحة 209)

- سهولة التأثير والانتشار: إن دور القيادات الرقمية عبر منصات التواصل الاجتماعي يتجاوز قيود المكان والوقت كما هو معروف، وهذا ما يجعله سلاحا ذا حدّين، يدفعنا للاهتمام به كوسيلة لتحقيق ودعم أهداف الوحدة الوطنية وتعزيز قيم المجتمع، مع الحرص على ملء الفراغ، الذي قد يكون مقصد وغاية الأطراف الخارجية ذات النوايا غير المعروفة، والتي قد تشكل خطراً على وحدة واستقرار وأمن المجتمع.

- إمكانية الوصول: تتميز القيادات الرقمية بسهولة وتبسيط في إيصال رسائلها الرقمية، إذ يستطيع القائد الرقمي الوصول والحوار مناقشة أغلب شرائح المجتمع وفئاته بسهولة، ودون حاجة لمهارات تقنية معقدة، ودون الحاجة لعدة مراحل وترتيبات على أرض الواقع لتنسيق اجتماعات وجلسات حوار؛ بغرض توضيح الأهداف والبرامج المستقبلية، أو الاستماع وتلقي انشغالات الفئات المستهدفة في كل مرة.
- الكفاءة المادية والزمنية: إن المنصات الرقمية أدوات تتيح للقيادات إنجاز المهمات والبرامج السياسية بتكاليف منخفضة وفي وقت قصير؛ مما يزيد من فعالية الاتصال بالفئات المستهدفة من المجتمع.
- التكامل الوظيفي: من أبرز خصائص القيادات الرقمية كعنصر أساسي في العملية السياسية، هو توظيف المنصات في مجالات متعددة مثل: التوعية الانتخابية، التعليم والتثقيف السياسي، تنظيم الحملات والتظاهرات، والأنشطة العامة والوطنية، وهذا ما يعكس مرونة هذا النوع من القيادات في التكيف مع مختلف القضايا.
- التفاعلية والحوار الرقمي: إن المنصات الرقمية وما تتيحه من تفعيل لدور القيادات الرقمية، يفتح المجال لأهم الخصائص الاجتماعية وهي التفاعل، حيث تتيح مواقع التواصل الاجتماعي إمكانية التفاعل بين القائم بالاتصال والمتلقي، وتسجل هذه الميزة حضوراً لافتاً في المجال الرياضي، من خلال صفحات وحسابات ومواقع الأندية الكبرى، والاتحادات واللاعبين، وأعضاء اللجان الفنية ووسائل الإعلام، حيث يتواصل أعضاء المنظومة الرياضية فيما بينهم بين أجزاء العالم.
- دعم الحاجات الاجتماعية: حيث أتاحت المنصات الرقمية والقيادات الرقمية من خلالها الفرص إلى ربط فئات المجتمع ذات الاهتمام الموحد فيما بينهم، وتقوية روابط الانتماء وتحقيق القبول، والتأييد وتعزيز فرص الإبداع والمواهب والاهتمامات، مع إمكانية توليد الأفكار والسلوكيات البنّاءة الحميدة، من خلال مناقشتها ودعمها، سواء كانت اهتمامات أساسية، مثل: العمل والتنشئة والتعليم، أو ثانوية مثل: مواضيع المواهب، والرياضة، والجمال.
- الصفحات الشخصية: أصبحت الصفحات الشخصية (البروفايل) التي تعتبر من الخصائص المهمة المواقع التواصل الاجتماعي، تمثل واجهة مهمة للأحداث والمعلومات والتعليق، خصوصاً تلك التي ترتبط بالنجوم في شتى المجالات.

ت- أبعاد القيادة الرقمية:

رغم تعدد التوجهات فإن أبعاد القيادة الرقمية المتعلقة بموضوع الدراسة ترتكز في النقاط التالية:

الابتكار:

– يستطيع المستهدف للتأثير الهادف عبر المنصات الرقمية طرح وتطبيق أعماله بشكل إبداعي مبتكر، ويعود بالفائدة على المجتمع، حيث يختلف عن المنجزات التي تطرح على الساحة الرقمية، إن القيادة عبر الوسائط الرقمية ابتكارية بالضرورة، وإلا ستفقد عنصر التأثير والقدرة على حشد الاهتمام، يجب أن يكون قادراً على الابتكار والإبداع والتجديد والتعامل مع المتغيرات بكفاءة، والقدرة على صياغة الأهداف وتحقيقها من خلال تبني مقومات الإبداع والابتكار، والتي تعتمد بدورها على قدرات متمثلة في المهارات اللغوية، والمرونة، وأصالة الأفكار، والذكاء الاجتماعي.. كما يتوفر لدى القائد عبر الشبكات الرقمية المهارات الاتصالية مع فريق عمله والجهات المختصة، وهذا ما يؤدي في الأخير لتحقيق التميّز وتحقيق الرسالة والأثر المستهدف. (محمد، 2022، صفحة 209)

الاقناع:

– تواجه بعض الشركات صعوبات متباينة في إعداد وتأهيل قادة تكفل قيادتهم في المستقبل من إقناعهم بأهمية تطبيق التوجهات المعاصرة في قيادة الشركات من قبل أشخاص متمكنين ومطلعين بمجالات عمل الشركة وثقافتها، الأمر الذي يضمن استمرار القيادة في هذه الشركات على أمد طويل، وتسير بها نحو التفوق والازدهار، (محمد، 2022، صفحة 209)

– فلا يمكن لأي عملية قيادة النجاح دون ممارسة تقنيات الإقناع، حيث إن الباحثين غالبا لم يتفقوا على طريقة موحدة لتعريف القيادة، غير أغلبهم أجمعوا على أن القادة الرقميون هم الذين يتولون مهمات حشد الاهتمامات والتحفيز والإلهام والإقناع للآخرين، والذي يعتبر شيئاً لا بديل عنه، من خلال تعزيز التركيز على ما يهم أفراد المجتمع.

– ويفضّل أن يكون ذلك بشكل جزئي -أي التركيز على فئات معينة-ومن ثم توجيههم لأهميتهم في المشاركة في اتخاذ القرارات بعد أن يبني معهم أرضية موحدة، تقوم على منحهم حوافز واقعية، وتوضيح الرؤية لأثر هذه المشاركة على تحسين جودة حياتهم وتحقيق طموحاتهم، فالإقناع يتطلب من القيادات الرقمية توفير موارد فكرية وعاطفية تحت مظلّة علمية منطقية وعملية، ومواد مادية أحيانا أخرى. (العباس، 2019، صفحة 24)

توضح الأبعاد السابقة أن القيادة الرقمية تقوم على ثلاث محاور أساسية، فالمحور الأول يقوم على البعد التكنولوجي المرتبط بفعالية وكفاءة استعمال الأدوات الرقمية، والبعد الثاني الذي يرتكز على المهارات الاتصالية التي تستهدف بناء شبكات تفاعلية

فعالة، وأخيرا البعد الاستراتيجي المعرفي الذي يرتبط بعناصر التحفيز والتخطيط عبر المنصات الرقمية، وذلك لتحقيق أثر على المدى الطويل في البيئة الاجتماعية.

المعرفة:

إن المعرفة هي كل العمليات العقلية التي يتميز بها القائد من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره وهو يتفاعل مع عالمه الخاص، كذلك تعدّ المعرفة سلسلة تبدأ من البيانات فالمعلومات فالمعرفة ثم المهارات، حيث باتت المعرفة في عصر الرقمنة والبيئة الافتراضية مبنية على المساهمة في إعادة التأثير الشامل للوسائل الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تؤدي غالبا أدوارا أساسية للمجتمع وليس ثانوية فقط، من بينها مهمة التعليم والتثقيف، وبعث الانتماء والوحدة وتوفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع، فهي هي محرك الإنتاج ودفع التنمية الاجتماعية، وتحقيق التميز والإبداع، بل وعصب التقدم في كل المجالات والميادين بلا استثناء ، ولا يمكن للقيادات أن تنشط في الواقع دون اكتساب مهاراتها وإدراجها في مسارهم. (الشمراني، 2024، صفحة 506)

د-تحديات المشاركة الانتخابية في ليبيا:

تواجه المشاركة الانتخابية في ليبيا مجموعة من التحديات البنيوية والسياسية والمجتمعية، تعرقل تحقيق مشاركة واسعة وفاعلة في العملية الديمقراطية، من أبرز هذه التحديات:

1. انعدام الثقة في المؤسسات السياسية: تشير الدراسات إلى أن انعدام الثقة في المؤسسات السياسية الليبية يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات. (أبو شريفة،.2021 ص45)

2. ضعف الوعي السياسي: ضعف الوعي السياسي لدى فئات واسعة من الشعب الليبي؛ يؤدي إلى قلة المشاركة في الانتخابات، حيث لا يدرك المواطنون أهمية التصويت في التأثير على المستقبل السياسي للبلاد. (بدر، 2022، ص.ص 173، 174)

3. التحديات الأمنية: الحالة الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق في ليبيا تشكل عائقًا كبيرًا أمام المشاركة الفعالة في الانتخابات، حيث يظل العديد من الناخبين متخوفين من العنف السياسي والتوترات. (الزاوي، 2021، ص112)

4. الصراع السياسي وعدم الاستقرار: الصراعات السياسية المستمرة بين الفصائل المختلفة في ليبيا قد تؤدي إلى تحديات في تنظيم الانتخابات وزيادة الشكوك حول نزاهتها. (وحدة تحليل السياسات في المركز، 2012، ص.ص 17-18.)

5. التفاوت الرقمي: الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية في ليبيا تعيق وصول المواطنين إلى منصات التصويت الرقمي أو المعلومات الانتخابية. (وكالة الأنباء الليبية. 2025، https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=325107)

6. انتشار المعلومات المضللة: المعلومات المضللة، والمحتوى الزائف على وسائل التواصل الاجتماعي، تؤثر على قرارات الناخبين، وتزيد من مستوى التشويش السياسي.
7. المشاركة العامة لكل فئات المجتمع: إن نسبة مشاركة فئات المجتمع لا بد أن تحظى بالأغلبية، وذلك بعرض برامج تمتاز بالشمولية والمصداقية، بعيدا عن التحيّز والإقصاء؛ لتجنب الإحباط السياسي والتهميش الاجتماعي.

1. كما تعد عوامل مثل: نقص الاستقرار، وتعدد مراكز القرار، ونقص توعية الخطاب السياسي، أبرز العراقيل المؤثرة في ثقة المواطن بمخرجات الانتخابات، إلى جانب محدودية الوصول إلى الخدمات الانتخابية في بعض المناطق، وغياب بيئة انتخابية رقمية فعّالة، وعليه، فإن معالجة هذه التحديات تمثل مدخلاً أساسيًا لتعزيز المشاركة الديمقراطية في ليبيا.

المحور الثالث: دور القيادة الرقمية في تعزيز المشاركة الانتخابية الليبية

أ- المشاركة الانتخابية وعلاقتها بتفعيل القيادة الرقمية:

يعتبر من المحاور الحيوية في تحسين البيئة السياسية في ليبيا. القيادة الرقمية يمكن أن تساهم بشكل كبير في زيادة الوعي السياسي، وتعزيز الشفافية، وتحفيز المواطنين على المشاركة في الانتخابات. إليك كيف يمكن للقيادة الرقمية أن تؤثر في تعزيز المشاركة الانتخابية في ليبيا:

1. تحسين الوصول إلى المعلومات الانتخابية

- من خلال القيادة الرقمية، يمكن للمسؤولين الحكوميين والهيئات الانتخابية توفير معلومات محدثة ومفصلة حول الانتخابات (التواريخ، الإجراءات، المرشحين، الأحزاب، إلخ) عبر المنصات الرقمية، مثل: المواقع الإلكترونية، والتطبيقات، ووسائل التواصل الاجتماعي.

- هذا يساعد في مكافحة الأمية السياسية التي يعاني منها العديد من المواطنين في ليبيا؛ بسبب نقص الوصول إلى المعلومات.

مثال ذلك، الحملة الرقمية للانتخابات الليبية، يمكن أن تستخدم منصات مثل: فيسبوك، وتوتير، لنشر تفاصيل عن آلية التصويت وأهمية المشاركة؛ مما يزيد من وعي المواطنين.

2. تعزيز الشفافية والمصداقية

- القيادة الرقمية توفر آليات شفافة للمراقبة، من خلال التقنيات الحديثة مثل:

البلوك تشين[2]، أو التصويت الإلكتروني، مما يقلل من الشكوك المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية.

– بناء الثقة في العملية الانتخابية عن طريق تمكين الناخبين من مراقبة الانتخابات بسهولة.

مثال ذلك، عرض تقارير شفافة عن نتائج الانتخابات في الوقت الفعلي عبر الإنترنت، مما يمنع التلاعب ويسمح للناخبين بملاحظة أي تلاعب محتمل.

3. تشجيع المشاركة الرقمية

– تشجع القيادة الرقمية على المشاركة الإلكترونية في الانتخابات، حيث يمكن أن تُقدم منصات التصويت عبر الإنترنت لتيسير المشاركة لأولئك الذين يواجهون صعوبة في الذهاب إلى مراكز الاقتراع بسبب الوضع الأمني أو الجغرافي.

– يمكن أن توفر الاستطلاعات الإلكترونية، أو استفتاءات عبر الإنترنت توجيهًا للناخبين وتحفيزهم على المشاركة.

مثال ذلك، تطبيقات مثل e-voting يمكن أن تسمح للناخبين في المناطق النائية بالمشاركة بسهولة في الانتخابات.

4. مكافحة المعلومات المضللة وتعزيز التوعية

– القيادة الرقمية يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في مكافحة المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إطلاق حملات توعية رقمية.

– استخدام التكنولوجيا للكشف عن الأخبار الكاذبة، وتحليل المعلومات المضللة من أجل تعزيز الشفافية السياسية.

مثال ذلك، إطلاق برامج توعية عبر الإنترنت لتعريف المواطنين بمخاطر المعلومات المضللة، ودورهم في التحقق من المصادر قبل تصديق الأخبار.

5. تحفيز الشباب على المشاركة

– استخدام المنصات الرقمية لاستهداف الشباب، حيث أن فئة الشباب الليبي تمثل نسبة كبيرة من السكان لكنها لا تشارك بشكل كبير في الانتخابات.

– القيادة الرقمية يمكن أن تحفز الشباب على المشاركة عبر حملات توعية، وإشراكهم في النقاشات السياسية من خلال منصات مثل: اليوتيوب، تويتر، وإنستغرام.

2 **البلوك شين:** سجل معلومات موثوق يصعب اختراقه، يستخدم في غالبا في الحسابات المالية الرقمية والمعلومات الحساسة للمواطنين.

مثال ذلك: إطلاق حملة توعية رقمية على وسائل التواصل الاجتماعي، تستهدف الشباب الليبي وتوضح أهمية التصويت في الانتخابات المستقبلية.

6. إدارة الحملات الانتخابية الرقمية

– يمكن للقيادة الرقمية تمكين الأحزاب والمرشحين من إدارة حملاتهم الانتخابية عبر الإنترنت، باستخدام أدوات، مثل: الإعلانات الرقمية والتحليلات؛ لزيادة وصولهم إلى الناخبين المستهدفين.

– استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل التوجهات السياسية والتفاعل مع الجمهور بكفاءة.

مثال ذلك: حملة انتخابية تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ لفهم اهتمامات الناخبين ومخاوفهم لتوجيه الحملات بشكل أكثر فعالية.

7. تعزيز تفاعل المواطنين مع المرشحين

– من خلال المنصات الرقمية، يمكن للمواطنين التواصل بشكل مباشر مع المرشحين والقيادات السياسية؛ مما يعزز الثقة المتبادلة ويزيد من المشاركة.

– إتاحة الفرصة للمواطنين لطرح الأسئلة على المرشحين عبر جلسات البث المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

مثال ذلك: تنظيم جلسات مباشرة على منصات، مثل: فيسبوك، أو إنستغرام، حيث يمكن للمواطنين طرح الأسئلة على المرشحين والحصول على إجابات مباشرة.

8. توسيع مشاركة المجتمع المدني

– القيادة الرقمية يمكن أن تدعم المجتمع المدني في دعوة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للمشاركة في تنظيم الانتخابات، من خلال التعاون الرقمي.

– توفير منصات رقمية للمجتمع المدني لمراقبة الانتخابات والمشاركة في المناقشات السياسية.

مثال ذلك: إقامة منصات رقمية للتوعية من قبل المنظمات غير الحكومية؛ لتعزيز دور المواطن في الانتخابات والعملية الديمقراطية.

ونجد مما سبق أن القيادة الرقمية في ليبيا تعد خطوة حيوية وحديثة؛ لتحفيز المشاركة الانتخابية، من خلال استخدام التكنولوجيا بطرق استراتيجية، يمكن للحكومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني تعزيز الوعي السياسي، والتواصل

الفعال، والتفاعل المباشر مع الناخبين؛ مما يساهم في تحفيز الناس على المشاركة في الانتخابات، وتجاوز التحديات التي تعيق المشاركة.

شكل يوضح دور القيادة الرقمية في تعزيز المشاركة الانتخابية

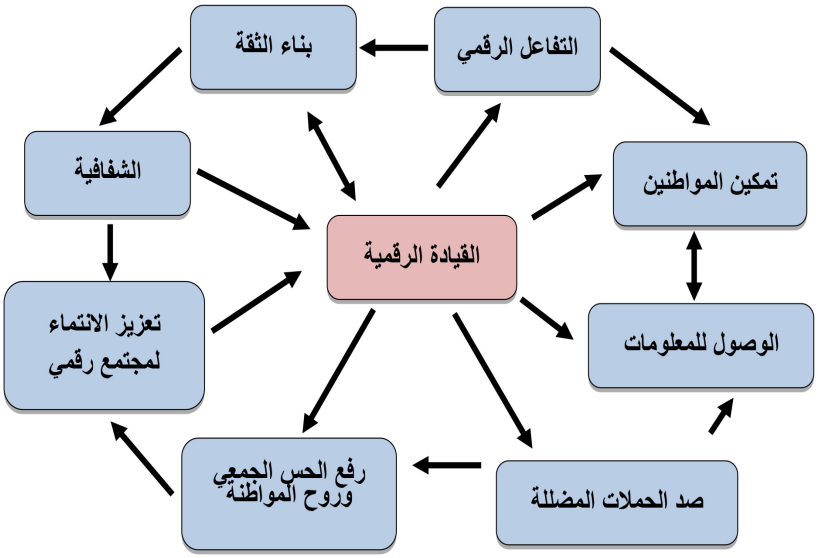

المصدر: من إعداد الباحثة

ب- رؤية استشرافية لتعزيز المشاركة الانتخابية في ليبيا عبر القيادة الرقمية

فيما يلي نقدم رؤية استشرافية تطبيقية تستند إلى النماذج السابقة حول دور القيادة الرقمية في تعزيز المشاركة الانتخابية، مع مواءمتها للسياق الليبي، هذه الرؤية تأخذ بعين الاعتبار التحديات الخاصة بليبيا مثل: الانقسام السياسي، وضعف الثقة بالمؤسسات، والفجوة الرقمية، وضعف الثقافة الانتخابية، مع اقتراح حلول مناسبة وممكنة قابلة للتطوير والتطبيق:

1. بناء قيادة رقمية مجتمعية شبكية حسب «بينات وسيغربرغ» (Bennett & Segerberg):

ويمكننا تطبيق ذلك من خلال:

- تمكين القيادات الشبابية المحلية والنشطاء من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتكوين «شبكات ثقة سياسية»، وهذا ما ينقل المقاطعة كفعل ملموس ذي منشأ رقمي إلى خلق مساحة تفاعلية رقمية عابرة للحدود (إلى جانب النشاط السياسي التقليدي)، وهذا ما يسمى الفعل التواصلي «connective Action».

– تدريبهم على إنتاج محتوى انتخابي تشاركي، يعكس الواقع المحلي، ويحفّز الشباب للتصويت.[3] (مالكّاوي والرويح، 2021، شبكات الاحتجاج العابرة للحدود: نموذج الفاعلية الإسلامية الجماهيرية المُمَكَّنَة شبكيًّا في البيئة الدولية Transnational Protest Networks: A Model of Islamic Crowd Enabled Networks in International Environment – لباب)

أما كإسقاط على الواقع الليبي فإننا نجد أن القيادة الرقمية يجب أن تصبح أداة تمكين محلي تفاعلي، حيث يتم من خلالها كسر الجمود السياسي عبر ثقة تُبنى من القاعدة نحو الأعلى.

2–تحفيز سرديات رقمية موحّدة وملهمة حسب «جيربودو» (Gerbaudo):

يمكننا تفعيل هذا النموذج عبر:

– خلق حملات رقمية تقودها شخصيات مؤثرة وطنية وشبابية، تبني سرديات وحدة وطنية بدلًا من الانقسام.

– استخدام رموز وشعارات موحّدة بلغة بسيطة تحفّز الانخراط الانتخابي بدل العزوف.

ولتطبيق ذلك على الحالة الليبية فإن مساهمة القيادة الرقمية السردية في تحويل الانتماء القبلي أو المكاني، إلى انتماء سياسي مدني، يقوم على الفعل الانتخابي المحفز من طرف قيادات إقليمية، ممثلة للقيم والعادات والانتماءات الليبية التي تلتف حولها الغالبية من كل فئة. (Gerbaudo & Romancini, 2020, https://revistas.usp.br/matrizes/article/download/169578/160671)

3.البيانات والمنصات الذكية لتوجيه الحملات حسب «كريس وماغريغور» (& McGregor Kreiss):

وتقوم في الغالب على:

– تطوير منصات ليبية (حتى لو كانت بسيطة) لتحليل توجهات الناخبين رقمياً، واستهدافهم برسائل توعوية مخصصة.

– إدماج الذكاء الاصطناعي في متابعة الحملات الانتخابية ومراقبة التفاعل معها. (Kreiss & McGregor, 2017, p 155–177.)

ويمكننا نقل هذا النموذج للواقع الليبي عبر خلق تكنولوجيا تفاعلية بأسلوب الإغراق

3انظر كذلك:

-em latigiD: notica evticennoc fo cigol ehT). 2102.(grebregeS,ardnaxelA &. ecnaL, ttenneB ,yteicoS&noitacinummoC, noitamrofnI.sctiilop suotinetnoc fo notiazilanosrep eht dna aid .sserP ytisrevinU egdirbmaC). 5)51

والتنوع؛ بهدف صناعة توجه عام من شأنه تغيير الوجه العام للحملات المضللة والمُغرضة (الممنهجة لأغراض معادية)، ويمكن استباق عزوف فئات معينة عبر خطاب رقمي ديناميكي يتكيّف مع مزاج الناخبين.

4–تفعيل المجتمعات الرقمية المحلية حسب «لودر وميرسيا» (Loader & Mercea):
ويكون ذلك من خلال:
– دعم منصات تهتم بمحتوى يتعلق بالمجتمع والقضايا المحلية (مثل مجموعات فيسبوك أو تلغرام)، يقودها نشطاء يعملون على خلق حوارات انتخابية محلية.
– تنظيم حملات تهدف لنقل الاهتمام "من الشارع إلى الصندوق" كأداة تغيير؛ وذلك لتجسير الفجوة بين العالم الرقمي والميدان. (حمدي، 2020، ص121.)
أما إسقاط ذلك على الواقع الليبي، فيكون عبر تمكين القيادة المجتمعية الرقمية بمختلف وسائل الدعم الممكنة، مما يسمح لها بتحويل المجتمع وفئاته من متلقّين سلبيين، إلى فاعلين مشاركين في المسار الديمقراطي، كأحد أهم الوسائل الحضارية والفعّالة لتحقيق التغيير المنشود.

5.تعزيز موثوقية القيادة الرقمية حسب «مارويكو بويْد» (Marwick & Boyd)
وتكون موثوقية القيادة الرقمية في العملية الانتخابية من خلال:
– بناء حضور رقمي واضح وشفاف للمرشحين والمؤسسات الانتخابية، بعيداً عن الحسابات الوهمية أو الغامضة، أي بالحرص على ملازمة التصريحات والمحتوى المصور للنتائج على أرض الواقع.
– توفير محتوى يظهر الجانب الإنساني والاجتماعي للقيادات؛ مما يعزز شعور الناس بأن المرشحين الذي اختاروهم «يمثلونهم فعلاً»، بالإضافة إلى تقريب أصحاب القرار من المواطن، والتعرف على مختلف انشغالاته. (Marwick, 2014, p.p. 1063–1064 & boyd)
أما من حيث تطبيق ذلك على الحالة الليبية، فإن القيادة إذا كانت القيادة الرقمية ليبية الهوية، واقعية النبرة، وشفافة الأداء، فستعيد بناء الثقة السياسية من جديد، وهذا ما يستوجب التركيز عليه بالفعل.

جدول يوضح بعض جوانب تطبيق القيادة الرقمية في ليبيا لتعزيز المشاركة الانتخابية

جدول يوضح بعض جوانب تطبيق القيادة الرقمية في ليبيا لتعزيز المشاركة الانتخابية

التوصية	الفاعل المقترح	الوسيلة الرقمية
إطلاق حملات شبابية رقمية تطوعية للانتخابات	منظمات المجتمع المدني	تيك توك، إنستغرام، واتساب
تدريب مرشحين محليين على تقنيات القيادة الرقمية	المفوضية الوطنية العليا للانتخابات	ورش عمل + دليل إلكتروني
إنشاء منصة ليبية لرصد التفاعل الانتخابي	شركات ناشئة أو الجامعات	منصة Dashboard مبسطة
تبني مؤثرين رقميين محليين كسفراء للتصويت	مفوضية الانتخابات + الإعلام	شراكات رقمية عبر يوتيوب وفيسبوك

خاتمة:

في ضوء ما تقدّم من من عرض وصفي لموضوع «دور القيادة الرقمية في تعزيز المشاركة الانتخابية – دراسة استشرافية في الحالة الليبية»، نتوصل لجملة من النتائج وهي:

القيادة الرقمية بمفهومها الأبسط، ليست نمطا منفصلا وتوجها فريدا من عمليات التوجيه داخل الفضاء الرقمي، بل هي أحد أهم أدوات التربية ونشر الوعي والتنشئة الاجتماعية في عصرنا الحالي، حيث يتوجب على كل المسؤولين والقادة وأصحاب القرار، من تبني هذه الوسيلة لتحقيق غاياتهم نحو الأهداف المرجوة، ذلك أن الفضاء الافتراضي جزء من الحياة اليومية لكل شرائح المجتمع، حيث أوجب هذا «المجتمع الرقمي» وسائل وآليات للتواجد معه؛ بهدف توجيه سلوكه وضمان التغذية الإعلامية السليمة؛

إن القيادة الرقمية باتت تشكّل مسارًا استراتيجيًا واعدًا لإعادة إحياء المشاركة السياسية، لا سيما في البيئات الاجتماعية ما بعد الصراع، التي تعاني من هشاشة مؤسسية وفقدان الثقة العامة، كما هو الحال في ليبيا.

فاعلية القيادة الرقمية لا بد أن تبرز من خلال رفع مستويات المشاركة الانتخابية، حيث تؤدي القيادات الرقمية دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الخطاب السياسي، والتواصل المباشر مع فئات المجتمع، وتحفيز الأفراد وخصوصًا الشباب، على الانخراط في العملية الانتخابية من خلال أدوات رقمية مبتكرة.

إن دور القيادات الرقمية عبر منصات التواصل الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بشكل فعّال دون معالجة المعيقات الأساسية وتوفير متطلباتها، وعلى رأسها البنية التحتية الرقمية، وتواجد الوعي السياسي لدى شرائح واسعة من المجتمع بأهمية التوجيه الرقمي لترسيخ وحدة المجتمع.

وجود التوجيه الرقمي للقيادات يرفع من تأثير الرسائل الرقمية، ويزيد من نطاق الاستفادة من القدرات التكنولوجية المتاحة.

الفرص المتاحة ومجال العمل الرقمي للقيادات الموجهة للنظام العام في المجتمع تظل قائمة، نظرا لوجود المساحة للعمل بشكل دائم، خاصة مع اتساع رقعة استخدام الوسائط الاجتماعية، وتنامي الدور الذي يلعبه المؤثرون الرقميون في تشكيل الرأي العام؛ وبذلك يمكن للقيادة الرقمية أن تكون حافزًا قويًا للشباب الليبي – الذين يمثلون الشريحة الأكبر ديموغرافيًا – على المشاركة الفاعلة في بناء المستقبل السياسي

للبلاد، شريطة أن يتم تمكين هذه القيادة ضمن رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي والمصالحة المجتمعية.

إن التحول نحو تفعيل القيادة الرقمية في المجال الانتخابي لا يجب أن يُنظر إليه كمجرد خيار تقني، بل كمشروع وطني استراتيجي لبناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية، وبناءً على تحليل معطيات الواقع الليبي ومقارنتها بالاتجاهات الدولية، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات الاستشرافية، التي تهدف إلى تفعيل أدوار القيادة الرقمية كمحرك استراتيجي لرفع نسب المشاركة الانتخابية، وبناء ثقافة سياسية جديدة قائمة على الشفافية، والتفاعل، والانفتاح، وفيما يلي عرض لأهم هذه التوصيات:

- بناء إطارات قيادية مجتمعية: العمل على تكوين وتدريب أفراد قادرين على توظيف الأدوات الرقمية بفعالية لحشد أفراد المجتمع نحو الانخراط في العمليات الانتخابية.
- إطلاق منصات رقمية تفاعلية للانتخابات: وذلك بتصميم بوابات إلكترونية مدعومة حكوميا، توفر معلومات آنية وخدمات مباشرة مرتبطة بالعملية الانتخابات، لتعزز الشفافية والمصداقية ونسبة المشاركة.
- تطبيق الحملات الرقمية الهادفة: اعتماد حملات توعوية إرشادية تعتمد على الوسائط والمنصات الرقمية لتثقيف الناخبين وتبسيط مفاهيم المشاركة السياسية.
- دمج القيادات الرقمية في العملية الانتخابية: من خلال إشراك المؤثرين والنشطاء في الفضاء الرقمي بعملية التوعية الانتخابية، من خلال شراكات استراتيجية طويلة مع المؤسسات والمنظمات المختصة والمسيرة للشأن السياسي والانتخابي.
- تعزيز آليات التصدي للمعلومات المضللة: وذلك بإنشاء فرق رقمية متخصصة؛ لمتابعة ورصد المحتوى السلبي والزائف وغير الآمن المتداول خلال الفترات الانتخابية، والرد عليه بشكل فعّال.
- استخدام التقنيات الحديثة في العملية الانتخابية: وهو يكون بالتحول نحو نماذج مبتكرة في الإدارة الانتخابية تبدأ من قبل عملية التصويت، من خلال التهيئة ثم التثقيف والإعلام، ثم تنفيذ وإشراك الأفراد، حيث تعتمد على تقنيات ذكية تضمن السهولة والدقة والأمان، وتشكل أدواتها وسائل دقيقة لعرض نتائج التغذية الراجعة لدى أفراد المجتمع.
- إدراج مفاهيم المشاركة الرقمية في التعليم: إعادة النظر في المناهج التعليمية لتشمل مفردات تزيد من وعي الأجيال الجديدة بضرورة وأهمية المشاركة السياسية

في العصر الرقمي.

– تمويل المبادرات الرقمية الشبابية: تحفيز مشاريع رقمية يقودها الشباب؛ تهدف لتعبئة المجتمع وتعزيز ثقافة الاقتراع والمواطنة الفعّالة.

– توجيه الإعلام الرقمي لدعم السلوك الانتخابي: الاستفادة من أدوات الإعلام الرقمي في توضيح أهمية العملية الانتخابية، ودمج الأهداف السياسية بعناصر الفضاء الرقمي، فتسليط الضوء على النماذج الناجحة في المشاركة مثلا، يرفع من قابلية هذه الأخيرة للتحسين والتطوير.

– إنشاء هيئة بحثية للمتابعة الرقمية للانتخابات: إن تأسيس جهة وطنية متخصصة لرصد وتحليل السلوك الانتخابي الرقمي، وتقديم رؤى علمية لدعم صناع القرار، يعد من أنجح النماذج على مستوى عدة دول متطورة عبر العالم، حيث مكّنت المواطن من أداء دوره، والاستفادة من القاعدة الرقمية التي تصلها بالمواطنين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

١- أبو جرادة، أبو بكر خليفة أبو بكر. (يناير 2024)، عملية التكامل بين الانتخابات والمصالحة ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة في ليبيا. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، 6(24)، برلين.

٢- أبو شريفة، عبد الله .(2021) .التحديات السياسية والانتخابية في ليبيا. دار الفكر العربي.

٣- بدر، آية.(يناير 2022)، ليبيا..دوافع وتداعيات إرجاء الانتخابات. مجلة الديمقراطية، (85). https://www.researchgate.net/publication/357516116_lybya_dwaf_wtdayat_arja_alantkhabat

٤- البيح، حسين علوان. (2020)، المشاركة السياسية: الأهمية، الأنماط، الأبعاد. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين-ألمانيا.

٥- حمدي، مروان عادل .(2020) .القيادة الرقمية كأداة لتفعيل الحوكمة الإلكترونية في الوطن العربي .مجلة الاقتصاد والتنمية، 22(3)، 112–135. مصر.

٦- الخوري، علي محمد. (2021)، الحوكمة الرقمية: مفاهيم وممارسات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية -جامعة الدول العربية، ط2021، مصر. الرابط: https://www.arab-digital-economy.org/2021/05.pdf

٧- الزاوي، محمد .(2021) .التحديات الأمنية وتأثيرها على الانتخابات في ليبيا، دار الوطن، ص112.

٨- الشمراني، م. ف. (2024، آب 02). أثر القيادة الرقمية على تحقيق التميز المؤسسي (دراسة ميدانية على الموظفين الإداريين في هيئة الهلال الأحمر السعودي بفرع جدة). المجلة العربية للنشر العلمي، 6(28).

٩- العباس، ا. ي. (2019). أثر القيادة الرقمية في تبني الثقافة التنظيمية لدى الموظفين العاملين بمديرية تربية محافظة النجف الأشرف بالعراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 03(06).

١٠- عبد العزيز عقيلة عبد الحفيظ. (1 مارس 2023)، المشاركة الانتخابية للمرأة في ليبيا: دراسة لاتجاهات الأكاديميات الليبيات نحو العمليات الانتخابية، مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت، 15(1).

١١- علي، ب. ا. (2024، 11 01). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة الانتخابية للصحفيين السودانيين (دراسة وصفية على عينة من الإعلاميين

السودانيين في الفترة من يونيو-سبتمبر 2022م). مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(11). doi:https://doi.org/10.53796/hnsj511/15

١٢- الفيتوري، صالح السطي. (2024) الإعلام المحلي المسموع ودوره في نشر الوعي بالاستحقاقات الانتخابية: إذاعة سرت موذجا. مجلة الدراسات الاقتصادية -جامعة سرت، 7(1).

١٣- مالكّاوي، أحمد حسن، والرويح، محمد حسن. (30 نوفمبر، 2021). شبكات الاحتجاج العابرة للحدود: نموذج الفاعلية الإسلامية الجماهيرية المكنة شبكيًّا في البيئة الدولية. لباب للدراسات الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع يوم 29 مايو 2025، الرابط: شبكات الاحتجاج العابرة للحدود: نموذج الفاعلية الإسلامية الجماهيرية المُمَكَّنَة شبكيًّا في البيئة الدولية Transnational Protest Networks: A Model of Islamic Crowd Enabled Networks in International Environment – لباب

١٤- محمد، ا. ج. (2022، إبريل). درجة ممارسات مديرات المدارس الثانوية للقيادة الرقمية بمحافظة خميس مشيط. مجلة التربية، 41(194). doi:10.21608/jsrep.2022.245431

١٥- معهد البحرين للتنمية السياسية. (3 أغسطس 2014)، أهمية المشاركة السياسية، تم الاسترجاع: 4 مايو 2025. https://www.bipd.org/publications/Articles/1456153.aspx

١٦- وحدة تحليل السياسات في المركز. (يونيو 2012)، انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: بين تجاذبات النخب والدينامية المجتمعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة -قطر. https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document□E01AC360.pdf

١٧- وكالة الأنباء الليبية. (26 يناير 2025)، مفوضية الانتخابات والجامعة المفتوحة تنظمان مؤتمر علمي حول إشكاليات العزوف عن المشاركة بالانتخابات. تم الاسترجاع يوم 29 مايو 2025، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=325107

المراجع باللغة الأجنبية:

18- Alexandra,Segerberg. (2012). The logic&Bennett, Lance. of connective action: Digital media and the personalization Society,&of contentious politics.Information, Communication

15(5). Cambridge University Press.
Blais, André. & Daoust, JeanFrancois. (2020). Motivating **19-** voters: Civic duty or self-interest? Electoral Studies,The Journal of Representative Democracy, 57(4)Retrieved May 8, 2025, from https://doi.org/10.1080/00344893.2020.1837213.
Dalton, Russell. (2017). The participation gap: Social status **20-** and political inequality. Oxford University Press .
Gerbaudo, Paolo. &Romancini, Richard. (2020, March–April). **21-** Paolo Gerbaudo: Digital media and transformations in activism and contemporary politics [Interview]. MATRIZes, 14(1), 109–122. Retrieved July 1, 2025, from:https://revistas.usp.br/matrizes/article/download/169578/160671
Huddy, Leonie. Mason, Lilliana., &Aaroe, Lene. (2015). **22-** Expressive partisanship: Campaign involvement, political emotion, and partisan identity. American Political Science Review, 109(1), 1–17. https://doi.org/10.1017/S0003055414000604. p1.
Ito, Mizuko et al. "Foreword." Digital Youth, Innovation, and **23-** the Unexpected. Edited by Tara McPherson. The John D. and Catherine T. MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning. Cambridge, MA: The MIT Press, 2008. vii–ix. doi:10.1162/dmal.9780262633598 .
Technology .(2017) .McGregor, SHANNON& ,.Kreiss, Daniel **24-** firms shape political communication: The work of Microsoft, Facebook, Twitter, and Google with campaigns during the 2016 .p177–155 ,(Political Communication, 35(2 .U.S. presidential cycle https://doi.org/10.1080/10584609.2017.1364814
Networked .(2014) .boyd, d. M& ,.Marwick, A. E **25-** privacy: How teenagers negotiate context in social https://doi. .1067–1051 ,(Society, 16(7&New Media .media org/10.1177/1461444814543995
Shypilova, Y. (2025, February 24). Explainer: Conducting **26-**

elections during war. International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA). Retrieved May8, 2025, from https://www.idea.int/news/explainer-conducting-elections-during-war اضافة

Van Dijck,Poell . & De Wall. (2018). The platform society: **27-** Public values in a connective world. Oxford University Press 3(3).

المسؤولية باعتبارها إحدى قيم المواطنة في الأسرة والمدرسة

الدكتور مصطفي حليم
دكتور في علم الاجتماع العائلي والعمل الاجتماعي
عضو مخبر الأسرة والتنمية والوقاية من الانحراف والاجرام جامعة الجزائر

الملخص:

تعيش المجتمعات الحالية تطورات وتغيرات هائلة في عدة مجالات، ولا يمكن مواجهتها أو مسايرتها بطريقة سليمة إلا بالبحث عن السبل التي تعد أفرادها إعدادا سليما. ومن بين هذه السبل تنشئة وتربية الفرد على المواطنة.وما عملنا هذا الذي نضعه بين يديكم سوى محاولة علمية تدخل في إطار البحوث السوسيولوجية، التي من خلالها نحاول تقريب الفهم، وإضافة ما يمكن إضافته من خلال محاولة فهم أثر التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد.مقسمين هذا العمل إلى قسمين: قسم خاص بتاريخ المواطنة، وقسم خاص بالأسرة والمدرسة على اعتبارهما إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي من خلالها يمكن زرع وترسيخ قيمة المسؤولية التي هي إحدى قيم المواطنة.

Summary:

Contemporary societies are experiencing significant developments and changes across various fields, which cannot be effectively addressed or kept up with without seeking ways to properly prepare their individuals. Among these ways is nurturing and educating individuals on citizenship. This work, which we present to you, is nothing more than a scientific attempt within the framework of sociological research, through which we aim to enhance understanding and contribute insights regarding the impact of socialization that individuals receive. We have divided this work into two sections: one dedicated to the history of citizenship and the other focused on the family and school, considering them as key institutions of socialization through which the value of responsibility—an essential aspect of citizenship—can be instilled and reinforced

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المسؤولية، الاسرة، المدرسة، التنشئة الاجتماعية.

مقدمة

تُنْتَج القيم في عصرنا بعيدا عن المجتمعات ومصائرها وحكوماتها، فهي بيد صندوق النقد الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي جعلت من هذه الحقوق ذريعة لاجتياح الشعوب واختراق الثقافات؛ ما أدى إلى تراجع ملامح الدولة القومية، خاصة في ظل التحديات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية التي تعرفها المجتمعات الحالية من تطورات وتغيرات هائلة في عدة مجالات. ولا يمكن أن تكون المواجهة أو المسايرة بالطريقة السليمة إلا بالبحث عن السبل التي تُعد أفرادها إعدادا سليما. ومن أهم السبل، تنشئة وتربية الفرد على المواطنة، وهذه الأخيرة هي إحدى القضايا التي فرضت نفسها، عند معالجة أي بُعد من أبعاد التنمية والإصلاح والتطور بصفة عامة. حيث أصبحت المجتمعات المعاصرة تعمل على إشراك أهل الاختصاص من أجل أن يسهموا في تشكيل وعي اجتماعي وسياسي ومدني؛ يضمن استقرار البناء الاجتماعي الذي يخدم الإنسان وبيئته الاجتماعية، كمواطن له حقوق وعليه واجبات، في مرحلة زمانية معينة، من خلال إيجاد ميكانيزمات جديدة تكرس قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع، من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية القاعدية، تتصدرهما الأسرة والمدرسة التي يمكن أن يتلقى الفرد ويستدمج الأفكار، التي يمكن ترجمتها إلى سلوكيات مثل قيمة المسؤولية.

أولا: المواطنة في العصور القديمة

كلمة مواطنة قديمة قِدم المجتمعات، لأن تاريخها هو تاريخ سعي الفرد الاجتماعي؛ من أجل العدل والإنصاف والمساواة أمام نظيره الفرد الاجتماعي الآخر، حيث ناضل هذا الأخير من أجل الاعتراف بحقه المشروع، والمشاركة في اتخاذ القرارات على الدوام، من خلال القيام بالشرائع وإصدار القوانين التي تنظم الحياة وتحدد الواجبات وتبين الحقوق، وذلك من أجل تحقيق قدر من الاستقرار والسلم الاجتماعي، من خلال إقامة النظام وتحقيق قدر من المساواة أمام القانون. كل هذا كان من خلال نضال الإنسان في شكل حركات اجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية، من وادي الرافدين مرورا بحضارة بينومر وأشور وبابل، وحضارات الصين والهند وفارس، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين، والإغريق والرومان[1]، إلى يومنا.

1-أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث 9991، ص 59.
- هاني لبيب. المواطنة والعولمة، مصدر سابق ص ص 912-022.

1-المجتمع اليوناني

يعتبر المجتمع اليوناني من المجتمعات القديمة التي تميزت بمنظومة سياسية، تجمع مجموعة من المواطنين داخل رقعة جغرافية محددة، وهو أول من استعمل لفظة (ci-tizen)، والتي تعني المديني أو أحد سكان المدن أو المواطن الفرد المشارك، حيث قال فيه أرسطو « إن الإنسان يحتاج غيره من البشر لكي يبلغ التعاون معهم غايته العملية في الحياة، وهكذا فرضت ظروف الحياة على الإنسان أن يكون مدنيا بالطبع»[2]،وبصفة أدق في مدينة أثينا ATHENES، التي تعتبر نواة الدولة اليونانية التي تتبعها المدن والقرى المجاورة لها، في الفترة الممتدة «بين القرن السادس والقرن الخامس قبل الميلاد»[3] مثل المشاركة والخطابة، فقد يرى أفلاطون المواطنة الصالحة مستمدة «من رغبته في إقامة قاعدة أخلاقية صلبة، متدرجة من الأعلى إلى الأسفل»[4]، فأفلاطون يركز على الدولة (الملوك – الفلاسفة) وعلى التدرج من الأعلى إلى الأسفل، وسلطوي وإن لم يكن يدعو إلى الحكم الاستبدادي، فالكل يخضع لسلطة الدولة، وللضرورة الأخلاقية الملزمة لقادته المستنيرين ولكنهم غير منتخبين. أما بالنسبة إلى أرسطو الذي يُعتبر تلميذ أفلاطون، فهو أقرب للتجريبية ويرتكز أكثر فأكثر على التعددية والمشاركة والتشاور. إلا أن الإثنين يشتركان في النظرة الأخلاقية وغير الديمقراطية، أي أن الحكام الذين يقودون الدولة غير منتخبين وفق تدرج هرمي للطبقات، والمواطنة اليونانية ذات دلالة إثنية Ethnique، استثنى منها طبقة العبيد والنساء والأجانب، وحتى أبناء الزنا، وأبناء الأمهات الأجنبيات من ممارسة المواطنة البدائية في المجتمع اليوناني. بالتالي فإن دولة الإغريق هي أول من توصلت إلى معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ، والذي اعتبر نموذجاً للممارسة الديمقراطية في أثينا، إلاّ أن مفهوم المواطنة لم يعرف الزوال بزوال الحضارة الإغريقية، بل عرفها المجتمع الروماني الذي نهل واستمد مبادئ العدالة في أول الأمر من قانون الشعوب، وبعد ذلك من مفهوم القانون الطبيعي الذي نادت به الفلسفة اليونانية.

---

2 -إيمان عزالدين إبراهيم عبد اللطيف. القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الأساسي ومدى اكتساب الطلبة لها، رسالة ماجستير اشراف عبد المعطي رمضان الأغا، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية -غزة 3102 ص64

3- NUOAMER , H.asan eL .ehcorppa ruop tnemilé : eriotsih'l te euqitilop ésnep al srevart à étenneyotic ed tpecnoc eL .egap ,2102 ,csarc .étenneyotic al ed ehcorppA: iuh'druojuaeirégla'L.33

4-هوارد، ج.ويارد.ا.المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية.تر: زيدان، ليلى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ص41.

2-المجتمع الروماني

المواطنة في الحضارة الرومانية تتمتع بالعديد من الحقوق والامتيازات، مثل: الحق في تقلد الوظائف العامة، العضوية في الجمعيات والتنظيمات، وحق الانتخاب في المؤسسة الرسمية، والمشاركة في الدفاع عن الوطن، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان محصورا على الطبقات العليا من الارستقراطيين والنبلاء، في حين حُرم منها العبيد والنساء والأطفال[5]، كماتميزت المواطنة في العصر الروماني بذلك القانون القديم، الذي يخول للرومان الذين يقيمون في مدينة روما وحدهم الحق في المواطنة، أو لهم الحق على الأقل حضور الاجتماع العام الذي يحدث في المدينة؛ للتباحث في الشؤون العامة للحياة العامة، وبالتالي صارت المواطنة حقا وراثيا لأبناء روما دون الأجانب، الذين ليست لهم إمكانية التمتع بالحقوق إلا في بلدانهم الأصلية؛ مما نتج عنه نشوء ارتباط وانتماء لدى أصحاب الامتيازات، مقابل الاغتراب والإحباط لدى الأجانب، إلى غاية ظهور الحكم الجمهوري عام 507 ق.م الذي فسح المجال أمام الطبقات الدنيا للمطالبة بحقوقهم المدنية، وحمايتهم من الاستغلال المفرط للأشراف والنبلاء وجشعهم؛ ممّا أدى إلى ظهور حركة المنابر في 494 ق.م التي قام بها دهماء أو بما يعرفون بـ: -ple beians وبالفرنسية plèbe؛ أي عامة الناس الذين قابلت النبلاء مُطالبة إياها بالحقوق المدنية، وإقامة مؤسسات تحميهم وتحمي ممتلكاتهم، فارتأى بعض العقلاء من نبلاء القوم أنه لابد من الاعتراف بحقوق المواطنين من أجل استمرار الدولة، فغيّر الرومان نظرتهم لمفهوم المواطنة خاصة بعد صدور مرسوم إمبراطوري باسم -An toninianaconsitutio في سنة 212 ميلادية، حيث توسع حق المواطنة فشمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية، مع استثناء الأطفال والنساء والعبيد، فسمح للأجنبي أن يقيم في روما إذ احتمى مؤقتاً بأحد الرومان، أو خضع له بصورة دائمة كنزيل لديه، هذا بصورة فردية وإما بصورة جماعية، ومنه فقد أبرمت روما مع المدن معاهدات تقضي بحماية رعايا كل مدينة إذا جاؤوا من المدن الأخرى. وبالتالي منح المواطنة لا يكون من خلال الأصل الإثني، بل للأحرار حتى المقيمين خارج مدينة روما وينتمون إلى أقاليم الدولة الرمانية، الذين أصبح لهم الحق في المقاضاة، وحق الالتحاق بالجيش وتقاضي الراتب، والحصول على مراتب عليا في الدولة، كقاضي أو كهنوت وحق الزواج برومانية وحق الملكية والتجارة، وحتى لبس العباءة الرمانية La toge.[6]

5-أسماء، بن تركي. النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، مذكرة دكتوراه (جامعة: بسكرة، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 3102/2102، ص271.

6-شريف الدين، بن دوبه. نهاية المواطنة من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض، ابن النديم للنشر والتوزيع،6102، ط1، الجزائر، ص36-46-56.

3-المواطنة في العصور الوسطى:

بدأت هذه المرحلة بين القرن التاسع، وتنتهي حوالي القرن الرابع عشر، أين تحوّل النظام الروماني إلى المجتمع الأوروبي، وأصبحت العقيدة المسيحية تحل محل العقيدة الوثنية، كما أصبح الكتاب المقدس هو المرجعية، ولسكان المدن الحق في بناء معابدهم المتمثلة في الكنائس دون اللجوء إلى قرار الإمبراطور،[7] كما سيطر الإقطاعيون على الوضع؛ مما ولد صراعا بين القرى الريفية والمدينة، فتاريخ نشأة المدينة في هذه العصور حافل بقصص الصراع بين رب الإقطاع ومواطني المدن، فالمدن كانت تطالب بحقوق تُشكِّل تهديدا للسادة الإقطاعيين، ونظرا لضعف النظام الإقطاعي الذي ليس لديه ما يقدمه سوى قطعة الأرض والحقوق؛ مما جعل القن يهجر الأراضي الإقطاعية مفضلا المدن لما توفره من حقوق، بل الحرية نظرا للقانون الذي يحق للقن أن يصبح حرا إذا زاد مكوثه في المدينة سنة ويوم واحد فقط. بالتالي أصبحت المواطنة تعني حرية الحركة والحيازة على عمل، كما لم يكن على مواطن المدينة أداء الرسوم والخدمات الإقطاعية، وحرية الإنفاق والزواج دون الرجوع إلى سيده، فحلت المواطنة في المدينة محل روابط الأسرة والأرض.[8] فأصبحت الدولة تحقق مجال السيادة بطريقة ودية، والاستجابة من طرف المواطنين أعمق مقارنة بما ساد في العصور القديمة. حتى إعادة اكتشاف المواطنة في المجتمع الأوروبي الحديث، وقبل الولوج في هذه المرحلة هناك مرحلة يتجاهلها الكثيرون، سواء تقصيرا أو عمدا آلا وهي المرحلة ميلاد المجتمع الإسلامي في يثرب في شبه الجزيرة العربية، الذي عرف ميلاد دولة.

4-المواطنة في المجتمع الإسلامي:

لقد سجل التاريخ عن إعلان لمبدأ المواطنة الحديثة من خلال تلك الصحيفة المدنية أو «الوثيقة المحققة للمواطنة التي أبرمها النبي ﷺ في السنة الأولى من الهجرة النبوية سنة 13 من البعثة التي يوافقها عام 622م. قبل ظهور مفهوم الدولة الإقليمية المعاصرة منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648م[9]، وفحوى هذه الصحيفة التي أنهت الصراع الديني، كما يمكن اعتبارها أول وثيقة سياسية ينطبق عليها على ما يسمى في وقتنا الحالي بدستور دولة. فمفهوم الدولة القومية الحديثة الذي عرفها المجتمع الإسلامي، الذي

7-شريف الدين، بن دوبه. نهاية المواطنة من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض، ابن النديم للنشر والتوزيع،6102، ط1، الجزائر، ص76-86.
8-كافين، رالي. الغرب والعالم (القسم الأول)، تر: عبد الوهاب المسيري، عالم المعرفة العدد 09-5891، ص422.
9-مصطفي حليم. البعد السوسيولوجي للمواطنة في المجتمع الإسلامي -المدينة النورة نموذجا- مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، رقم 20، العدد 21، الجزائر. ص 101.

عبرت عن رؤية للمواطنة بمفهومها الحالي عند مطلع ميلاده. تلك المواطنة التي تعبر عن الصلة التي تربط بين المسلم وغير المسلم وحكامه من جهة، وعلاقة المسلمين بغير المسلمين من جهة أخرى في الرقعة الجغرافية -يثرب-التي يقيمون عليها.

فعند الإعلان عن ميلاد مجتمع جديد في المدينة المنورة، فهذا دليل على أن أفراد مجتمع المدينة أصبحت جماعة، أو «تكسب الجماعة الإنسانية صفة (المجتمع) عندما تشرع في الحركة، أي عندما تبدأ في تغيير نفسها من أجل الوصول إلى غايتها. وهذا يتفق مع الوجهة التاريخية مع لحظة انبثاق حضارة معينة.»[10] ومن خلال البنود التي أفرزتها تلك الصحيفة. فبمجرد وصول محمد ﷺ المدينة المنورة مهاجرا، سارع إلى وضع المعالم الأولى للدولة الإسلامية الأولى، أو بالأحرى إعلان عن ميلاد مجتمع جديد، من خلال واقع اجتماعي المتمثل في كون الأنصار يملكون الأرض والإمكانيات المادية، على عكس المهاجرين الذين عانوا الويلات من خلال ترك أموالهم وعقارتهم في مكة، أي وجدوا صعوبة في إيجاد مساكن لائقة لهم، ممّا اضطر البعض منهم إلى السكن مع الأنصار، والبعض منهم ما لم يجد حتى لقمة يسد بها رمقه، وزد على ذلك طبيعة المدينة (يثرب) ومناخها الذي لم يتعودوا عليه. بل اشتكى البعض منهم من هواء المدينة، الذي كان حين ذاك وبائيا واستأذنوا النبي ﷺ بأن يسكنوا البادية حتى يتجنبوا المرض، كون مناخها «جاف وصحراوي، ويتميز بجفافه وقلة هطول أمطاره، وارتفاع درجات حرارته التي تتراوح بين 30-40 درجة مئوية في فصل الصيف، وفي فصل الشتاء يكون الجو ممطرا في شهر أبريل، ويشار إلى انخفاض نسبة الرطوبة في معظم أيام السنة»[11] كما تختلف -يثرب- المدينة عن باقي القبائل الحجاز، بنشاطها التجاري والصناعي والزراعي، ولكنها كانت تعاني من نقص اليد العاملة التي كانت سبب التكامل بين الأنصار والمهاجرين[12]؛ مما جعل الرسول ﷺ يؤخي المهاجرين مع الأنصار من خلال التكيف الاجتماعي، والمتمثل في العيش مع بعضهم رغم صعوبة المناخ، وهكذا دخل المهاجرون والانصار مرحلة الاندماج، وذلك بالحث على توحيد في السلوكات كآداب المائدة والمجالس.

وفي ظل هذا الجو السائد في المجتمع، قام ﷺ بعملية الصلح وإذابة الخلافات بين قبيلتي الأوس والخزرج، من خلال عملية التفاعل الاجتماعي السليم والبنّاء بين القبيلتين، بالتصالح وتجاوز العقبات، وإبعاد الغل والكراهية والشحناء فيما بينهم؛

10- مالك، بن نبي. ميلاد مجتمع، مشكلة الحضارة. دار النشر بن مرابط، 7102،ص71.
11- آلاء عرعر، أين تقع المدينة المنورة. moc.3oodam.www
12- بن إدريس، عبد الله عبد العزيز. مجتمع المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض-الملكة العربية السعودية. ص301 و401.

بعدما دارت بينهما حروب طاحنة أنهكتهما لمدة لا تقل عن مائة (100) سنة[13]، كما ضمن لغير المسلمين حقوقهم كاملة في العبادات والمعاملات، حيث ترك لليهود سوقهم الربوي وأنشأ سوقا خاص بالمسلمين؛ وهذا ما عجل بميلاد الدولة الإسلامية في الوطن الجديد، أين اجتمع والتف وذاب المجتمع المدني في أمة واحدة، على الرغم من التنوع الثقافي والعقائدي والاثني؟ أين نجد المسلمين واليهود بتنوع قبائلهم وحتى الوثنيين الذين لم يؤمنوا من قبيلتي الأوس والخزرج؟ إلى جانب ذلك نجد التنوع العرقي المتمثل في المهاجرين الآتين من مكة، وهم قبائل عدنانية متمثلة في قبيلتي قريش وثقيف، وكذلك المهاجرون العرب الآتون من قبائل أخرى وأقناء العرب، والأنصار المنحدرين من قبائل قحطانية مع وجود يهود من قبائل السامية.

رغم رفض الدين الإسلامي للطبقية، إلا أن هناك طبقة اجتماعية واسعة تسمى بالعبيد. بالتالي أصبحت تسمى بالموالي، أي بدل قول فلان عبد لفلان، فإنهم يقولون فلان موال لفلان، أو تسميته بالغلام بدل العبد. بينما الجنسية فقد أضفناها ونقصد السكان الأصليين للمدينة يحملون الجنسية بآل يثرب، والمهاجرين الذين انتسبوا إلى المدينة بعد اعتناقهم للإسلام، وأصبحوا يكتسبون صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات، مثله مثل السكان الأصليين، من خلال ما تضمنته تلك الصحيفة من قضايا المواطنة وحقوق المواطنين وواجباتهم، مع الاتفاق على إنشاء تحالف عسكري بين جميع طوائف المدينة ضد الأعداء، ومنع أين تعاون مع المشركين ضد المسلمين.

وعلى هذا الأساس أن مقومات الدولة الإسلامية كغيرها من مقومات أي دولة، تقوم على العدل والمساواة مهما اختلفت ديانتهم وأجناسهم، وهذا ما يتوافق مع أسس المواطنة المتمثلة في المساواة بين المواطنين والمشاركة في إدارة الشأن العام، والحرية وعدم استبداد الحاكم، بل بسلامة المقصد في التوجيه الجماعي للأنساق الاجتماعية المختلفة، وإحياء الوعي الجمعي في الأفراد، وذلك بربط مشكلاتهم واهتماماتهم بالسياق العام والبناء الاجتماعي، ومواجهة كل مظاهر التعصب والتشدد التي تعيق البناء الاجتماعي.

إلاّ أن نظام الشورى (الديمقراطية) لاختيار الحاكم، وحرية ممارسة المواطنة التي تعيشها المجتمعات الحديثة، التي جاءت في الدولة الإسلامية زالت، بزوال حكم الخلفاء الراشدين، وقيام بدلها الدولة الأموية ثم العباسية وما تلاهم من دول، قوامها الحكم الملكي الوراثي المطلق بمختلف مرجعياتها، التي تتقاطع بنسب متفاوتة في مرجعيتين أساسيتين، سواء في شكل الخلافة التي تستند لمرجعيته السنة والجماعة، أو على شكل الإمامة التي تستند لمرجعيته الشيعية.

13-أحمد، الخاني. المدينة المنورة عاصمة الثقافة الإسلامية. ten.ahkula.www

ثانيا: إعادة اكتشاف المواطنة في العصر الحديث

1-إعادة اكتشاف المواطنة من زاوية سياسية

عندما بدأت الحكومات الأوروبية تنهض من سبات القرون الوسطى، التي سيطرت عليها الكنيسة باسم المقدس الديني التي دخلت في صراع مع الملوك، الذي كان سعيهم لنزع حق السيادة منها، وفرضها على أمراء الإقطاع. بدأت بوادر النهضة الأوروبية، وزالت الموانع أمام إقامة الدولة القومية نتيجة اهتمام الفكر السياسي فيها بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة، واتخاذه تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة القومية، وتأسيس نظم سياسية حية وفاعلة؛ الذي تمخض عنه وديان من الدماء جراء ثورات عنيفة على غرار الثورة الفرنسية، والانتفاضات والثورات الشعبية التي ساهمت تدريجيا، في عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد، في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بعد القطيعة الجذرية مع النظام الإقطاعي والملكي، ابتداء من القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر، القرن الذي عرف باسم قرن بداية بروز بوادر الدولة القومية أو الوطنية[14]. أي تحقق من خلالها قدرا من الاندماج الوطني، بالإضافة إلى المشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون في المجتمع الأوروبي. الأمر الذي جعل من إقامة الدولة الحديثة بصرف النظر عن حكمها، وبذلك انتقلت الحضارة الأوروبية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، إلى المفهوم المعاصر للمواطنة، والذي جاء تلبية الحاجة الدولة القومية الحديثة ونضال الشعب فيها.

والتغير الاجتماعي ليس ظاهرة خاصة بمجتمعات دون غيرها؛ بل هي حتمية كل المجتمعات لأن الثابت في المجتمع هو التغير على حد تعبير العديد من علماء الاجتماع[15]. فقد ظهر التغير الاجتماعي جليا في التطورات والتغيرات التي مست المجتمع الإنجليزي، ليمتد وليشمل جميع مجتمعات بريطانيا. فَ«حين نتحدث عن تطور القومية بوصفها مجتمعا مدنيا في بريطانيا العظمى، فإننا نقصد بذلك في المقام الأول التطور في انكلترا والتطور، بعدئذ، في المملكة المتحدة برمتها، بعد الاتحاد مع ويلز (1526) واسكوتلندا (1707) وإخضاع إيرلندا أيضا (1601). ولهذا السبب أشير إلى اسم إنكلترا في البداية وإلى بريطانيا العظمى لاحقا. ففي بريطانيا اتحدت الارستقراطية والطبقة الوسطى ضد الاستبدادية الملكية، وبذلك أصبحتا معا رافعة القومية، وانبثق عن اتحادهما مجتمع

14-nassaH ,NUOMAR. eL tpecnoc ed étenneyotic à srevart sih‘l te euqitilop ésnep al
15-سعادة ياسين، المعرفة السوسيولوجية خارج الجامعة في مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 11، جانفي 3102. ص01.ptth://sjpa.tsirec.zd/ne/elcitra/20954

المواطنين. وترعرعت الطبقة العاملة ضمن مجتمع المواطنين هذا. لكن بشكل تدريجي لا يخلو من المواجهة، إلا أنها فعلت بصورة أكبر وأسرع وأكثر عمقا مما جرى في فرنسا. وبذلك أصبحت رافعة قومية.

2-إعادة اكتشاف المواطنة من الجانب المفاهيمي

إنّ كلمة مواطنة لا وجود لمعناها دون وجود الوطن، الذي هو منزل ومحل الإقامة؛ أي المكان أو الرقعة الجغرافية التي يلتزم الإنسان بالإقامة فيها. أما لغويا فمصدرها لفعل رباعي مزيد على وزن واطن، وكل فعل رباعي على هذا الوزن مصدره مفاعلة.

يعتبر مفهوم المواطنة مفهوما محوريا في المجتمعات الحالية؛ نظرا لما يكتسي من تاريخ حافل بالجدل حول دلالته السياسية والاجتماعية، ونظرا للزخم الفكري الذي أثير من حوله، وهذا راجع أساسا لارتباطه الوثيق بسياقات اجتماعية ثقافية سياسية متنوعة، أو بعبارة أخرى «يصعب فهمه خارج السياق الاجتماعي والسياسي الذي يستخدم فيه»، فمن الناحية التاريخية فقد عرفه المفكرين اليونان مثل أفلاطون وأرسطو، وغاب هذا المفهوم لمدة زمنية ليست بالقصيرة ليظهر عند الفيلسوف جون جاك روسو، الذي لا يفسر وجوده إلا بوجود «دعامتين أساسيتين: المشاركة الايجابية للفرد في عملية الحكم، والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد»[16]، ولا يمكن حصر تعريف المواطنة في المشاركة في الحكم والمساواة، بل هي أيضا «مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي(الدولة)»[17]، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة. كذلك تشير المواطنة في القانون الدولي إلى فكرة القومية، وذلك بالرغم أن المصطلح الأخير أوسع في معناه من الأول، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوقا معينة، فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة، ولقد استخدم المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص، فالشخص «يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية ونتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، لكن عليه أن يؤدي في نفس الوقت بعض الواجبات.»[18] فقد يختلف

16- edualC-K ,annsa (ed noitcerid al suos) : DiceriannoitcieB -sadroB,9991. p913.

17- سعيد، المصري.ملحمة المواطنة من صكوك الوطنية إلى عولمة الحقوق الإنسانية، مكتبة الإسكندرية، 8102، ص70.
أنظر أكثر:
(1) Maryann Cusimano Love, Beyond Sovereignty: Issues for a Global Agenda, Fourth Edition, Wadsworth Publishing, 2010, p 13.
(2) Jeffrey Haynes, Religion and Politics in India, Routledge, 2005, p 1.

18- محمد عاطف، غيث. قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة. ص25.

مفهوم المواطنة حسب الأنظمة السياسية والثقافة السائدة في المجتمع، وهذا ما يؤكده حسين أيت عيسي على أن «المواطنة مفهوم نسبي تختلف دلالته تبعا لاختلاف المجتمعات والنظم السياسية»[19].هذا ما يجرنا إلى ضرورة الاعتراف بأنواع جديدة من المواطنة، في ظل الوعي المتزايد بها في إطار ما يسمى بالتعددية، بعيدة عن تلك المواطنة التقليدية التي تربط الفرد بالدولة، بل وجب النظر إلى هذا المفهوم في سياق التحولات المحلية والعالمية، أين نجد تلك المواطنة التي «تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعية بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، من خلال تفعيل قيم المواطنة لأنها آلية ناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع»[20] وهذا ما حاولنا تبيانه من خلال بحثنا الميداني، الذي حاولنا فيه إبراز كيفية تفعيل آلية المسؤولية كإحدى قيم المواطنة داخل مؤسستي الأسرة والمدرسة.

ثالثا-آلية المسؤولية كإحدى قيم المواطنة داخل مؤسستي الأسرة والمدرسة

1-آلية المسؤولية كإحدى قيم المواطنة داخل مؤسسة الاسرة

تمهيد: يطلق على الأسر الممتدة في المجتمع الجزائري بكلمة «العايلة» التي ما زلت تستعمل في بعض المناطق للدلالة عن انتماء الأسري للأفراد. وكانت الأسرة عبارة عن «عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلا ت زواجية تحت سقف واحد، العائلة الكبرى عند الحضر والخيمة الكبرى عند البدو، إذ نجد 20 إلى 60 شخص يعيشون جماعيا معا، ومن خصائصها أنها بطريركية (patriarcale) الأب فيها والجد هو القائد الروحي أكناتية (agnatique) النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي»[21]،كما يمكن اعتبار الأسرة نسق اجتماعي فرعي مفتوح على باقي الأنساق الاجتماعية، التي من بينها الزوايا التي لعبت دورا حاسما في ذلك، بحكم نشاطاتها الدينية والثقافية والاجتماعية، التي لا ترقى إلى التعمق والنوعية،[22]والتي تُسير من قبل الأسر الممتدة بصورة وراثية، على اعتبار هذه الأخيرة (الأسرة الممتدة) هي الخلية الاجتماعية الأساسية، والنموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية الأخرى. لكن عند هيمنة الاحتلال الفرنسي على الأراضي الجزائرية منذ 1830، وما انجر عنه

19- أيت عيسي، حسين. شروط تفعيل التنشئة الاجتماعية لقيمة المواطنة في ظل التحديات الثقافية: دفاتر البحوث العلمية، مجلة علمية محكمة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة- العدد الرابع، جوان 4102. ص371.

20- مجددي، خليل. حقوق الإنسان وحقوق المواطنة. /8002n/moc.citpocma.www//:ptth mth.80-6-lilahk-ydgam

21-بوتفنوشنت، مصطفى. العائلة الجزائرية، ترجمة أحمد مهري: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 4891. ص73

22-nassaH ,NUOMAR .eL tpecnoc ed étenneyotic à srevart ésnep al eriośtih'l te euqitilop : eirégIA 2102 ,csarc ,ehcorppa enu ruop tnemélé .31P

من ممارسات مرفوضة من قبل الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع الجزائري، التي ترجموها على شكل مقاومات مسلحة، انتهت بالهزيمة متبوعة بنفي أو/ قتل للعناصر البارزة للمقاومة، في محطات تاريخية مختلفة، مع نهب الأراضي من الأهالي. هذا ما أدى بالأسر الجزائرية إلى النزوح والهجرة الفردية والجماعية، إما خارج الجزائر أو الهروب إلى الجنوب أو النزوح شمالا. وهذا ما ساهم في تمزيق ذلك النسيج الاجتماعي، الذي كانت الأسرة الممتدة نواته. وقد لاحظ الكاتب بوجلا أن مدينة الجزائر سنة 1884 كان تضم مجتمعين متناقضين، فهناك أسر أوروبية تقطن في مباني كبيرة، ونظيفة، وهناك أسر الأهالي على أطرف المدينة تسكن الأكواخ كالحيوانات.

1-1-الأسرة مصدر ثقة الفرد الاجتماعي

رغم النزوح والهجرة القسرية التي عرفتها الأسرة الجزائرية، إبّان الفترة الاستعمارية التي امتدت إلى ما بعد الاستقلال، خاصة في المدن الكبرى التي أثر عليها بشكل مباشر على حجمها وتركيبتها التقليدية؛ جراء ترك الأراضي في الريف، إلا أن دور الأسرة بقي مهما في عملية التنشئة الاجتماعية. فهي حسب أستاذ أميل دوركايم أوكيست كونت «الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور، يمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية الحية في البيولوجي للكائن الحي، وهي أول وسط طبيعي واجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي»[23]، كما أن هناك تعريفات عديدة، حيث وجد المفكرون صعوبة في إيجاد تعريف موحد وشامل؛ بسبب اختلاف المكان والزمان لكل مفكر من جهة، واختلاف مشاربهم الفكرية من جهة أخرى. فمن وجهة نظر أنطوني غندز الذي يرى الأسرة هي «مجموعة من الأفراد المرتبطين مباشرة بصلات القرابة ويتولى أعضاءها مسؤوليات تربية الأطفال»[24].

بينما يرى بعض الباحثين العرب، من بينهم المصرية سناء الخولي الأسرة هي تلك الحقيقة والمتعلقة بكون كل «فرد من بني البشر في أي زمان ومكان، قد تربى في أسرة في مجموعها من ثلاثة أفراد على الأقل ينتميان إلى جيلين...إلخ»[25]، بينما ترى المصرية الأخرى سامية الخشاب الأسرة على أنها «أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشار»[26]، وهي الأكثر

23- مصطفى، الخشاب. دراسات في علم الاجتماع العائلي، النهضة العربية، بيروت، 5891، ص23.
24-أنتوني، غندر. علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، بيروت: المنطقة العربية للترجمة،5002، ص452.
25- الخولي، سناء. الزواج والعلاقات الأسرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 7002، ص ص33-43.
26- الخشاب، سامية. النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص31

المؤسسات الاجتماعية التي تحظى بالثقة داخل المجتمع الجزائري كما يبين الرسم البياني التالي:

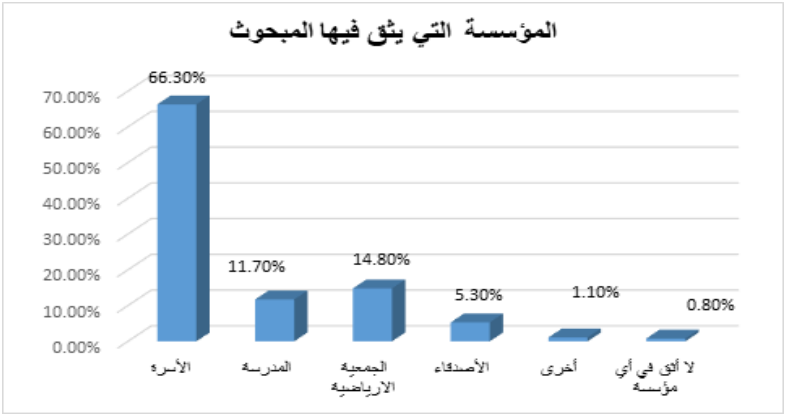

تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا مهما في تكوين مُواطن الغد، التي يمكن اعتبارها قاعدية يتعلم فيها الفرد قيم المواطنة، مثل: قيمة المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار، وقيمة تحمل الفرد مسؤولية أفعاله، وقيمة العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع بنسب ومستويات مختلفة. ولا يمكن اكتساب الفرد هذه القيم واستدماجها إلا من خلال العلاقة التي تربط الفرد بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي لن يكون لها تأثير إلا إذا تواجدت ثقة بين الفرد وتلك المؤسسات. فمن خلال الرسم البياني رقم (01) تبين أن المؤسسة التي تحظى بأكثر ثقة لدى الفرد هي مؤسسة الأسرة بنسبة 66.3% ، كونها المؤسسة التي ترعاه منذ ولادته، وتوفر له الأمان والإطعام والملبس، وهذا ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية التي هي سيرورة تلازم الفرد من المهد إلى اللحد، حيث هي «عملية التفاعل التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية وتشكيله ليتمثل معايير مجتمعه، وهذه العملية تقوم أساسا على نقل التراث الثقافي والاجتماعي»[27] والمؤسسات المؤهلة للقيام بهذه العملية هي مؤسسة الأسرة، لكونها المحيط الأول الذي ينشأ فيه الطفل، ويقضي فيه معظم وقته إن لم يكن كله في سنواته الأولى. فعن طريق الأسرة يبدأ الطفل بالتعرف على ذاته الاجتماعية، ومنها ينطلق إلى إشباع حاجاته العضوية والاجتماعية، عن طريق التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة مع أفرادها؛ وأول هذه التفاعلات يكون مع الأم وخاصة في الشهور الأولى من ولادته، حيث تجده دائم الالتصاق بها، تعطيه الدفء والحب والحنان، ومنها يبدأ تكوين علاقاته الاجتماعية داخل الأسرة مع إخوانه وأخواته، وهنا تحدث عملية التنشئة الاجتماعية للطفل.

27- عبد القادر، شريف. التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة،4002. ص8.

في حين نجد 14.8% من المبحوثين من يضع ثقته في مؤسسة الجمعية الرياضية، التي لا تفتح أبوابها إلا بعد غلق أبواب مؤسسة المدرسة؛ أي بعد ساعات التدريس وأيام العطل سواء كانت أسبوعية أو فصلية، نظرا لما تقدمه من نشاطات بدنية وترفيهية وفي فترة زمنية قصيرة. أما نظيرتها المدرسة؛ التي لم تحظ إلا بالعشر من ثقة المبحوثين، والتي لم تتجاوز نسبة ثقتهم بالمدرسة إلا 11.7%، رغم قضاء التلميذ حوالي ربع يومه فيها، والأمل الذي تضعه الأسرة فيها من أجل النجاح الاجتماعي، المتمثل في الحصول على مكانة اجتماعية معينة الذي قد تضمنها لأبنائها. بينما مؤسسة جماعة الرفاق لم يتعدّ نسبة ثقة المبحوثين نسبة5.3%، بينما باقي المؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالمسجد والمراكز الثقافية ...إلخ لم تتعد 1.1%.

1-2-أثر معاملة الأب على الأبناء لتصورهم للمسؤولية

يحتل الأب مكانة اجتماعية في المجتمعات التقليدية، حيث يتمتع بسلطة مطلقة على باقي أفراد الأسرة، التي ورثها عن أبيه، كما يحق له، ولابنه الأكبر في حالة غياب الأب أو وفاته تمثيل العائلة في المناسبات الاجتماعية. لكن في ظل التغيرات الاجتماعية، وما عرفته الأسرة من تحولات شكلية من الممتدة إلى النواتية، وما مدى أثر معاملة الأب على الأبناء لدى تصورهم للمسؤولية، من خلال الرسم البياني الآتي:

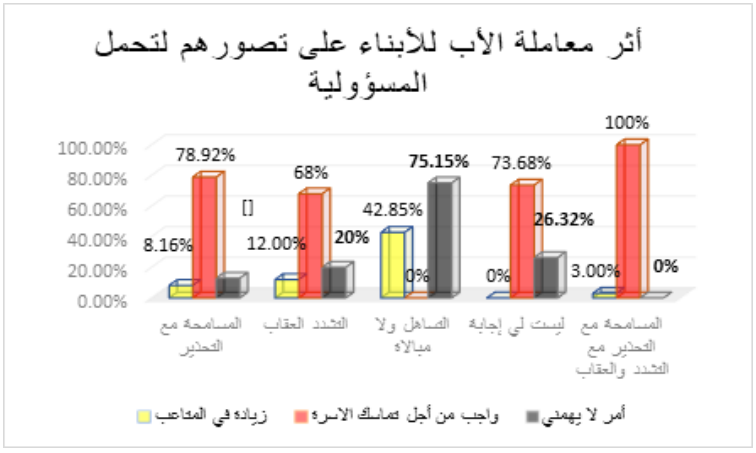

من خلال الرسم البياني رقم (02) الذي يظهر العلاقة بين المتغير المستقل «معاملة الأب للأبناء» والمتغير التابع «تحمل المسؤولية داخل الأسرة» نلاحظ أن الاتجاه العام يمثل أكبر نسبة في الاتجاه الكلي، والتي تقدر بـ 73.89% في صنف «واجب من أجل تماسك واستقرار الأسرة» والمواظبة على الاتجاه العام كانت في كل الفئات، ماعدا فئة التساهل واللامبالاة ، أين سجلت فئة «المسامحة مع التحذير والتشدد والعقاب

في نفس الوقت» بنسبة001% ورغم التكرار القليل والمتمثل في (3) ثلاث تكرارات

فقط، هذا دليل على هناك عدد قليل من الآباء من يستعمل هذه الطريقة، والتي تبقى الطريقة المثلى في عملية التنشئة الاجتماعية المقصودة، والمتمثلة في التربية أين يستعمل الأولياء بصفة عامة والآباء بصفة خاصة كل شيء في مكانه، فعندما يقتضي السلوك غير اللائق من طرف الأبن ويقتضي العقاب، فلابد من عقابه، وعندما يقتضي الأمر التحذير فقط ومتابعته بالمسامحة فليكن ذلك، ولكن لا مجال للإهمال والتجاهل، لتأتي بعدها وفي نفس الصنف فئة المسامحة مع التحذير بنسبة مرتفعة والمقدرة بـ 78.91%، وهذا دليل أن عملية المسامحة مع التحذير عند ارتكاب الخطأ من طرف الأبناء، تحمل في طياتها أسلوب الكلام وفن الحوار، وتعزز العلاقة بين الأب والأبناء، مما يجعلهم أكثر وعيا بأخطائهم، وعدم العودة إليها مستقبلا، بالتالي يعتز الأبن بالانتماء للأسرة، وبالتالي يصبح تحمل المسؤولية داخلها بمثابة واجب القيام بها بتفاني، دون كلل أو ملل ؛ من أجل استقرار الأسرة وتوازنها، مماقد يؤهله لتحمل المسؤوليات في مؤسسات أخرى مستقبلا، وتأتي بعدها فئة «ليست لي إجابة» في المرتبة الثانية بـ نسبة 73.68% لأن المبحوث (ة)، تجمعه روابط القرابة والدم والنسب بين أعضاء الجماعة، وتكون العصبية بمثابة التماسك الاجتماعي، فيدخل الإنسان في الاحتكاك بإنسان آخر، فتتكون الأسر[28] فتحمل المسؤولية داخل الأسرة بالنسبة للفرد الجزائري في هذه الفئة، ومشاركة الأسرة في تخطي الصعاب، لا تحتاج لسؤال لأن الوقوف مع الأسرة في السراء والضراء، يعتبر بمثابة تضامن آلي، وكل ما زادت المشاكل زاد التماسك الاجتماعي والتضامن الأسري، مهما كانت معاملة الأب للأبناء، حيث برزت في المرتبة الثالثة فئة «التشدد والعقاب» في معاملة الأب للأبناء بنسبة 68% وهي نسبة مرتفعة، وعلى هذا الأساس تعتبر الأسرة هي الوعاء الأول للانتماء بالنسبة للفرد الجزائري، حسب ما تمليه العادات والتقاليد الاجتماعية التي يستدمجها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي ترسخ قيم المواطنة كالمشاركة وتحمل المسؤولية.

إلّا أن الفئة «التساهل ولا مبالات» أي التي يكون الأب متساهل، وغير مبالي، فإن هذه الفئة ترى في تحمل المسؤولية داخل الأسرة بمثابة «أمر لا يهمني» بنسبة عالية داخل الفئة والتي قدرت بـ 57.15%، والإجابة على أن تحمل المسؤولية يعتبرها « زيادة في المتاعب » كانت بنسبة42.85%، وهذا يدل على أن الأب الذي لا يهتم بتربية الأبناء، يُنْتِج عنه هشاشة في النسق الأسري، الذي يولد حتما عند الأبن الأنانية، وعدم القدرة على التقيد بالجماعة من جهة، وعدم قدرته على مواجهة متطلبات المجتمع

28-عبد الغني، مغربي. الفكر السسيولوجي عند ابن خلدون، تر: محمد شريف بن دالي حسين، دار القصبة، 6002. ص451.

وضغوطه.[29]

أما في الصنف الذي يرى في الوقوف مع أسرته وتحمل المسؤولية مع الأسرة لما تكون في مشكلة ما هو «زيادة في المتاعب» فإن الاتجاه العام فيه قدر بـ9.29%؛ الأبناء الأكثر قناعة بها موجودة عند الذين كان آباؤهم يتعاملون معهم بتساهل ولا مبالاة، وبالتالي فإن التساهل ولا مبالاة من الطرف الآباء اتجاه الأبناء عند التصرف بسلوك غير لائق؛ يؤدي بالتهرب من مسؤولية مؤسسة الأسرة، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي سينتمي إليها الابن مستقبلا، وبالتالي يفقد أحد القيم الأساسية للمواطنة.

ومنه يمكن القول بأن استعمال المسامحة مع التحذير والتشدد والعقاب في نفس الوقت في تربية الأبناء داخل الأسرة يسهل استدماج قيمة المسؤولية للطفل. وبالتالي الأسرة هي « نظام اجتماعي هام يعتمد في وجوده على عوامل بيولوجية ضرورية، تتدخل النظم الاجتماعية في توجيهها وتعديلها وفق خصائص يتبنها كل مجتمع لنفسه، ويرتضيها الضمير الجمعي، وهذا حسب المرحلة التاريخية التي تمر بها والتحولات»[30]، ومن بين هذه النظم والمؤسسات المدرسة التي سنتطرق لها في السطور القادمة.

2-آلية المسؤولية كإحدى قيم المواطنة داخل مؤسسة المدرسة:

تمهيد:

المدرسة في بعدها السوسيولوجي هي إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تخدم المجتمع وقيمه، وتساهم في تماسكه واستمراره، من خلال تحقيق أهداف المنهج الدراسي الذي يحمل في مضمونه أبعادا أخلاقية ونفسية واجتماعية، لها تأثير على تنمية شخصية الفرد (التلميذ) الإدراكية والوجدانية والجسمية، كما تعمل على ترسيخ قيم المجتمع وعاداته ورموزه في الجيل الصاعد، ونقل التراث وتجديده، من خلال سلوكات الأستاذ والطاقم الإداري بشكل عام. حيث بفضل سلوكاتهم يمكن تعزيز الانتماء وقوة المشاركة في بناء مواطن المستقبل. ولكي نفهم المدرسة جيدا، لابد من عدم الاكتفاء بالتعريفات الموجزة في القواميس، ودراسة البرامج المسطرة نظريا فقط، وإنما وُجب علينا المباشرة في أعمال ميدانية لنفك بعض اللبس، ومحاولة فهم آلية هذه التفاعلات ومدى دورها في تكريس قيمة المسؤولية كإحدى قيم المواطنة.

29-خليل، شطور. أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 8991، ص: 32، 52.
30-مسعودة، كسال. «مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري»، مجلة علم الاجتماع، العدد 5، (2991-3991): ص93.

1_المسؤولية كقيمة من قيم المواطنة:

-جدول رقم (1) يوضح كيفية اختيار مسؤول القسم داخل المدرسة -ب-:

كيفية اختيار مسؤول القسم	التكرار	النسبة المئوية
التعيين	138	61,9%
الانتخاب	86	%38,1
التعيين والانتخاب	2	%0.9
المجموع	226	%100

رسم بياني رقم (03) يبين طريقة اختيار مسؤول القسم إما الانتخاب أو التعيين

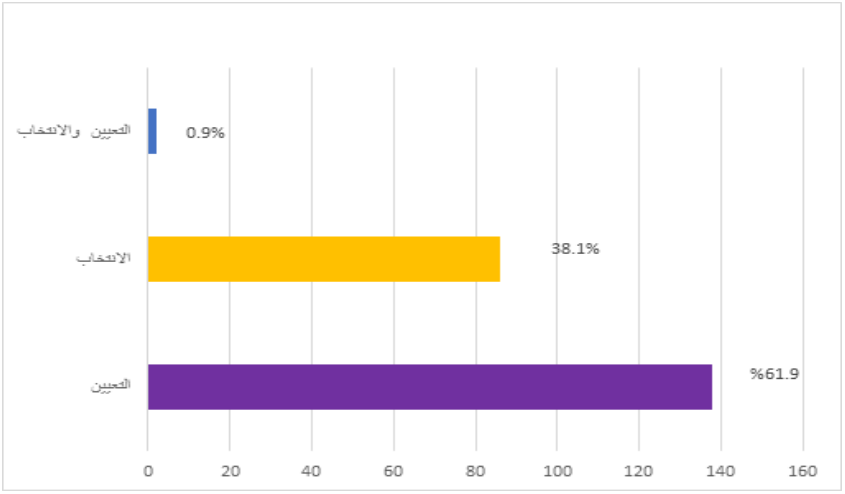

لقد بَينت النسب المئوية الموضحة في الرسم البياني، بأن اختيار ممثل القسم في المدرسة الجزائرية تتم عن طريق التعيين، وليس الانتخاب. ويكون ذلك إما عن طريق الأستاذ أو الإدارة بنسبة قدرت بـ 61,9% وهذا دليل على أن الديمقراطية وحرية اختيار ممثل القسم في المدرسة الجزائرية غائبة بنسبة كبيرة، فوجودها لا يمثل إلا بنسبة 38,1% رغم اعتبار«المدرسة في مختلف النظم السياسية، إحدى الركائز الخطرة والمهمة في عملية إنشاء الفرد، حيث تتشكل هذه الركيزة من خلال ما تتضمنه المقررات التعليمية، ونمط العلاقة بين المعلم والتلميذ، ونوعية حدود النشاط

الاجتماعي الذي تقوم به المدرسة، الأساس الأول للتنشئة»[31] ومنه يمكن القول أن المدرسة الجزائرية من خلال هذا السلوك، لا تعمل على تنشئة الفرد الاجتماعي على السلوك الديمقراطي، وحرية الاختيار باعتبارهما من أهم قيم المواطنة من خلال هذا السلوك، والمتمثل في طريقة اختيار ممثل القسم، لأن «المواطنة انتماء عقلي موضوعي وأصيل لقيم الحق والخير، وكلما ارتفع المواطن في درجة المسؤولية وجب عليه أن يكون قدوة، وعن قناعة، وعليه أن يعيش حس المواطنة بحالة وجدانية عالية لكي يكون قادرا على تحمل المسؤولية، وبذل العطاء والتضحية، لأن المواطن في الأصل متشبع بالقيم السامية ومشحون بحب الوطن»[32] وفي غياب هذه القيم له تأثير على تصور تلاميذ المدرسة الجزائرية لقيمة المسؤولية بشكل عام. رغم ما تتغنى به المدرسة الجزائرية في مادة التربية المدنية للسنوات الخمسة للمرحلة الابتدائية، والسنوات الأربع لمرحلة المتوسط بمواضيع المواطنة.[33] بالتالي فهذا السلوك الناجم من طرف الأستاذ وإدارة المدرسة الجزائرية نابع من الثقافة السائدة في المجتمع الكلي؛ لأن «الثقافة بعكس العلم، ليست ظاهرة صادرة عن المدرسة، بل عن البيئة الاجتماعية، التي هي بمثابة رحم القيم الثقافية»[34] لأن ترك حرية اختيار مسؤول القسم رغم بساطتها، تعتبر عملية تدريبية تدخل في إطار التنشئة على تحمله قيمة المشاركة بالانتخاب، كآلية لاكتساب واستدماج قيمة المسؤولية. وهذا ما نحاول الإجابة عنه في الفقرات الموالية.

2_2_ أثر طريقة تنصيب مسؤول القسم على تصور التلميذ للمسؤولية:

تصور المبحوث مسؤولية القسم	طريقة تعيين مسؤول القسم			Total
	التعيين	الانتخاب	التعيين والانتخاب	
واجب	68 %49.27	50 %58.13	1 %50	119 %52.65
غير واجب	70 %50.72	36 %41.86	1 %50	107 %47.34
المجموع	138 %100	86 %100	2 %100	226 %100

رسم بياني رقم (04) يوضح أثر طريقة تنصيب مسؤول القسم على تصور المبحوث التلميذ

31-بسام فايز السمكي، التربية والمواطنة:ptth//:as.ude.uqu تاريخ التصفح 3102/90/91
32-منصور، رحماني. المواطنة بين المفهوم والممارسة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، منشورات الجامعة 02أوت 5591 سكيكدة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، عدد20، 8002، ص383.
33-حسن، رمعون. المدرسة في البلدان المغاربية و الخطاب حول المواطنة، انسانيات، العدد 06-16 | 3102. ten.aferame.hcraes//:sptth
34-حسين، أيت عيسي. الفكر التربوي عند مالك بن نبي، جسور للنشر والتوزيع، 7102. ص66.

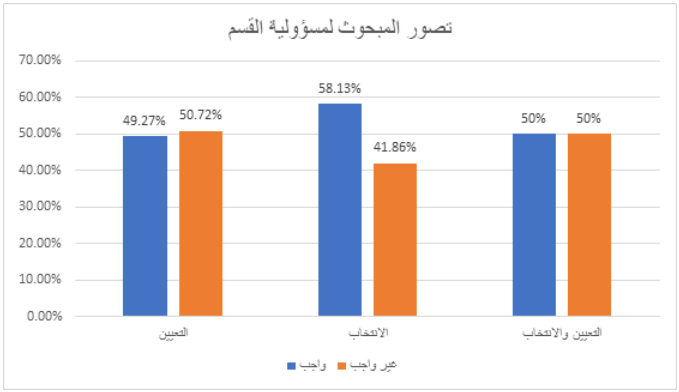

تعتبر طريقة اختيار ممثل القسم داخل المدرسة لها تأثير كبير على تصور التلميذ للمسؤولية بصفة عامة، ومسؤولية القسم بصفة خاصة، فحين ربطنا العلاقة بين المتغير المستقل طريقة تعيين ممثل القسم، وأثرها على تصور التلميذ المبحوث لتصوره لمسؤولية القسم؛ فكان الاتجاه العام بنسبة 52.65% لمن لهم تصور بأن ممارسة مهام مسؤولية القسم هي واجب، خاصة لدى الفئة التي يتم تحديد مسؤول، أو ممثل القسم بالانتخاب، التي التزمت وواظبت على الاتجاه العام بأعلى نسبة، والتي قدرت بـ58.13% ، وهي بمثابة تلك الفئة التي مارست الحقوق، مثل: حق التصويت في الانتخابات، والترشح في المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية، والمشاركة في الأحزاب والنقابات والجمعيات[35] ولكن في شكل مصغر وبسيط. أما فئة التعيين والانتخاب في نفس الوقت فكانت بنسبة50%، وبنسبة متقاربة جيدا، جاءت فئة التعيين فقط سواء كان من طرف الأستاذ أو الإدارة، والتي قدرت بـ 49.27%، وهذا دليل على ترك الحرية في الاختيار للفرد تجعله يحس على أنه مشارك في هذه المسؤولية، لأن الانتخاب هو إحدى الوسائل الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية[36]، وتصبح المسؤولية مشتركة؛ مما يكسب الفرد عدة قيم للمواطنة، كالمسؤولية والمشاركة، وكذا قيمة الاعتزاز بالانتماء للمدرسة بصفة عامة، والقسم الذي يدرس فيه مع زملائه بصفة خاصة.

بينمّا هناك صنف ثاني يقدر بنسبة 47.34% لا يرى في مهام ممثل أو مسؤول القسم كواجب، خاصة عند الفئة التي تم تعيين مسؤول قسمها من طرف الأستاذ أو الإدارة. وثبت ذلك في فئة التعيين لمسؤول القسم بنسبة 50.72%، بينما تنخفض النسبة إلى 41.86% لدى الفئة التي تنتخب ممثل أو مسؤول قسمها، ولكنها لا ترى إلزامية ووجوب ممارسة مهام هذه المسؤولية، وهذا مؤشر على أن السلوك الانتخابي ليس

35-فاطمة، فضيلة، دروش. واقع وتحديات المشاركة السياسية للمرأة المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، والمغرب. مؤلف جماعي: المرآة المغاربية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 8102.ص71.

36- آدم ملاك، شعبان. دور الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات وسياسات، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، العدد 90 أبريل 5202. ص80

الوحيد الذي يؤدي بتصور التلميذ لوجوب ممارسة هذه المهام، هذا ما يستدعي في البحث عن مؤثرات أخرى على تصور المبحوث لمهام المسؤولية.

بينما هناك نسبة ضئيلة جدا قدرت0.88% من صنف؛ أي تمّ اختيار ممثل القسم بالانتخاب تارة وبالتعيين تارة أخرى.

وعليه يمكن القول بأن الوظيفة الاجتماعية الرئيسة للمدرسة، هي استمرار ثقافة المجتمع ودوامها، كما تمثل قيم ذلك المجتمع واتجاهاته ومعايير السلوك فيه، وتدريبهم على أساليب السلوك التي يرتضيها هذا المجتمع، فهي بهذا مؤسسة من مؤسسات التطبيع الاجتماعي.

الخاتمة:

المواطنة لا يمكنها أن تعم في المجتمع إلاّ من خلال التنشئة السليمة، التي تكون من طرف المؤسسات التنشئة الاجتماعية القاعدية تتصدرهما الاسرة والمدرسة، التي لها دور فعال لإكسابه صفة المواطن، والتي تحدد حقوقه وواجباته، التي يكتسبها من خلال تنشئته تنشئة اجتماعية سليمة؛ لأن الأسرة المؤسسة الاجتماعية أو الوعاء الأول لمفهوم المواطنة، ينال الفرد (الطفل) مقوماته الجسمية والصحية ويتعلم اللغة والدين، كما يستدمج العادات والتقاليد السائدة في الأسرة، وتحقن فيه قيم التعاون والتضحية والتسامح وتحمل المسؤولية، والحرية والانتماء والمشاركة، من خلال القيام بأدوار تحدد له مكانة اجتماعية داخل الجماعة الاجتماعية، يكتسبها داخل الأسرة، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، التي يتحملها الأولياء وخاصة الأب، من خلال الالتزام بالحب والحوار والحزم في تربية أبنائهم داخل الأسرة.

وعندما نوجه أنظارنا إلى المدرسة كمؤسسة علمية تربوية تعليمية تنموية قيادية في مجتمعها، حيث يتم من خلالها إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية المؤهلة، ذلك أن المواطن هو ثروة الوطن بأخلاقه وعقله، وهو وسيلة التنمية وغايتها. فمسؤولية المدرسة عظيمة في بناء الأخلاق لدى المتعلمين، إذ يجب أن تنمي فيهم حب الوطن واحترام الآخرين والقوانين والتسامح والتعاون، وتحمل المسؤولية وغيرها من الأخلاق، التي تلعب دورا في توازن المجتمع وأمنه واستقراره، إلا أنها قد تغفل على بعض السلوكات التي تبدو بسيطة من ناحية الشكل، ولكنها مهمة من ناحية العمق، مثل سلوك أو طريقة اختيار مُمثل أو رئيس القسم، التي غالبا ما تكون عن طريق التعيين بدل الانتخاب الذي يعتبر(الانتخاب) بمثابة سلوك بسيط، يفتح الآفاق أمام الفرد (التلميذ) للمشاركة في حركة المجتمع المدني بجمعياته وأحزابه. ومنه يمكن القول إن الأسرة والمدرسة بوصفهما إحدى البنيات المعقدة من التفاعلات الاجتماعية والتربوية، تحضر الفرد والنشأ مستقبلا.

المراجع:

[1] أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث 1999، ص 95.

2- هاني لبيب. المواطنة والعولمة، مصدر سابق ص ص 219-220.

[3] -إيمان عزالدين إبراهيم عبد اللطيف. القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الأساسي ومدى اكتساب الطلبة لها، رسالة ماجستير اشراف عبد المعطي رمضان الأغا، كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، الجامعة الإسلامية -غزة 2013 ص46

REMAOUN , Hasan. Le concept de citoyenneté à travers la pen-[3]- sé politique et l'histoire : éliment pour approche. L'Algérieaujo-urd'hui :Approche de la citoyenneté. crasc, 2012, page33.

[4] هوارد، ج. ويارداً. المجتمع المدني، النموذج الأمريكي والتنمية. تر: زيدان، ليلى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة ص14.

[5] -أسماء، بن تركي. النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب، مذكرة دكتوراه (جامعة: بسكرة، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013/2012، ص172.

[6] -شريف الدين، بن دوبه. نهاية المواطنة من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض، ابن النديم للنشر والتوزيع،2016، ط1، الجزائر، ص63-64-65.

[7] شريف الدين، بن دوبه. نهاية المواطنة من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض، ابن النديم للنشر والتوزيع،2016، ط1، الجزائر، ص67-68.

[7] كافين، رالي. الغرب والعالم (القسم الأول)، تر: عبد الوهاب المسيري، عالم المعرفة العدد 90-1985، ص224.

[8] مصطفي حليم. البعد السوسيولوجي للمواطنة في المجتمع الإسلامي -المدينة النورة نموذجا- مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، رقم 02، العدد 12، الجزائر. ص 101.

[9] مالك، بن نبي. ميلاد مجتمع، مشكلة الحضارة. دار النشر بن مرابط، 2017، ص17.

[10] آلاء عرعر، أين تقع المدينة المنورة. www.madoo3.com

[11]- بن إدريس، عبد الله عبد العزيز. مجتمع المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض-المملكة العربية السعودية. ص103 و104.

11- أحمد، الخاني. المدينة المنورة عاصمة الثقافة الإسلامية. net.alukha.www

Hassan, RAMOUN. Le concept de citoyenneté à travers la pen-- sé politique et l'histoire : élément pour une approche, crasc, 2012 Algérie, P36

[12]- سعادة ياسين، المعرفة السوسيولوجية خارج الجامعة في مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 11، جانفي 2013. ص10. https://asjp.cerist.dz/en/article/45902

Claude, Kannass (sous la direction de) : Dictionnaire- Bor-- .das,1999 .p319

[13]- سعيد، المصري.ملحمة المواطنة من صكوك الوطنية إلى عولمة الحقوق الإنسانية، مكتبة الإسكندرية، 2018، ص07.

أنظر أكثر:(1) Marten Vink, Gender and Citizenshipc: Polics and : agency in France, Britain and danmark (Cambrige

(Cambridge University Peess, 2000

[14]- محمد عاطف، غيث. قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة. ص52.

[15]- أيت عيسي، حسين. شروط تفعيل التنشئة الاجتماعية لقيمة المواطنة في ظل التحديات الثقافية: دفاتر البحوث العلمية، مجلة علمية محكمة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة- العدد الرابع، جوان 2014. ص173.

[16]- مجددي، خليل. حقوق الإنسان وحقوق المواطنة. http://www.amcoptic. com/n2008/magdy-khalil-6-08.htm

[17]- بوتفنوشنت، مصطفى. العائلة الجزائرية، ترجمة أحمد مهري: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984. ص37

Hassan, RAMOUN. Le concept de citoyenneté à travers la pen-sé politique et l'histoire : élément pour une approche, crasc, 2012 .Algérie, P13

[18] مصطفى، الخشاب. دراسات في علم الاجتماع العائلي، النهضة العربية، بيروت، 1985، ص32.

[19] أنتوني، غندر. علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، بيروت: المنطقة العربية للترجمة،2005، ص254.

[20] الخولي، سناء. الزواج والعلاقات الأسرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص ص33-34.

[21] الخشاب،سامية. النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص13

[22] عبد القادر، شريف. التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، دار الفكر العربي، القاهرة،2004. ص8.

[23]- عبد الغني، مغربي. الفكر السسيولوجي عند ابن خلدون، تر: محمد شريف بن دالي حسين، دار القصبة، 2006. ص154.

[24] خليل، شطور. أمراض المجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1998، صص: 23، 25.

[25] مسعودة، كسال. «مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري»، مجلة علم الاجتماع، العدد 5، (1992-1993): ص39.

[26] بسام فايز السمكي، التربية والمواطنة:http://uqu.edu.saتاريخ التصفح 2013/09/19

[27] منصور، رحماني. المواطنة بين المفهوم والممارسة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، منشورات الجامعة 20أوت 1955 سكيكدة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، عدد02، 2008، ص383.

[28] حسن، رمعون. المدرسة في البلدان المغاربية والخطاب حول المواطنة، انسانيات، العدد 60-61 | 2013.https://search.emarefa.net

[29] حسين، أيت عيسي. الفكر التربوي عند مالك بن نبي، جسور للنشر والتوزيع، 2017.

ص66

[30] فاطمة، فضيلة، دروش. واقع وتحديات المشاركة السياسية للمرأة المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، والمغرب. مؤلف جماعي: المرآة المغاربية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.ص17.

[30] آدم ملاك، شعبان. دور الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات وسياسات، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، العدد 09 أبريل 2025. ص08

ندوة ...المرأة الليبية بين حقيقة التمكين وتحديات التنفيذ والمشاركة المجتمعية.

نظم المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات ندوة علمية بعنوان «المرأة الليبية بين حقيقة وتمكين وتحديات التنفيذ والمشاركة المجتمعية»، بهدف تسليط الضوء على مكانة المرأة الليبية وطموحاتها. افتتح الندوة الأستاذ السنوسي بسيكري، رئيس المركز، حيث أكد على أهمية الموضوع وحيويته في المشهد الليبي الراهن.

تولت الدكتورة حميدة البوسيفي، أستاذة علم الاجتماع وعضو الهيئة الاستشارية بالمركز، مهمة إدارة الندوة، وفي كلمتها الافتتاحية، رحبت البوسيفي بالحاضرين مؤكدة على ضرورة استكشاف «ليبيا في عيون المرأة، متسائلة: «كيف تنظر المرأة إلى ليبيا؟ هذه المقاربة تهدف إلى فهم عميق لتطلعات المرأة ودورها المحوري في بناء الدولة.

شهدت الندوة مشاركة متحدثتين رئيسيتين: الأستاذة الزائرة الفيتوري المقطوف، عميد بلدية زلطن، والدكتورة ليلى السويسي، رئيس المجلس الأعلى للمرأة ورئيس سيدات الأعمال في ليبيا.

وأفادت الدكتورة البوسيفي بأن أعمال الندوة ستتوزع على خمسة محاور رئيسية، ستُختتم بتوصيات عملية، مشيرة إلى أن هذه التوصيات ستكون بمشيئة الله مكمن عمل لكل النساء في كافة الوزارات، بهدف تحويل الأفكار إلى مبادرات ملموسة.

ولم يفت الدكتورة البوسيفي تقديم الشكر للوزارات والمؤسسات التي لبت دعوة المشاركة، ومنها: العدل، العمل والتأهيل، التعليم العالي، التعليم التقني، السياحة، الاقتصاد، الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى مجلس الحقوق والحريات، والمجلس الأعلى للدولة، ومجلس التطوير الاقتصادي، ووزارة الخارجية، ومؤسسات المجتمع المدني والمراكز البحثية، مما يؤكد على أهمية التعاون المشترك.

تمكين المرأة: تحديات الواقع وطموح التنفيذ

خلال المحور الأول الذي ناقش «حقيقة التمكين للمرأة الليبية بين الواقع والتنفيذ»، وجهت الدكتورة حميدة البوسيفي سؤالا لعميدة بلدية زلطن، الأستاذة الزائرة الفيتوري المقطوف، حول حقيقة التمكين الفعلي في العمل التنفيذي والمجتمع، ما هي التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة؟

وفي ردها، أشارت الأستاذة المقطوف إلى أن ليبيا شهدت خلال السنوات الماضية «العديد من الأزمات والمشاكل التي كانت سببًا رئيسيًا في عرقلة ملف المرأة نحو التقدم». ومع ذلك، أكدت أن «هذا الملف بدأ يتعافى بعد تعثر طويل». ورغم التعافي، شددت المقطوف على أن المرأة الليبية لا تزال تواجه «تحديات التقاليد والأعراف»، لكنها وصفت المرأة الليبية بأنها «قوية وشجاعة، وتعرف كيف تنتهز الفرص لخدمة وطنها إذا أتيحت لها".

كما شاركت الأستاذة المقطوف بتجربتها الشخصية، موضحة أنها واجهت في بداية مسيرتها كناشطة مجتمعية عراقيل مثل: الظروف الاقتصادية والحروب وبعد المسافة بين المدن. لكنها أكدت أن «امتلاك المرأة العزيمة والإرادة والرغبة في النجاح يمكنها من التغلب على كل هذه العراقيل، وتحقيق أهدافها بدعم من بلدياتها والمجتمع بشكل عام»

من جهتها وجهت الدكتورة حميدة البوسيفي، رئيسة الندوة، سؤالا محوريا للدكتورة ليلى السويسي، رئيس المجلس الأعلى للمرأة ورئيس سيدات الأعمال في ليبيا، حول واقع تمكين المرأة في ظل منصبها القيادي: هل هناك تمكين فعلي للمرأة أم تواجه صعوبات وتحديات؟ وما هي رؤيتك لوضع المرأة في ليبيا ومشاركتها المستقبلية؟

القوانين الليبية تنتصر للمرأة. لكن التنفيذ متعثر

أكدت الدكتورة ليلى السويسي أن القوانين الليبية من أفضل القوانين على مستوى العالم فيما يخص إنصاف المرأة، مشددة على أن المرأة الليبية متساوية قانونيا مع الرجل في الحقوق والواجبات، سواء السياسية، الاجتماعية، أو في قانون العمل. وأضافت، إن القانون يكفل للمرأة تقلد المناصب القيادية، بما في ذلك منصب الرئيس، وأي وزارة، ورئاسة الوزراء، وكذلك البرلمان.

واستدركت السويسي قائلة: إن التمثيل الحقيقي والواقعي للمرأة غير موجود بفاعلية. وعزت ضعف التمكين إلى عوامل متعددة، بحسب السويسي منها: الإسلام السياسي المتشدد عبر حملات فيسبوك، بالإضافة إلى بعض الرجال الذين يفضلون تكليف أقاربهم وأصدقائهم على حساب تكليف المرأة لتحقيق مصالح مادية. وعلى خلاف السائد، ترى أن العادات والتقاليد ليست عائقًا، مستدلة بأن الأم الليبية منذ القدم شخصية قيادية تتولى قيادة وتدبير شؤون الأسرة وأحيانا تقود القبيلة. وأشارت إلى دور المجاهدات الليبيات التاريخي كعون للرجل في دفع الغزاة. واختتمت داخلتها مؤكدة أن أكبر عائق يواجه المرأة اليوم هو المسؤول في المواقع القيادية الذي يفضل إقصاء المرأة لتحقيق مصالح مادية لعائلته وقرابته وأصدقائه.

مجتمع ذكوري ونظرة متناقضة

من جانبها، قدمت الأستاذة الزائرة الفيتوري المقطوف، عميد بلدية زلطن، رؤية مكملة، مشيرة إلى خصوصية المجتمع الليبي كونه «مجتمعا محافظا يعتمد على الثقافة السمعية». وأكدت المقطوف على مسؤولية المرأة في تعزيز ثقتها بنفسها وقدراتها وقناعتها بأنها قادرة على النجاح فيما يوكل إليها من مهام ومسؤوليات.

وفيما يخص القوانين، اتفقت المقطوف مع السويسي بأنها «منصفة للمرأة الليبية»، مستشهدة بالمادة السادسة من الإعلان الدستوري لسنة 2011 ومسودة الدستور 2017، التي نصت على المساواة. غير أنها أوضحت أن الواقع يقف في وجه هذه الحقوق، إما بسبب عدم الاستقرار أو العادات والتقاليد، مضيفة أن المجتمع الليبي لا يزال مجتمعا ذكوريا لا يرغب في أن تتقلد المرأة المناصب القيادية. وأضافت، إن المرأة الليبية تقع بين رجلين: رجل يغار منها ورجل يغار عليها. ورغم ذلك، لاحظت أن النظرة السلبية المستمدة من العادات والأعراف بدأت تضعف؛ بسبب أن المرأة الليبية أثبتت قدرتها وجدارتها في تولي المناصب القيادية في الداخل والخارج.

الإرث والقيادة تحديات متجذرة

تطرقت المقطوف إلى تحديات تطبيق القوانين على أرض الواقع، مستشهدة بقانون الإرث الذي، بالرغم من مطابقته للشريعة الإسلامية والقانون المدني منذ الخمسينات، إلا أن المرأة لا تزال تتعرض للظلم في حقوقها في الإرث، خاصة إذا كانت متزوجة. وهذا يشير إلى أن العادات والتقاليد لا تزال تسيطر على المجتمع الليبي، الذي -وإن كان يدعم المرأة في بعض الأحيان -إلا أنه يعترض إذا كانت المرأة ستتولى مناصب قيادية بارزة.

واختتمت حديثها بتجربتها الشخصية، مشيرة إلى أنها واجهت هذا العائق عند تقليدها منصب عمادة البلدية، حيث اعتُبر هذا المنصب «يليق بالرجل أكثر من المرأة». ودعت إلى مزيد من الدعم والتمكين للمرأة، ووقفة جادة من الدولة لتذليل العوائق والصعوبات التي قد تواجهها لتولي مناصب قيادية في إدارة الدولة.

مداخلات الحضور

أثرت مداخلات الحضور النقاش، كاشفة عن رؤى متعددة حول العوائق الحقيقية أمام تمكين المرأة في ليبيا، والتي تراوحت بين الوعي المجتمعي، التنافس النسائي، وحتى قصور بعض آليات التنفيذ.

وعي المجتمع الذكوري هو المشكلة

الأستاذة سمية محمود بن لطيف ، أكدت أن العادات والتقاليد لم تكن عائقا، بل المشكلة الحقيقية تكمن في مستوى الوعي المجتمعي الذي وصفته بأنه ذكوري. وضربت مثالا بالترشيحات في حكومة الوحدة الوطنية، حيث تم تجاوز الكوتة المخصصة للنساء في 13 مجمعا انتخابيا، وأغلب من تم ترشيحهم من هذه المجالس كانوا من الرجال، رغم وجود كفاءات قيادية نسائية. واقترحت أن يكون الترشيح من المجمع الانتخابي لامرأة ورجل معا للمفاضلة بينهما. وحذرت بن لطيف من أن فشل المرأة يحسب على كل النساء، ولفتت إلى أن المرأة قد تحارب وتتهم في أخلاقها وسلوكياتها بمجرد تقدمها لتولي مناصب قيادية، وهو ما يؤثر على سمعتها وسمعة أسرتها، مشددة على أن الوعي المجتمعي هو المشكلة الحقيقية لتمكين المرأة.

النساء لا يعملن كفريق.. وتعدد مجالس المرأة يضعفها

من جانبها، الدكتورة صباح بوهبيشة، رئيسة الفروع الخارجية للمجلس الوطني الأعلى للمرأة الليبية والمشرف العام للمدرسة الليبية بتونس، اتفقت على أن العادات والتقاليد ليست عائقا. لكنها لفتت إلى أن النساء لا يعملن عادة كفريق مثل الرجال عند الترتيب للترشيحات، حيث يجتمع الرجال لدعم مرشحيهم، بينما ترفض النساء التنسيق المسبق. كما أشارت إلى أن المرأة تنافس المرأة، مستشهدة بتعدد مجالس المرأة في ليبيا، مما يفقدها فاعليتها وتأثيره. وعي المرأة نفسها هو العائق الأكبر، بحسب بوهبيشة.

في السياق ذاته، أكدت الدكتورة فاطمة رمضان خير، عضو هيئة تدريس بجامعة غريان-الأصابعة، أن العادات والتقاليد ليست عائقا، بل العائق هو وعي المرأة نفسها. وأشارت إلى «هجوم المرأة على المرأة المترشحة، بالإضافة إلى عزوف النساء عن التسجيل للمشاركة في العملية الانتخابية. كما لفتت إلى أن العديد من مكاتب دعم وتمكين المرأة لا تعمل، وأن بعض البلديات لم تفتتح فيها مكاتب لدعم وتمكين المرأة حتى الآن.

التمكين عملية استراتيجية تتطلب تأهيلا

الدكتورة سلسبيل محمد بنيس، رئيس وحدة تمكين المرأة بوزارة العدل، رأت ضرورة توضيح التعريف الأكاديمي لمصطلح تمكين المرأة، واصفة إياه بـ«العملية التي تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتكون قيادية ملهمة». وأكدت أن التمكين يتضمن توفير الوسائل المادية والثقافية والتعليمية. وشددت

على أنه ليست كل امرأة مؤهلة للتمكين القيادي، وأن الأمر يتطلب «التعلم والتدريب على القيادة والوعي». مستشهدة بتجربتها كمدربة دولية في الدستور والانتخابات، كشفت الدكتورة بنيس عن وجود مشكلة حقيقية في الثقافة والوعي لدى المرشحات بالمنطقة الغربية، وهو ما يستدعي اهتماما خاصا.

المرأة الليبية ممكنة والقوانين منصفة

وعلى النقيض من بعض الآراء، ترى المهندسة عواطف عبد الله بودربالة، مدير مكتب دعم وتمكين المرأة بوزارة العمل والتأهيل، أن المرأة ممكنة في ليبيا بمستوى مناسب ومقبول، مشيرة إلى تقلد المرأة لجميع المناصب القيادية. وأكدت أن القوانين الليبية، مثل: قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010، تساوي بين الرجل والمرأة في الأجور، وتوفر العديد من الميزات للمرأة، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ليبيا. وشددت بودربالة على أن العادات والتقاليد ليست عائقا، مستدلة بدعم العديد من الأسر لبناتها في تقلد مناصب قيادية، وظهور وزيرات وسفيرات ليبيات.

التمكين مصطلح تنموي.. وتطور كبير في المجتمع الليبي

لفتت الدكتورة عائشة مسعود فشيكة إلى سوء فهم لمصطلح التمكين، حيث يعتقد البعض أنه حديث ومقتصر على الجانب الاقتصادي، بينما هو مرتبط بقضايا التنمية منذ السبعينات. وذكرت أن ليبيا شهدت برامج تنمية ريفية لخدمة النساء، لكن على المستوى الدولي، أدركوا أن المرأة لا تستفيد بشكل كافٍ من برامج التنمية، فظهر مصطلح التمكين بأبعاده السياسية، الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية.

وأشارت الدكتورة عائشة إلى تحولات كبيرة في المجتمع الليبي نحو تمكين المرأة منذ الخمسينيات، رغم معارضة ذهاب الفتيات للمدارس آنذاك. كما ربطت تطور التمكين بظهور فكرة تأسيس مكاتب تمكين على المستوى الوزاري عام 2016 بعد اجتماع الصخيرات، وانتشارها لاحقا في المؤسسات الليبية. وبناء على تجربتها في زيارة مكاتب التمكين بوزارة التعليم العام، لاحظت أن العديد من الفتيات لم يفهمن معنى التمكين، الذي يعني ببساطة «تأهيل المرأة للقيام بالعمل بكفاءة، واختتمت الدكتورة عائشة بالإشادة بعميدة بلدية زلطن، الأستاذة الزائرة الفيتوري المقطوف، ودعم أهلها لها، مؤكدة أن التمكين يتأثر بالإطار الثقافي، وأن تكويننا الاجتماعي والثقافي لا يمكن أن ينسلخ عن المجتمع، حتى لو وصلت المرأة إلى مناصب قيادية رفيعة.

توجهت رئيسة الندوة، الدكتورة حميدة البوسيفي، إلى المتحدثتين الرئيسيتين،

الأستاذة الزايرة الفيتوري المقطوف، عميد بلدية زلطن، والدكتورة ليلى السويسي، رئيس المجلس الأعلى للمرأة ورئيس سيدات الأعمال في ليبيا، لمناقشة:

- رؤية مستقبل المرأة في ريادة الأعمال والجانب الاقتصادي.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح والتغيير الحقيقي في المجتمع.

الزايرة الفيتوري تكشف عن نجاحات نسائية وتحديات مالية وسياسية

بدأت الأستاذة الزايرة الفيتوري حديثها بالإشارة إلى مبادرتها فور توليها عمادة بلدية زلطن، حيث دعت إلى اجتماع مع صاحبات المشاريع الصغرى. وقالت: كانت المفاجأة كبيرة من نجاحهن في إدارة العديد من المشاريع وإعدادهن للخطط والرؤى، وكيف نجحن في تقديم خدمات واستثمارات للمنطقة ولبيوتهن.

وعلى الرغم من هذا النجاح، أكدت الفيتوري على وجود تحديات كبيرة تواجه هؤلاء الرائدات، أبرزها نقص التمويل لضمان استمرارية وتطوير مشاريعهن، وضرورة إقامة معارض والمشاركة في بازارات كبرى على مستوى ليبيا لتسويق منتجاتهن، بالإضافة إلى تسهيل زيارة البلديات المجاورة.

وفيما يخص المشاركة السياسية، أعربت الفيتوري عن أسفها لضعف الدور السياسي للمرأة، مؤكدة أن العادات والتقاليد ترفض وجود المرأة في منصب قيادي. وروت تجربتها الشخصية عند ترشحها لعمادة البلدية، حيث تعرضت لهجوم شرس عبر وسائل التواصل الاجتماعي يهدف إلى زعزعة ثقتها.

كما انتقدت عميد بلدية زلطن تهميش مؤسسات المجتمع المدني وحملات التشويه الإعلامي ضدها، ولفتت إلى أن حكومة الوحدة الوطنية لم تقدم لها الدعم الكافي، باستثناء الدعم والتشجيع الذي تلقته من وزارة المرأة، وتحديداً الوزيرة الدكتورة حورية طرمان. واختتمت حديثها بتوجيه نداء لمكاتب تمكين المرأة لتقديم المساعدة الممكنة.

السويسي: «المرأة حليفة المرأة».. وفرص سياسية لم تستثمر

من جانبها، كشفت الدكتورة ليلى السويسي عن مهامها الجديدة كرئيس لمجلس سيدات الأعمال، مؤكدة أن المجلس يهدف إلى دعم الشابات الليبيات في مجال الأعمال والمشاريع الناشئة، خاصة في الأرياف. وأضافت: أنا لا أطلب الدعم من الدولة الليبية.

نحن النساء ينبغي أن ندعم بعضنا البعض لو أردنا النجاح فالمرأة حليفة المرأة.

وفي الشأن السياسي، رأت السويسي أن المرأة منحت فرصا ثمينة في الفترة الحالية، خاصة مع تخصيص ثلاثة إلى أربعة مقاعد للنساء في كل بلدية بانتخابات البلديات. وشددت على ضرورة استثمار هذه الفرص، بالرغم من وجود عزوف في تسجيل النساء.

ولم تنكر السويسي وجود تحديات كبيرة تواجه رائدات الأعمال، أبرزها العامل الأمني الذي يعيق تنقلهن وتسويقهن لمنتجاتهن. لكنها أشادت بنجاح النساء في مشاريع الطبخ والتطريز والأعمال المنزلية، مشيرة إلى أن إحصاء حديث للمجلس الوطني وجد أن أكثر النساء تميزاً ونجاحاً كن ممن تعرضن لمشاكل وتحديات أثناء النزوح.

وفي ختام حديثها، أثنت على دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاريع النسائية الصغرى، مشيدة بشكل خاص بالأستاذة سامية الشعافي ومؤسستها.

في استكمال لأعمال الندوة «المرأة الليبية بين حقيقة وتمكين وتحديات التنفيذ والمشاركة المجتمعية». طرحت رئيسة الندوة، الدكتورة حميدة البوسيفي، تساؤلا حول «الفجوة الحقيقية بين تمكين المرأة وتطوير مساهمتها في المشاريع الاقتصادية والمشاركة السياسية. وأشارت إلى انفتاح كبير في المشاريع الصغرى من البيوت، لكنها تساءلت عن الدعم الغائب وعن دور وزارتي الاقتصاد والعمل والتأهيل.

تحديات التمويل وغياب التشريع الواضح

أكدت الأستاذة عواطف بودربالة، مدير مكتب دعم وتمكين المرأة بوزارة العمل والتأهيل، قدرة المرأة الليبية على إدارة المشاريع، مستعرضة عوامل النجاح مثل ارتفاع نسبة المتعلمات والدعم المجتمعي المتصاعد، بالإضافة إلى دور الإعلام واستخدام الاقتصاد الإلكتروني.

لكنها لم تخفِ التحديات، أبرزها: ضعف التمويل الحكومي للمشاريع الواعدة، وغياب التنظيم الواضح للوائح القانونية التي تعيق عمل رائدات الأعمال، رغم إتاحة القانون لإذن المزاولة. وأشارت إلى جهود الوزارة في تدريب النساء عبر 29 مكتب عمل بالبلديات، بالإضافة إلى دور وزارة الحكم المحلي، والقسم المخصص لريادة الأعمال بالمركز الليبي الكوري.

وشددت بودربالة على أن المبادرات موجودة، لكن ينقصها آلية الربط بين المؤسسات والوزارات والبلديات وعضوات البلديات.

السياحة والقيادة: الشجاعة ثمنها النجاح

من جهتها، دعت الأستاذة سعاد الغدامسي، مديرة مكتب دعم وتمكين المرأة في وزارة السياحة، المرأة إلى الشجاعة والجرأة والتحلي بالقوة باعتبارها عوامل أساسية للنجاح، مستشهدة بنساء ليبيات افتتحن شركات سياحية ونظمن رحلات دولية. وقالت: «النجاح ضريبته أن تتعرض للهجوم والتشويه، ولكن لا يجب أن ينال ذلك من إرادة المرأة وعزيمتها.

مطالبات بإصلاحات جذرية لتفعيل المشاركة السياسية

أشارت الأستاذة فاطمة إلى أن المكتسبات السياسية للمرأة الليبية تواجه تحديات قانونية واجتماعية، مؤكدة أن التمكين السياسي يتطلب إصلاحات جذرية تبدأ من تعديل القوانين التمييزية، وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار من خلال التوعية في المدن والأرياف.

دعوات للخروج من النمطية

أعربت الدكتورة صباح بوهبيشة عن استغرابها من اقتصار ريادة الأعمال النسائية على مجالات محدودة كالطبخ والتزيين والأزياء. وتساءلت: «لم تجد المرأة الليبية من يفتح آفاقها في صناعات ومجالات أخرى مثل: صناعة مستحضرات التجميل، خاصة مع وجود خريجات كيمياء وصيدلة. ودعت إلى تقديم أفكار جديدة ومبتكرة لتوسيع آفاق ريادة الأعمال النسائية.

في سياق متصل، طالبت الدكتورة آمنة الحاجي، استشارية نساء وولادة ومدير إدارة المعايير والأخلاقيات المهنية في المجلس الصحي العام، بالتركيز على صحة المرأة، منتقدة تجاهل قضايا مثل إجازات الأمومة، اكتئاب ما بعد الولادة، والدعم النفسي في سن الأمل (الخمسينيات). كما شددت على ضرورة إطلاق «برنامج وطني لمكافحة سرطان عنق الرحم»، مستنكرة غياب هذا البرنامج في ليبيا بينما يتوقع العالم القضاء على هذا المرض بحلول 2030.

مؤسسات المجتمع المدني: تهميش وتمويل غائب

كشفت الدكتورة عفاف البشير عيسى، التي تناولت دور المرأة الليبية في أطروحة دكتوراه سابقة، عن واقع مؤسسات المجتمع المدني التي ركزت بعد 2011 على الإغاثة وأهملت دعم المرأة، خاصة في الأرياف. وأشارت إلى وجود 2000 منظمة مسجلة لدى

مفوضية المجتمع المدني، لكن عددا قليلاً منها يدعم النازحات والمهجرات.

وانتقدت الدكتورة عفاف تعرض المنظمات للتخوين بسبب حصولها على دعم من منظمات دولية، ووجود مفوضيتين للمجتمع المدني في شرق وغرب البلاد. مؤكدة أن المرأة تحتاج «للتطوير والتأهيل» أكثر من الدعم المادي، وطالبت بشركات تدريب محترفة. وأبدت أسفها لقطع عدد من الوزيرات للتواصل مع من دعمهن، وعملهن ضمن «الشللية» للتلميع الشخصي.

المعوقات البيروقراطية

الأستاذة عفاف فرج الشريف، الحاصلة على الماجستير في القانون ورئيسة وحدة تمكين المرأة بوزارة العدل سابقا، كشفت عن أن الإصرار على أن تبقى وحدات وليست مكاتب لتمكين المرأة كأحد العوائق الرئيسية. وأضافت، أن مدراء مكاتب الوزراء هم العائق بين وحدات التمكين والوزير، فالمقترحات تواجه عراقيل. وتساءلت الشريف: هل الهدف هو وجود وحدات تمكين للمرأة فقط، أم الهدف هو إنجاز أعمالها والأهداف التي رصدتها؟

من جهتها شددت الدكتورة إيناس على أن تمكين المرأة يتطلب «تغيير سياسات الجهات التنفيذية»، بتفعيل المصانع المغلقة، وتطوير التعليم والمعاهد الحرفية والمهنية. وأشادت بنجاح عميد بلدية زلطن، الدكتورة الزايرة، في تغيير العادات والتقاليد، مؤكدة أن المرأة إذا لم تقدم لمحيطها ما يستحق من رعاية وخدمات فلن يلتفت إليها أحد.

في الختام، شكرت الدكتورة حميدة البوسيفي الحضور والمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، واصفة الندوة بأنها «نقطة انطلاقة لجلسات قادمة.» ودعت للتعاون، ليكون الشعار «أنا قادرة على العمل والبناء.

رصد التغير في المساحات المروية بمشروع الكفرة الزراعي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد عبر منصة GEE خلال الفترة (2015 – 2025)

د. مباركة سعد الغرياني
قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس.
المشروع الوطني: التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات والكوارث في ليبيا، الهيئة الليبية للبحث العلمي.

الملخص:

يعد مشروع الكفرة الزراعي من أكبر المشاريع الزراعية على مستوى ليبيا، ومن أبرز المشاريع الرائدة، حيث يمتلك إمكانيات بيئية كبيرة، ويزرع مجموعة متنوعة من المحاصيل، أهمها: القمح، الشعير، الفول، البرسيم، والخرطان الذي يُستخدم أساسًا كعلف للماشية. تتسم منطقة المشروع بمناخ صحراوي جاف، مع انخفاض محدود في معدلات الأمطار؛ مما يجعل الاعتماد على المياه الجوفية ضروريا لري المحاصيل. وينفذ في المشروع نظام الري المحوري، حيث تستمد المياه من خزانات جوفية عميقة، ويبلغ قطر الدائرة المروية لكل رشاش دوار مركزي حوالي 100 هكتار. هدفت هذه الدراسة إلى رصد التغيرات في المساحات الزراعية المروية بالمشروع، باستخدام منصة Google Earth Engine (GEE)، وبيانات COPERNICUS/S2، بالإضافة إلى مؤشر NDVI لرسم الخرائط التقييمية للحقول المروية خلال ثلاث سنوات: 2015، 2020، و2025. وأظهرت الخرائط التقييمية أن الألوان الخضراء الداكنة تشير إلى الحقول المروية المنتجة، المزروعة بمحاصيل مثل: القمح، والبرسيم، والخرطان، بينما تشير الألوان الخضراء الفاتحة إلى الحقول التي تم حصادها مؤخرا أو زرعها حديثا. أما اختفاء اللون الأخضر فدل على الحقول التي خرجت من الإنتاجية. وأوضحت النتائج تغير المساحات المروية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت المساحة المزروعة نحو 617,96 هكتار عام 2015، وانخفضت إلى حوالي 613,32 هكتار عام 2020، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى نحو 1351,63 هكتار عام 2025، مما يعكس تحسنا واضحا في توسع الدوائر الزراعية بالمشروع.

الكلمات المفتاحية: المساحات المروية، الأمن الغذائي، منصة GEE، مؤشر الاختلاف الخضري الطبيعي NDVI.

المقدمة:

تعد الزراعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، وتشكل أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول العربية؛ نظرا لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ودورها الحيوي في توفير السلع والمنتجات الغذائية الأساسية. وتعتمد ليبيا بشكل رئيسي على الزراعة البعلية في المناطق الساحلية، بينما يرتكز النشاط الزراعي في الجنوب على الزراعة المروية؛ نتيجة لانخفاض معدلات الهطول المطري. وفي هذا السياق، سعت الدولة الليبية إلى تبني برامج وسياسات استثمارية طموحة، انبثق عنها عدد من المشاريع الزراعية، خاصة في المناطق الجنوبية (هدهد وآخرون، 2020).

وقد أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بالقطاع الزراعي، من خلال تعبئة الطاقات والإمكانات المتاحة؛ بهدف تحقيق تنمية زراعية مستدامة تسهم في تحسين معدلات النمو، وتلبية احتياجات المجتمع من الغذاء (الخوجة، 2008). كما أشرفت على تنفيذ خطط وبرامج تنموية للتوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية (محمد، 2005). ومن أبرز هذه المشاريع مشروع الكفرة الزراعي، الذي أطلق في بداية السبعينيات كأحد أكبر المبادرات الزراعية في الصحراء الليبية، ويعد من المشاريع الرائدة على المستوى الوطني؛ لما يتمتع به من إمكانات بيئية واعدة (منصور، 2016).

وأظهرت الدراسات توفر موارد مائية جوفية ذات نوعية جيدة بمنطقة الكفرة، حيث بلغ متوسط الملوحة حوالي 200 جزء في المليون، بينما تراوحت في منطقة السرير بين 1000–2000 جزء في المليون، وارتفعت في واحتي جالو وأوجلة إلى حدود 3500–5000 جزء في المليون. وتؤكد هذه القيم صلاحية المياه لمختلف الأنشطة الزراعية والبشرية في المنطقة (لجنة دراسة مشروع الكفرة الزراعي، 1975). كما ساهمت التغيرات الجيولوجية خلال الزمن الثالث، ولا سيما في عصري البلايوسين والآيوسين، في تكوين تربة زراعية خصبة، مدعومة بوجود تكوينات الحجر الرملي النوبي المشبعة بالمياه الجوفية العذبة، ضمن حوض الكفرة الجوفي (مكتب التخطيط والإحصاء، 2003).

يعتمد المشروع اعتمادا كليا على المياه الأحفورية المستخرجة من الخزان الجوفي النوبي، ويُدار عبر نظام الري المحوري عالي الكفاءة، مع مراعاة خصائص التربة ونفاذيتها. وتبلغ مساحة المشروع حوالي 10,000 هكتار موزعة على 100 دائرة زراعية، بمساحة 100 هكتار لكل دائرة. وتزرع في المشروع محاصيل شتوية أساسية، أبرزها القمح (50 هكتارًا من كل دائرة)، إضافة إلى الشعير، البازلاء، الفول المصري،

البطاطس والأعلاف. أما في الموسم الصيفي، فتزرع 50 هكتارًا فقط من كل دائرة نظرًا لارتفاع المتطلبات المائية نتيجة للظروف المناخية الحارة، وتشمل التركيبة المحصولية الصيفية: الذرة الرفيعة، الفول السوداني، الذرة الصفراء، والبرسيم الحجازي (القمي والريح، 2020).

وانطلاقًا من أهمية هذا المشروع، تهدف هذه الدراسة إلى رصد التغير في المساحات الزراعية المروية بنظام الري المحوري في مشروع الكفرة الزراعي. وقد تم توظيف منصة Google Earth Engine (GEE) كأداة لمعالجة البيانات الضخمة مفتوحة المصدر، إلى جانب صور القمر الصناعي COPERNICUS/S2. وتم الاعتماد على مؤشر الاختلاف الخضري الطبيعي NDVI لرسم خرائط تقييمية للمساحات الزراعية خلال ثلاث سنوات مختارة: 2015، 2020، و2025.

مشكلة البحث

نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في ليبيا، عانى مشروع الكفرة الزراعي من انخفاض مستمر في معدلات الإنتاج على مدى سنوات، على الرغم من توافر إمكانات طبيعية تؤهله للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لسكان المنطقة ولجزء كبير من الدولة الليبية. كما أن متابعة التغيرات في المساحات المروية بدقة وفعالية باستخدام الطرق التقليدية تواجه صعوبات جمة، نتيجة محدودية الموارد الميدانية، واتساع مساحة المشروع. ويؤثر ذلك سلبا على اتخاذ القرارات المدروسة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية. ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بعد عبر منصة GEE للحصول على بيانات دقيقة ومستدامة؛ لرصد التغير في المساحات الزراعية المروية بشكل دوري وفعال.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التغير في المساحات الزراعية المروية خلال الفترة (2015–2025) في مشروع الكفرة الزراعي باستخدام منصة GEE؛ بهدف دعم اتخاذ قرارات علمية لتحسين إدارة الموارد المائية وزيادة الإنتاجية الزراعية.

موقع الدراسة

تقع منطقة الكفرة في جنوب شرق ليبيا بين خطي طول 23^0 20, 23^0 30)) شرقا، ودائرتي عرض (24^0 05 , 24^0 15) شمالا في عمق الصحراء الليبية، وهذا الموقع يجعلها

تتصف بخصائص مناخ الإقليم الصحراوي. يقع المشروع الزراعي الإنتاجي في الجانب الشرقي للمدينة، وتحده من جهة الشرق الحدود الليبية المصرية، أما من الجنوب الحدود الليبية السودانية والتشادية، ومن الشمال فتحده واحة جالو، أوجلة، واجخرة، أما من ناحية الغرب فيحده حوض مرزق (شكل1).

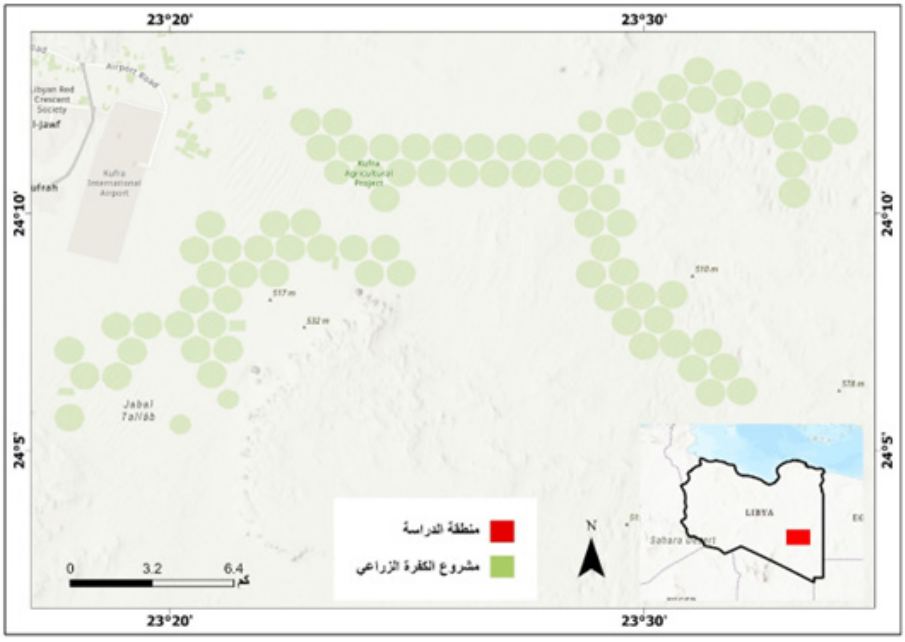

شكل1. المساحات المروية بنظام الري المحوري بمشروع الكفرة الزراعي.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على البيانات الضخمة مفتوحة المصدر من منصة GEE وبيانات القمر صناعي COPERNICUS/S2 لمراقبة التغير في المساحات الزراعية المروية، من خلال مؤشر التغطية النباتية الطبيعي NDVI لفترة الدراسة 2015، 2020، 2025 كما هو موضح بالشكل (2).

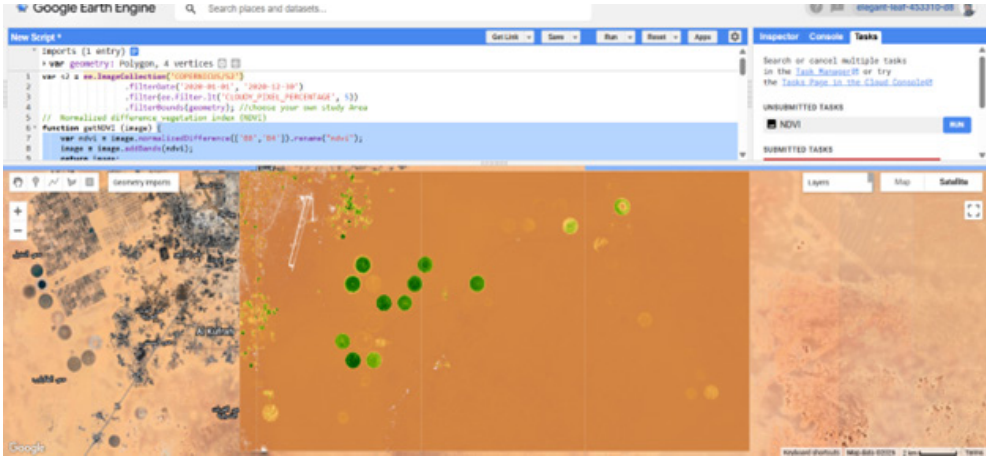

شكل2. حساب مؤشر التغطية النباتية NDVI باستخدام منصة GEE ومرئيات القمر الصناعي COPERNICUS/S2.

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات منصة GEE.

في هذه الدراسة، استخدمت 3 مرئيات فضائية تابعة للقمر الصناعي COPERNICUS/S2 بقنوات مختلفة، ويوضح جدول (1) بعض مواصفات القنوات المستخدمة والمعادلة الرياضية لمؤشر التغطية النباتية.

جدول1. خصائص مرئيات COPERNICUS/S2 ومعادلة مؤشر NDVI لسنوات الدراسة.

القمر الصناعي	المؤشر	الطول الموجي	تاريخ المرئيات	المعادلة المستخدمة
COPERNICUS/S2	NDVI	B4 (Red) B8 (NIR)	-2020-2015 2025	$\frac{NIR - RED}{NIR + RED}$

المصدر: بيانات مرئيات LANDSAT8 باستخدام منصة GEE.

تم تحليل المرئيات الفضائية ومعالجتها عبر منصة GEE وتطبيق المعادلة الرياضية لحساب قيمة مؤشر الاختلاف الخضري الطبيعي NDVI لسنوات الدراسة، لغرض مراقبة التغير في المساحات الزراعية المروية باستخدام برنامج ArcGIS Pro. شكل (3) يوضح خطوات مراقبة التغير في المساحات الزراعية المروية.

شكل3. خطوات دراسة وتحليل التغير في المساحات الزراعية المروية بنظام الري المحوري.

النتائج والمناقشة

تشير النتائج المستخلصة من تحليل مؤشر الاختلاف الخضري الطبيعي NDVI إلى وجود تغيرات واضحة في المساحات المروية بمشروع الكفرة الزراعي خلال الفترة (2015–2025). يوضح شكل (4) أن النشاط الزراعي في عام 2015 كان محدوداً، حيث اقتصرت المساحات الخضراء على عدد قليل من الحقول الدائرية، معظمها موزع بشكل متقطع، في حين بدت غالبية الحقول غير مستغلة، وهو ما يعكس تراجع النشاط الزراعي خلال تلك الفترة.

كما أوضح شكل (5) انخفاض إضافي في عدد الحقول المزروعة خلال عام 2020 مقارنة بعام 2015، إذ انحصر الغطاء النباتي في مساحات أقل، خاصة في الجهة الغربية من المشروع. هذا التراجع يعكس فترة ركود زراعي التي ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك، إضافة إلى محدودية الدعم والموارد.

بينما يشير الشكل (6) إلى تحول إيجابي ملحوظ؛ حيث لوحظت زيادة كبيرة في عدد الحقول المزروعة خلال عام 2025، مع انتشار الغطاء النباتي في معظم الدوائر الزراعية. ويظهر ذلك تعافياً تدريجياً في النشاط الزراعي، وإحياءً لمساحات واسعة من المشروع بعد فترة ركود.

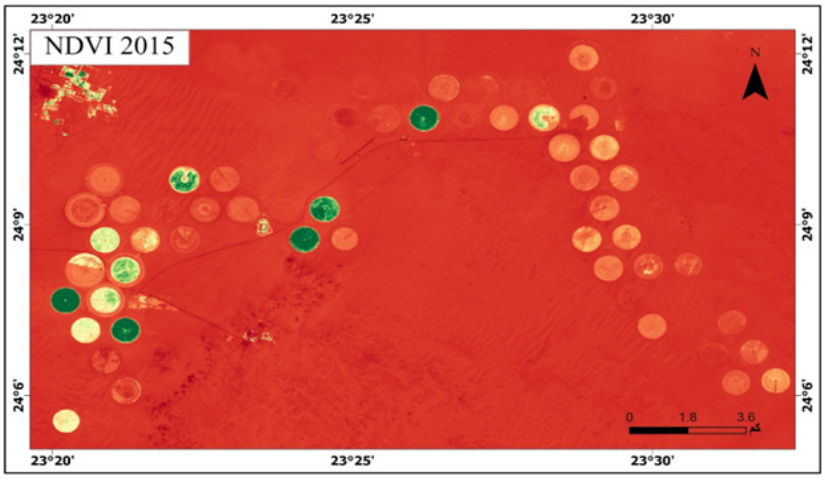

شكل 4. مرئية توضح مؤشر اختلاف الغطاء الخضري الطبيعي (NDVI) لمشروع الكفرة الزراعي سنة 2015

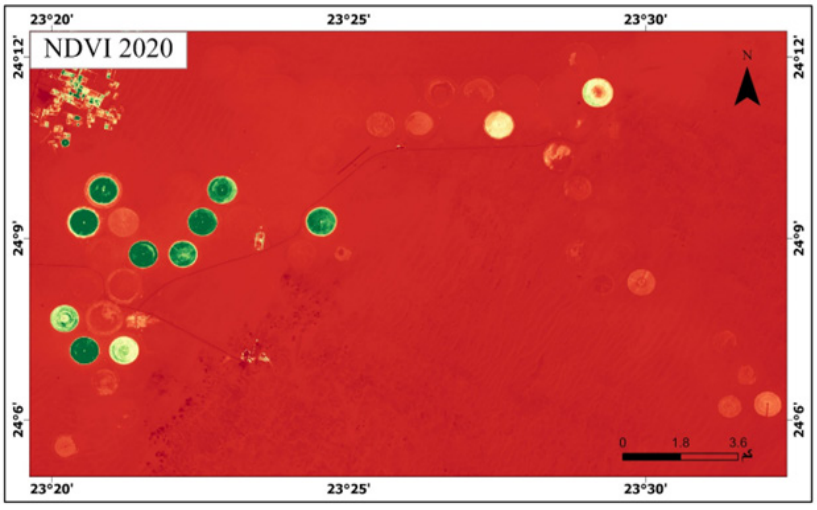

شكل 5. مرئية توضح مؤشر اختلاف الغطاء الخضري الطبيعي (NDVI) لمشروع الكفرة الزراعي سنة 2020

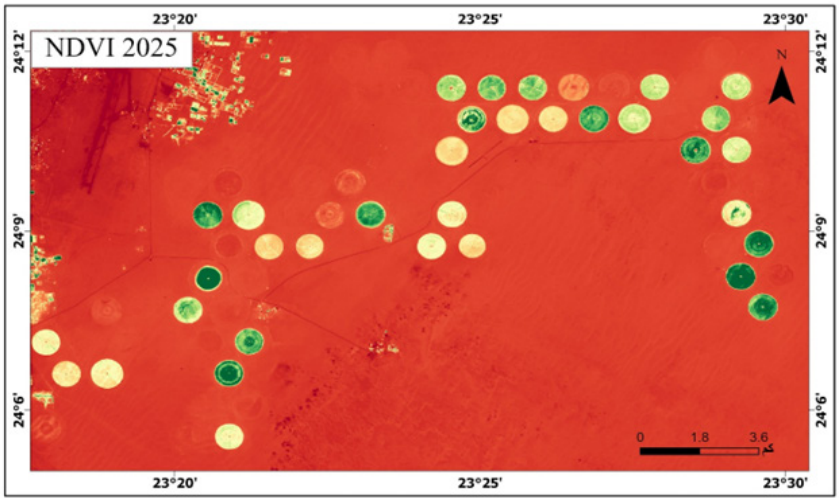

شكل 6. مرئية توضح مؤشر اختلاف الغطاء الخضري الطبيعي (NDVI) لمشروع الكفرة الزراعي سنة 2025

تشير نتائج تحليل المساحات المروية في مشروع الكفرة الزراعي إلى وجود تذبذب في المساحات المزروعة خلال فترة الدراسة. ففي حين سجل عام 2015 مساحة مروية تقارب 617.96 هكتار، تراجعت هذه القيمة بشكل طفيف إلى نحو 613.32 هكتار في عام 2020، وهو ما يعكس مرحلة ركود نسبي في النشاط الزراعي. إلا أنّ عام 2025 مثّل نقطة تحول مهمة، حيث ارتفعت المساحات المزروعة إلى حوالي 1351.63 هكتار، أي أكثر من الضعف مقارنة بعام 2015، الأمر الذي يعكس تحسناً ملحوظاً في استغلال الدوائر الزراعية، ويشير إلى نجاح جهود إعادة إحياء المشروع وزيادة كفاءته الإنتاجية. هذه الزيادة تعكس جهود إدارة المشروع في إعادة تشغيل المنظومات الزراعية، بعد إدخال استثمارات وخطط جديدة لإدارة المشروع. حيث تسعى إدارة المشروع حالياً إلى إعادة إحياء ما يقارب 25٪ من إجمالي المساحة الكلية للمشروع، بعد أن كانت الحقول خارج نطاق الاستغلال الزراعي.

جدول 2. المساحات الزراعية المروية بمشروع الكفرة الزراعي خلال سنوات الدراسة.

السنة	المساحة المزروعة (هكتار)	% المساحة الكلية
2015	617.96	6.18
2020	613.32	6.13
2025	1351.63	13.51
المساحة الكلية للمشروع	100 دائرة × 100 هكتار = 10000 هكتار	

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات منصة GEE.

الخلاصة:

تؤكد الدراسة من خلال استخدام منصة GEE مع بيانات /COPERNICUS S2 ومؤشر NDVI أمكن متابعة التغيرات في المساحات الزراعية المروية بنظام الري المحوري. وقد وفرت هذه المنهجية وسيلة فعالة وسريعة لإنتاج خرائط تقييمية توضح ديناميكية الغطاء النباتي في البيئات الصحراوية؛ مما يعزز من كفاءة إدارة المشاريع الزراعية ودعم استدامتها.

التوصيات:

يعد مشروع الكفرة الزراعي من أهم المشاريع الاستراتيجية في ليبيا، لما يمتاز به من مقومات طبيعية تشمل التربة الخصبة ووفرة المياه الجوفية ذات النوعية الجيدة. وإذا ما أديرت هذه الموارد بصورة متوازنة بعيداً عن الاستنزاف المفرط، فإنها قادرة على ري آلاف الهكتارات، وتوفير إنتاج وفير من الحبوب والأعلاف؛ مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي محلياً ووطنياً. ولتحقيق ذلك، يصبح من الضروري اعتماد سياسات تخطيط متكاملة تراعي الاستدامة البيئية والمائية. وفي هذا الإطار، تمثل تقنيات الاستشعار عن بعد ومنصة GEEأدوات فعالة لمتابعة ورصد التغيرات في المساحات الزراعية، وتقييم كفاءة استغلال الموارد، بما يدعم جهود إعادة إحياء المشروع، وتمكينه من استعادة دوره كمحور رئيسي للتنمية الزراعية في ليبيا.

المراجع:

1-الخوجة، بدر الدين محمد (2008). دراسة التنمية المكانية الصناعية لشعبية الكفرة. مركز البحوث الصناعية، طرابلس، ليبيا.
2-الغرياني، مباركة سعد (2015). توظيف التقنيات الجيومكانية لاستخدام مؤشر الاختلاف الخضري الطبيعي NVDI لتتبع التغير في الغطاء النباتي في منطقة كعام. المؤتمر الدولي الثاني للتقنيات الجيومكانية Geo Tec2، مجمع ذات العماد، ليبيا.
3-القمي، مهدي سالم. الريح، أسامة محي الدين (2020). مساهمة مشروع الكفرة الزراعي في الأمن الغذائي الوطني. المؤتمر الجغرافي الخامس عشر، جامعة سرت. ليبيا.
4-لجنة دراسة مشروع الكفرة (1975). التقرير النهائي. بيانات غير منشورة.
5-محمد، مختار عشري عبد السلام (2005). مظاهر تصحر الأراضي الزراعية وطرق مكافحته في القسم الشمالي من الجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، ليبيا.
6-مكتب التخطيط والمتابعة والإحصاء (2003) نبذة عن مشروع الكفرة الزراعي.
7-منصور، جاد المولى سالم (2016). صعوبات الإنتاج الزراعي والحيواني في مشروع الكفرة الإنتاجي، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد 27.
8-هدهد، حامد عبد الشافي. محمد، عبد المنعم موسى. نصار، وليد عبد الحميد. محمد، باسم أحمد (2020). التقييم المالي لإنتاج محصول القمح بمشروع الكفرة الزراعي في ليبيا، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 11 (2): 39-49.

9 – Monitoring Changes in Irrigated Areas in Kufra Agricultural Project Using Remote Sensing and GEE Platform During (2015–2025)

Dr. Mubaraka Saad Alghariani [1] [2]
Sa.alghariani@gmail.com

[1] Department of Geography and Geographic Information Systems, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli.

[2] National Project: Strategic Planning for Crisis and Disaster Management in Libya, Libyan Authority for Scientific Research.

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر
عن المركز الليبي للدراسات

المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسّسة بحثيّة مستقلّة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبياّ، دولة ومجتمع، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحدّيات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، والنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدّة برامج متخصّصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ، ويعد استطلاعا للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "سياسات ودراسات".